مصطفى راجح يشخص أوضاع المنطقة القبلية المتعثرة

الخيواني يكتب عن يسار وحكاية بلد

النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء ٢ محرم ١٤٢٧هـ الموافق ١ فبراير ٢٠٠٦ العدد (٤٠) Wed. 2/1/1427 - 1 Feb. 2006 No. (40) 30 ريالاً 12 صفحة

حربٌ خارج السياسة

■ سامي غالب

تُقدِّم الأحداث الجارية في صعدة درساً تطبيقياً في الآليات التي تتخلق في رحم حرب داخلية أرادها أطرافها محدودة الزمن والنطاق عندما انطلقت شرارتها قبل 20 شهراً لاستئصال مجموعة عقائدية صغيرة، تتحرك على الهامش، متهمة بالعصيان والتمرد.

كان تقدير كبار المسؤولين أن المهمة لن تستغرق اكثر من 72 ساعة! ذلك خطأ في الحسابات، لا ريب، كشف، تالياً، عن الخطيئة الماثلة الآن: غياب السياسة.

بدأت الحرب ضد فكرة، ثم مالبثت أن تدثرت بلبوس شعار حماسي، ليتوزع اطرافها بين سفساطين: أصحاب الشعار وأعداؤه!

لأن النخبة الحاكمة والمحكومة تهاونت- حيال هذا الاختزال المريع لمأساة مستمرة تهدد النسيج الاجتماعي بالاهتراء، ولأن أحداً لم يعمل على استلال الحرب من لبوس الشعار الذي تتدثر به، فقد استطالت واتسع نطاقها، وتحركت آلياتها بالدفع الذاتي في إشارة صريحة على انتهائها إلى صناعة رابحة تجري خارج السياسة، وبالتالي خارج القانون. والحرب إذ تتصيَّر صناعة تخلق آلياتها الخاصة التي تشتغل تلقائياً. بينها، فيما نرى، نمو متسارع وخيالي في الانفاق على الأمن والدفاع، وإعلام يتغذى من أشلاء الضحايا، على الجانبين، ناشراً سمومه المذهبية والعنصرية في الأرجاء. ومن بعد ذلك كله امتدادات قبلية واجتماعية في منطقة تآنف التواجد الخشن للدولة في مضاربها.

والحصيلة الأولية؟ انتصار القوة العمياء على القانون حد إنزال الاخير من عليائه (المفترضة) ليكون أداة إضافية لتحجيم الناقدين وتحديد إقامتهم في مواضعهم، وإن لم يتعظوا فوراء القضبان.

والحال أن حرباً تجري خارج السياسة بما هي ممكنات ومصالح، بعيداً عن مرأى المؤسسات التمثيلية، وفي الصدارة مجلس النواب، وفي ظل تخاذل المجتمع السياسي الذي يتخفى وراء الحكمة تارة، والالتباس تارة أخرى. ولَكَمْ تجدر الاشارة هاهنا إلى المستوى الذي انحدرت إليه قضية تقع في صميم الشأن العام. ففي حين تشكلت لجنة الوساطة مطلع الحرب، من شخصيات عامة تمثل أطيافاً سياسية مختلفة، أريد أن تكون لجنة الوساطة الاخيرة على الصورة التي يراد تعميمها حول الحرب: مجرد شأن يخص صانعيه الحقيقيين والافتراضيين، منبت الصلة عن الحيز السياسي الوطني.

كذلك تنتهي الحسابات الخاطئة إلى خطيئة مستمرة، وكذلك تستحيل الفكرة مأوى، والشعار مثوى، في غيبة العقل واستكانة الضمير.

ها إن الحرب تستعر مجدداً لكأنما تنبهنا بعد 4 شهور من قرار العفو العام الذي أعلنه رئيس الجمهورية، إلى ما اكتسبته بانصرام الأيام من آليات تلقائية تتعالى على القرارات والمبادرات والوساطات!

محاكمة سلمان وحسان بتهمة تحريض الجيش

■ «النداء» - خاص:

مثل الزميلان خالد سلمان رئيس تحرير "الثوري"، ونائف حسان، أمام محكمة جنوب غرب صنعاء، الاثنين، في القضية المرفوعة ضدهما من وزارة الدفاع.

ووجهت عريضة الادعاء للزميلين تهم مناصرة "تمرد الحوثي" والاساءة والتهجم على القوات المسلحة، إضافة إلى التحريض واثارة النعرات الطائفية.

وخلافاً للقضايا الصحافية التي تُنظر في قائمة الجرائم غير الجسيمة، نظرت هذه القضية ضمن الجرائم الجسيمة، وكتبت تهمتها في جدول الجلسات "تحريض القوات المسلحة لعمل انقلاب".

التتمة في الصفحة ٤

● سلمان

● حسان

الدفاع تنفي إسقاط مروحية في صعدة

نفى مصدر مسؤول في وزارة الدفاع ما تردد عن إسقاط طائرة مروحية في القتال الدائر بمحافظة صعدة.

وأبلغ المصدر "النداء" أن ما نسبته الصحيفة إلى مصادر قبلية في منطقة آل سالم عن إسقاط المروحية ليس له أي أساس من الصحة.

وكانت "النداء" أشارت في سياق تغطيتها للاحداث في صعدة في عددها الماضي أن ماذكرته المصادر القبلية عن اسقاط المروحية واقعة غير مؤكدة، لأنه لم يتسن للصحيفة التأكد من أي مصدر رسمي.

المقاطعة تفرض الاعتذار والحاج هائل يحتج لدى السفارة الدانمركية

■ «النداء» - متابعات:

لعددين متتالين، قدمت صحيفة "بلاندس بوستين" الدانماركية اعتذارها للمسلمين في كافة انحاء العالم، لما بدر منها من اساءة للرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم. كان احد تلك الاعتذارات مكتوباً باللغة العربية. وقال رئيس تحرير الصحيفة في افتتاحية عدد الامس أنه لم يكن يعرف أن ذلك الأمر سيثير حساسية بين المسلمين، مبدياً أسفه لما حدث واعتذاره للأمة الاسلامية، بحسب ما نقلته قناة الجزيرة يوم أمس.

وجاء اعتذار الصحيفة، بعد تعرض المنتجات الدانماركة لمقاطعة واسعة من غالبية المسلمين في العالم، واعتبر د. علي قايد- أستاذ الاقتصاد جامعة صنعاء، في تصريح للملحق "الثورة" الاقتصادي أمس، أن إسلوب المقاطعة الاقتصادية للبضائع يعد اسلوباً حضارياً بدلاً من المهاترات الكلامية في قضية ينبغي أن لاتشكل مجالاً للمساومة.

وأشار استطلاع نفذه الملحق الاقتصادي لصحيفة "الثورة" إلى أن حجم الخسائر للمنتجات الدانماركية والنرويجية منذ بداية المقاطعة، بلغت حتى الأمس حوالى مليار ريال.

وكانت الاستنكارات المنددة بتلك الاساءة صدرت من الجانب اليمني عبر وزارة الخارجية، ومجلس النواب، وعلماء الدين،والاحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، ووزعت ايميلات السفارات الدانماركية في العالم عبر البريد الالكتروني لارسال رسائل الاستنكار باللغتين العربية والانجليزية.

ونشر موقع "الصحوة نت" الاخباري خبراً نسبه لمصادر مطلعة قالت فيه إن القنصل الدانمركي في اليمن الحاج احمد هائل سعيد انعم قدم استقالته عبر رسالة بعث بها للسفير الدانمركي بالرياض، إلا ان الموقع عاد ونفى على لسان مصدر مقرب من القنصل ان تكون رسالة القنصل التي وجهها للسفير

التتمة في الصفحة ٤

الغناء الصنعاني إبناً للعالم

■ «النداء»:

تم هذا الاسبوع في صنعاء التوقيع الأولي بين منظمة اليونسكو والجهات اليمنية على اتفاقية مشروع الحفاظ على الغناء الصنعاني. ويتمحور المشروع على اثنين: الجمع والتوثيق زائداً إحياء نقل المهارات التقليدية كالعزف على العود اليمني (الطربي) والصحن النحاسي ضَمًّا إلى الأداء الصوتي والرقص وصناعة الآلات.

وكانت قائمة اليونسكو لـ "التراث الشفهي واللامادي العالمي" استقبلت، العام2003، لون الغناء الصنعاني متبنية إياه، بعد جهود حثيثة بذلها مدير المعهد الفرنسي للدراسات الاجتماعية والآثار الباحث جون لامبير.

اليونسكو، التي كانت أقرت المشروع نهاية اغسطس الفائت، بعثت مندوبتها هدى عبدالمجيد، مطلع الأسبوع، لإجراء توقيع أولي مع السلطات اليمنية المعنية، ممثلة بمركز التراث الموسيقي اليمني الذي يتبع وزارة الثقافة مباشرة ويرأسه الفنان جابر علي احمد.

وطبقاً لمصادر "النداء" فإن مركز التراث الموسيقي اليمني سيكون الجهة التنفيذية المباشرة للمشروع، في حين سيتولى لامبير، صاحب "طب النفوس" الذي يعد أبرز كتاب صدر حتى الآن حول فن الغناء الصنعاني موقع المستشار العلمي للمشروع.

سفريات ممولة وتوسع لجماعة الدعوة

■ «النداء» - خاص:

تشهد عدد من المحافظات والمديريات توسعاً ملحوظاً لنشاط جماعة الدعوة المعروفة بسفر افرادها وتنقلهم في القرى للاعتكاف وإلقاء الدروس الدينية في المساجد.

واكدت معلومات "النداء" سيطرة الجماعة على جامعي الأنصار والمهاجرين في شميلة جنوب العاصمة.

وقال عدد من الأهالي إن قيادات الجماعة هناك تكفلت الأسبوع الفائت بتسفير أفراد منها إلى بنجلادش في مهمة دعوية رفضها آخرون؛ رغم تكفل قيادة الجماعة بكل النفقات اللازمة.

وانتشر نشاط الجماعة في قرى الشويفة والاعروق والاغابرة والصلو التابعة لحجرية تعز، إذ كثر الملتزمون للجماعة وتنوعت رحلات وسفريات الدعوى.

وكان أحد شباب الأعروق المقيمين في مدينة تعز التزم للجماعة قبل ثلاثة اشهر، تاركاً حياة القات والسهر الماضية، وبعد اختفاء طويل ومفاجئ عن أسرته، تم إلقاء القبض عليه في الحدود العراقية مع سوريا.

وتنضم الجماعة رحلات داخلية لاعضائها الجدد تستمر في البداية ما بين ثلاثة وسبعة أيام، ثم تمتد إلى أربعين يوماً، فيأتي التسفير الخارجي، تالياً لها.

وفيما لم يعرف مصدر دعم الجماعة غير مسألة التبرعات الخيرية يتردد أن داعية كويتي ثري يتولى دعمها بشكل رئيسي من مقر اقامته في الهند.

الجندي ينفي الانتهاكات الانتخابية

الاصلاح يدرس المقاطعة

نفى عبده الجندي- الناطق الرسمي باسم اللجنة العليا للانتخابات، رئيس قطاع التوعية والاعلام اتهامات الاصلاح، باعترافه واعضاء من اللجنة، باحداث انتهاكات وخروقات قانونية للعملية الانتخابية.

وقال في تصريح بهذا الخصوص نشره موقع "سبتمبر نت" أمس إن ما حدث في انتخابات الدائرة (199) محافظة ذمار لملء المقعد الشاغر كان حقاً للأرواح، مشبهاً ذلك بما حدث في الدائرة (281) بمحافظة عمران اثناء الانتخابات النيابية الاخيرة 2003م.

واعتبر المكتب الانتخابي للاصلاح في بيان صدر عنه الاثنين الماضي ان تصريحات الناطق الرسمي، ومعه بعض اعضاء اللجنة، في برنامج حديث الساعة الذي بثته القناة الفضائية اليمنية، السبت

التتمة في الصفحة ٤

خلافات مسؤولين للفوز بإعمار الظفير

■ «النداء» - متابعات:

عاودت المخاوف سكان منطقة الظفير بني مطر، جراء تساقط كتل صخرية جديدة على قريتهم الاحد الماضي، بحسب مصادر محلية لموقع "رأي نيوز" الاخباري قالت إن الانهيارات الحديثة، وصلت إلىمناطق متفرقة من القرية، إلا انها لم تحدث أية اصابات، واخلى المواطنيون مساكنهم تحسباً لحوادث طارئة قد تحدث في المستقبل. وكانت تقارير جيولوجية حذرت من تعرض القرية لانهيارات جبلية محتملة بسبب وجود بعض التشققات الجبلية الخطيرة.

إلى ذلك اكدت مصادر مقربة، بحسب الموقع، على نشوب خلافات حادة بين مسؤولين كبيرين في الحكومة يرى كل منهما أحقية نجله في الفوز بمناقصة اعادة بناء القرية المهدمة جراء الكارثة التي لحقتها الشهر الماضي وذهب ضحيتها (66) شخصاً، واعلن الامير الوليد بن طلال تمويل بنائها كقرية نموذجية من جهة أخرى طالب مئات المواطنين من اهالي قرية بيت الصريمي- محافظة البيضاء، رئيس الجمهورية، بضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة والسريعة إزاء حالة الرعب التي يعيشونها نتيجة الصخور الضخمة الآيلة للانهيار والمطلة على القرية.

وقالوا في رسالتهم للرئيس إن حياة اكثر من (2500) مواطن مهددة بتكرار فاجعة قرية الظفير، بني مطر، والتي راح ضحيتها العشرات جراء انهيار الجبال على مساكنهم، قبل شهرين تقريباً.

التتمة في الصفحة ٤

الخوف من انتهاك السيادة وإهمال الحصانة..

المحكمة الجنائية في أجندة النواب، والباشا تعلن عن قوائم سوداء للمعارضين، وشرف للمؤيدين

■ كتب - عبدالحكيم هلال:

«إن التحالف يؤمن بأن المحكمة الجنائية الدولية هي جزء جوهري من رؤى أوسع عن العدالة الدولية، بحيث تكون المحاكم المحلية وآليات العدالة والحقيقة والمحاكم الدولية مكملة لبعضها البعض في سبيل ضمان أن لا يتم هضم حقوق ضحايا أسوأ الانتهاكات».

● من كلمة أنجلي كامات – الضابطة المسئولة عن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا للتحالف الدولي للمحكمة الجنائية الدولية في اللقاء التشاوري العربي الأقليمي حول المحكمة الجنائية الدولية

عقب ذلك اللقاء التشاوري والذي نظمه منتدى الشقائق العربي في أغسطس الماضي في صنعاء، قيل حينها أن اليمن كانت هي الأقرب للمصادقة على نظام روما في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA).

حتى الآن لم تصادق بلادنا على نظام روما. وكان علم أن مجلس الوزراء أحال النظام الى مجلس النواب للمصادقة عليه. اللجنة الدستورية في المجلس أكملت دراسته، ولم يتبق إلا توزيعه للقاعة ومناقشته.. فما الذي حصل بعد ذلك ؟؟

سؤال وجهه الصحفيون الى أعضاء من اللجنة الدستورية بينهم مقرر اللجنة، في اللقاء التشاوري الذي عقده منتدى الشقائق الأحد الماضي، لأعضاء التحالف اليمني للمحكمة الجنائية الدولية.

أمل الباشا، رئيسة المنتدى ومنسقة التحالف الدولي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، قالت في كلمتها: " إن هذا الملف (مصادقة بلادنا على نظام روما) قد ظل لأكثر من أربعة أعوام قيد البحث والنقاش، والمماطلة، والتسويف، بالرغم من الموقف الرسمي المعلن بأنه ليس هناك موقف متشنج إزاء موضوع المصادقة..".

أسباب تأخر المصادقة:

تحدث أعضاء اللجنة البرلمانية الدستورية الذين حضروا اللقاء، وقال سنان العجي – مقرر اللجنة – أنهم وأثناء مناقشتهم للنظام، وجدوا بعض مواده تتعارض مع الدستور اليمني، والشريعة الاسلامية، ومع ذلك يقول: " لقد تم تجهيز تقريرنا النهائي، منذ سبعة أشهر "، مفيدا أنه يدرج في أعمال المجلس، إلا أنه يرحل من فترة الى أخرى.

وأكد العجي أن بلادنا كانت ضمن (١٣) دولة مصادقة على النظام بالأحرف الأولى عام ١٩٩٨م.

عضو اللجنة الدستورية النائب عبد الرزاق الهجري، هو الآخر يؤكد مسألة إدراج النظام في أعمال المجلس، إلا أنه يعترف بوجود سلبيات في المجلس فيما يتعلق بجدول أعمال المجلس، يقول أنها تتمثل بإدراج أكثر من (٣٠) قضية، يفترض مناقشتها خلال أسبوعين، وهي فترة انعقاد المجلس الشهرية، معتبرا أن ذلك يكون من الصعوبة بمكان، الأمر الذي يعمل على ترحيل القضايا من فترة الى أخرى.

ويؤكد أعضاء اللجنة أن ليس هناك قلق من حيث كونهم مع المصادقة أم لا !! مؤكدين على الموضوع بقوة.

خلافات النواب حول الأسباب الحقيقية

كان بين الحاضرين أيضا، أعضاء من مجلس النواب، من غير أعضاء اللجنة الدستورية. سلطان العتواني رئيس كتلة التنظيم الوحدوي الناصري وأمينه العام، اعتبر أن الجانب السياسي يأخذ النصيب الأكبر من تأخير المصادقة. من الجانب الموضوعي، يرى أن هناك تفسيرات خاطئة لبعض مواد النظام، إلا أنه قال أن ندوة سابقة عقدت لأعضاء مجلس النواب – حضرها خبراء ممن صاغوا نظام روما، أوضحت الكثير من المواد التي كان التذرع بأنها مخالفة للدستور. وأشار العتواني إلى أنهم بحاجة أكثر لمزيد من التوعية بنظام روما.

عبد الله المقطري، نائب برلماني، لا يرى إشكالية من مجلس النواب، قال أن ذلك " ما نعرف على الأقل ". إلا أنه طلب من زملائه في اللجنة الدستورية التوضيح عمًا "إذا كان هناك أسباب من وراء الكواليس، غير معروفة"، وذهب الى أن الدولة إذا أرادت أن تناقش أي شيء وتمرره، فإن المجلس لن يتأخر، مستشهدا بـ " اتفاقية مكافحة الفساد " التي وافق عليها المجلس في ظرف أيام من إقرارها في مجلس الوزراء، قال أنها جاءت تحمل توجيها، صريحا " من أجل الحصول على مساعدات صندوق الألفية ".

ولم يكن النائب المستقل أحمد سيف حاشد، بأقل حدة من زميله المقطري، حين قال أن الدولة، مررت عبر مجلس النواب قضايا كبيرة جدا كانت تتوخى فيها مصلحة النظام الحاكم، لا الوطن والمواطنين، لذلك يقول: "أنا غير مقتنع بأننا منذ سبعة أشهر، لم نستطع مناقشة مثل هذه القضية الهامة، بسبب كثرة القضايا والترحيل ". ويرى أن السبب الحقيقي مرتبط بالنظام الحاكم، وعدم رضاه عن " نظام روما ".

● سلطان العواني

● أمل الباشا

مشاكل المصادقة في الحصانة

سردت أمل الباشا في كلمتها التخوفات التي تتذرع بها الدول العربية وتحملها على عدم المصادقة، وقالت: "إن السيادة، وحصانة كبار مسئولي الدولة وعدم تسليم الأشخاص الى جهات أجنبية، هي أهم ثلاث ذرائع تتمترس خلفها الدول العربية بما فيها اليمن، ذلك برغم أن القضاء الجنائي الدولي – كما أكدت عليه معاهدة روما – هو قضاء مكمل لولاية القضاء الوطني، بحيث تتدخل المحكمة حينما تتقاعس الدول عن محاكمة المتهمين وتقديمهم للعدالة، أو عندما يكون قضاؤها الوطني عاجزا عن القيام بذلك ".

ومن جهته أكد مقرر اللجنة الدستورية بمجلس النواب – في بداية حديثه – ان المعارضة التي أبداها النواب تمثلت في أربع قضايا هامة، هي: السيادة، الحصانة، تسليم المواطنين، وبعض المواد المتعارضة مع الشريعة.

وقال: " وجدنا أنه ليس من المهم التحفظ على بعض المواد طالما يوجد قضاء عادل " ولذلك يقول أنه يفضل المصادقة بعد إصلاح القضاء الذي اعتبر أنه غير صالح.

ومع ذلك يؤكد العجي على ضرورة المصادقة، ويتمنى أن تكون اليمن هي الدولة الـ (١٠١) من الدول الأعضاء، بعد المكسيك التي كانت هي الدولة الـ (١٠٠) المصادقة على الاتفاقية.

وللهجري، في موضوع الحصانة، رأي آخر، فهو يتفق مع بعض القانونيين الذين يقولون ان لأعضاء مجلس النواب حصانة إجرائية، وليست مطلقة، إذ ليس هناك شخص لا يعاقب..

وللأمانة يقول: "إن أكثر مرتكبي الجرائم هم من الذين لهم حصانة، ولذلك يرى أن من الطبيعي، أن تتم محاسبتهم.

العتواني هو الآخر يقول إن أكثر من يمارس الانتهاكات ضد حقوق الإنسان هم من لديهم حصانة، وبالتالي يقول " لا حصانة لمن ينتهك حقوق الإنسان " ويدعو حاشد الى الاستغناء ع ن الحصانة، قائلا " لسنا بحاجة الى حصانة إذا كانت تتعارض مع الموافقة على نظام روما، و(مستدركاً) نحن بحاجة الى عدالة ".

بينما يرى المحامي خالد الآنسي – منظمة هود – أن قضية الحصانة تقر بوجود تجاوزات كما أنها تقرر انتهاك مبدأ المساواة، وتحمي الفاسدين.

تدخل في السيادة

من النقاط المتخوف منها: التدخل في سيادة الدولة من قبل المحكمة الجنائية في محاكمة الأشخاص المتهمين بجرائم حرب أو إبادة، أو الجرائم ضد الإنسانية. وبخصوص ذلك يطمئن نظام روما الأطراف بأن المحكمة لن يكون عملها إلا بعد فشل المحاكم الوطنية، ومع ذلك يقول العتواني: " نحن نعاني سواء من القوى التي تحكمنا أو تلك التي تمارس العدوان علينا من الخارج، وتحقيق العدالة في أوطاننا سنطلبه من القضاء الوطني أولا، ولن نكون بحاجة الى القضاء الدولي إلا إذا لم يستطع القضاء المحلي تحقيق العدالة ".

المقطري يرى أن القضاء لا يحترم من قبل المتنفذين. ولذلك يتساءل:" فكيف سيكون له دور إذا؟؟".

المحامي جمال الجعبي طالب بحل القضاء و"فكفكته" إذا كانت المشكلة هي في القضاء، حد قوله.

أما خالد الآنسي، فيسخر من التخوف على انتهاك السيادة، وقال: " نتحدث عن السيادة في الوقت الذي أهنا فيه سيادتنا"، مشيرا الى التنسيق مع المخابرات الأمريكية في اغتيال زعيم القاعدة في اليمن أبي علي الحارثي، في صحراء مأرب، قبل عامين تقريبا. كما أشار الى المعتقلين في جوانتانامو أيضا.

أما الهجري، عضو اللجنة الدستورية، فيقلل من تلك المخاوف إذ يقول إن من حق مجلس الأمن أن يحيل أية قضية الى المحكمة الجنائية سواء من تلك الدول المصادقة على نظام روما أو من غيرها، ولذلك شئنا أم أبينا فإن هذه المسألة يبت فيها مجلس الأمن مباشرة، ومن هذا المنطلق يرى أن تأخر اليمن في المصادقة ليس لمصلحتها، لأننا إن تأخرنا فقد نخسر فرصة أن يكون لنا حق التعديلات على النظام.

كما يقول إن تعريف " العدوان " في نظام روما لم يتفق بشأنه حتى الآن، بسبب غياب الجانب العربي من الأطراف المصادقة التي لها حق التعديل.

وأشارت أمل الباشا الى ان الغياب المخزي والمحزن للدول العربية في صياغة نظام روما يجعلنا في موقف المتفرجين، وقالت: " عندما ينتهي الآخرون من إعادة صياغة نظام روما، فإنه سيسري على الدول المصادقة وغير المصادقة، بحكم الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وعندها سنلطم خدودنا ونقول إنها مؤامرة على الدول العربية والضعيفة، بينما أضعنا فرصة ذهبية في أن نكون فاعلين ومساهمين في إرساء العدالة الجنائية، والقضاء الدولي.." مواصلة " وخاصة أن هذه المنطقة تعاني من الضعف ولا سبيل لنا في حماية شعوبها إلا بالتشبث بالشرعة الدولية ومحاصرة كل من يريد ان تكون شريعة الغاب هي السائدة ".

وبخصوص المتخوفين من مخالفة الشريعة الإسلامية السمحاء، قالت الباشا إن الفقهاء العرب المختصين في القانون الدولي، قدموا العديد من الرؤى والأطروحات، ذهب أغلبها الى الدعوة للمصادقة على نظام روما والانضمام الى المجتمع الدولي والإسهام الجدي في صياغة العدالة الجنائية، خصوصا أن الدول المصادقة هي وحدها من يحق لها تعيين القضاة والمدعي العام، وتعديل نظام روما الذي تقرر أن يكون في العام ٢٠٠٩م.

ودعا أعضاء من مجلس النواب وقانونيون وصحفيون ومنظمات مجتمع مدني، مجلس النواب كاملا الى ضرورة إدراج نظام روما ضمن جدول أعمال المجلس والمصادقة عليه، وقالت الباشا: "ان المنتدى سيعمل على نشر قائمتين إحداهما بيضاء وستكون لأعضاء المجلس الداعمين والمصادقين على الاتفاقية، والثانية سوداء وستضم النواب الرافضين المصادقة على الاتفاقية "، مضيفة ان ذلك سيعمل على تعريف الناخبين بمن خذلوهم ورفضوا أن يكون للمواطن اليمني عدالة، وجهات دولية تدافع عنه في حال فشل القضاء المحلي في ذلك، أو عجز أمام المتنفذين.

مع أمريكا قصة ثنائية مخالفة

قال عبد الرزاق الهجري عضو اللجنة الدستورية في مجلس النواب ان أمريكا تقوم بضغوط واسعة ضد الدول العربية، لإثنائها عن التصديق على المعاهدة، كما وتسعى في نفس الوقت الى عقد اتفاقيات ثنائية بينها والدول الأخرى بما فيها العربية، تحمي المواطنين والجنود الأمريكيين من المقاضاة بالمحكمة الجنائية الدولية.

والأردن وجيبوتي هما الدولتان العربيتان الوحيدتان المصادقتان على معاهدة روما، إلا أن الحكومة الأردنية خضعت في ١٦ ديسمبر٢٠٠٤م للضغوط الأمريكية للتوقيع على الحصانة الثنائية الأمريكية(BIA)، واعتبرت اتفاقية جنيف أن الاتفاقيات التي تمنح حصانة للمواطنين الأمريكيين من المقاضاة هي اتفاقيات غير قانونية.

استقالة مدير أوقاف إب احتجاجاً على عراقيل

■ إب - ابراهيم البعداني:

قدم مدير مكتب الأوقاف في محافظة إب فؤاد يحيى منصور استقالته من عمله بعد أقل من ستة أشهر على تعيينه. وعزا فؤاد منصور أسباب قراره إلى ضغوط من قبل متنفذين تحول دون مضيه في معالجة المشكلات المتراكمة في قطاع الأوقاف، حسبما أفادت مصادر مطلعة لـ"النداء".

وعُين منصور مديراً للمكتب بعد إقالة المدير السابق وإحالته إلى التحقيق بسبب ما أشيع عن تورطه في ممارسات غير قانونية.

وتوقعت المصادر، أن يصدر قرار يقضي بتكليف ناجي النهمي- مدير الهيئة العامة للبيئة- مديراً لمكتب أوقاف إب. وبحسب تلك المصادر فقد بلغ عدد القضايا المرفوعة إلى المحاكم اكثر من تسعين قضية كان رفعها فؤاد منصور الذي يشغل ايضاً منصب وكيل لمحافظة إب، وما زال العديد منها أمام المحاكم.

وبلغت الإيرادات التي عمل فؤاد منصور على استردادها للمكتب اكثر من (٢٠٠) مليون ريال. وإذ تعد محافظة إب هي المحافظة الاكبر امتلاكاً للاوقاف، فإنها تعاني العديد من المشاكل بهذا الخصوص، منها ما أقدم عليه بعض محرري التوثيق (بيع اليد) في العقار المباع من الأجير دون علم المكتب، الأمر الذي عرض ممتلكات الأوقاف للتمييع والضياع. ويمنع القانون المستأجر من بيع اليد إلا عن طريق مكتب الاوقاف، كما يمنع الموثق من اتخاذ أي اجراءات ذات طبيعة تحريرية أو توثيق دون العودة إلى المالك الرئيس المتمثل بمكتب الاوقاف، وتنظر العديد من القضايا أمام المحاكم بهذا الخصوص.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
صنعاء - الدائري الغربي - جولة الجامعة القديمة
عمارة الخير - شقة رقم (١٢)
تلفاكس: (٤٠٣١٩١) ص.ب: (١٢٠٧٠)

.. وموظفون بلا مؤهلات وعاطلون بمؤهلات عليا..!!

■ إب - خاص:

في الوقت الذي يشكو فيه عدد من المؤهلين بشهادات عليا وجامعية، من البطالة، يستحوذ العديد من ذوي المؤهلات الدنيا على مواقع عليا، ومحافظة إب تزخر بالكثير من هؤلاء. ويشاع أن مدير عام مكتب مهم يختص بشؤون الهندسة والبناء والتخطيط بالمحافظة قام بتوظيف عدد من الاشخاص في مجالات التخطيط والهندسة ممن لا يحملون مؤهلات علمية أو خبرة في تلك المجالات التي يفترض فيها التخصص والخبرة.

وحصلت "النداء" من مقربين في تلك الادارة الهامة على اسماء معينين في مواقع هامة من هم من يملك الشهادة الاعدادية ويحتل موقع نائب مدير فرع للادارة في احدى المديريات، وآخر يشغل نفس الموقع لمديرية اخرى لا يملك اي شهادة أو مؤهل.

كما وأن ابن المدير العام نفسه يعمل مسؤولاً للرقابة في الادارة العامة (غير موظف حتى اللحظة). ويحمل مسؤول قسم التفتيش لمديريتين اخريين مؤهل ثانوية عامة فقط، بينما يحمل رئيس قسم التخطيط في احدى المديريات مؤهلاً جامعياً (بكالريوس)، ولكن من كلية التربية. كما يحمل رئيس قسم تراخيص البناء في احدى المديريات على اعدادية عامة.

يذكر أن المحافظة تزخر بعشرات الخريجين المتخصصين في الهندسة والتخطيط من جامعات عربية وأوروبية، ومحلية، إلا أنهم بدون وظائف حتى الآن.

استغاثة من خلف القضبان

وجه السجين احسن عبده احسن المالكي رسالة استغاثة لرئيس هيئة التفتيش القضائي بشأن ما تعرض، ويتعرض له، ظلماً خلف أسوار السجن المركزي بصنعاء.

فقد تعرض الشاكي للاعتقال وهو في سن الـ ١٦ بتهمة قتل مع ١٢ فرداً وقد صدر حكم استئنافي ببراءته وتم اطلاق جميع المتهمين في حين بقي هو في السجن بمفرده دون أي مبرر قانوني.

أكـوام لا تحصـى

■ كتبت - بشرى العنسي:

تعتبر المخلفات الخطرة من ملوثات البيئة التي ينعكس اثرها على صحة الانسان وبيئته. وهي تنتج يومياً وبشكل كبير من مصادر مختلفة حسب ما جاء في تقرير الوضع البيئي لعام ٢٠٠٥م، الفصل الخاص هذه الاخيرة الذي أشار إلى أن أهم مصادر المخلفات الخطرة هي: الانشطة الصناعية والبترولية (مخلفات صناعية)، مخلفات الزيوت، منشآت الرعاية الصحية (مخلفات صحية)، بقايا المبيدات الزراعية والتالفة، البطاريات منتهية الصلاحية، معامل التصوير الفوتغرافي، الأغذية التالفة ومنتهية الصلاحية، المخلفات الحيوانية، المخلفات الصيدلانية، الأنشطة المنزلية وحماة الصرف الصحي والصناعي.

تشير الاحصاءات والدراسات الأخيرة التي وردت في التقرير إلى كمية المخلفات الخطرة الناتجة من هذه المصادر. حيث بلغت كمية المخلفات في البلد من المصادر المختلفة لعام ٢٠٠٢م (٣٩٥٦٧٠) طن (٢٨٤٤٧٣) بطارية سيارة مستهلكة.

كماتقدر كمية المخلفات المنزلية الناتجة من محافظات الجمهورية لعام ٢٠٠٤م (١١٢١٥٨٣) طناً (٣١٤٥٧٩,٣٨) ناتج أمانة العاصمة فقط.

وتقدر كمية النفايات الطبية الناتجة من المحافظات لنفس العام بـ(٣٠٠٠٠,٨٩) طناً/ عام، (٣٦١٥٨,٥٥) ناتج أمانة العاصمة فقط.

يتم التخلص من النفايات الطبية بالحرق. وبحسب التقرير فإنه تم رصد عدد من المستشفيات في بعض المحافظات والتي لديها محارق عاملة للحرق بشكل متحكم به ومن النوع المتقطع بدون نظام التحكم بتلوث الهواء وهي:

- محرقة مستشفى الثورة بأمانة العاصمةوتحرق (٤٣٢) طناً/ عام.
- محرقة مستشفى خليفة في التربة - تعمل لمدة تتراوح بين (٣-١٢) ساعة يومياً.
- محرقة مستشفى الرازي في أبين تحرق (٦٤,٢) طن/ عام.
- محرقة جبلة، إب تحرق ٦٠طناً/ عام.
- محرقة المستشفى السعودي الألماني بحجة تحرق (١٢٠) طناً/ عام.

بالإضافة إلى محرقة مستشفى ابن خلدون في لحج تحرق (٥٥٨٠) طناً / عام، بشكل متحكم به ومن النوع المتقطع وتحكم جيد في تلوث الهواء.

وقدرت كمية النفايات الصناعية الناتجة من محافظات الجمهورية لعام ٢٠٠٤/ بـ(٤٧٨٨٢,٥٦٥) طناً/ عام (١٠٨٤٧,٥٦٥) طناً/ عام ناتج أمانة العاصمةفقطتم التخلص منهابطريقتي الحرق والطمر، حيث بلغت كمية النفايات المحروقة (٢١٠٨٢,٤٢٥) طناً/ عام والنفايات المطمورة بـ(٢٦٨٠٠١٤) طناً/ عام.

بالإضافة إلى ملوثات الهواء الناتج عن المركبات وحرق الاخشاب للطهي.

وفي ظل تزايد هذه المخلفات وبالكميات الهائلة فإن الحاجة إلى التوعية بأضرارها باتت مهمة للتقليل من اخطارها على البيئة والانسان من خلال التخلص الآمن.

أنشطة

■ تقيم وزارة المياة والبيئة والهيئة العامة لحماية البيئة خلال الأسبوع القادم دورة تدريبية حول التعرف وكيفية التعامل مع المواد الكيماوية والمواد الخطرة وتهدف الدورة التي تستغرق ثلاثة أيام إلأى التوعية بالطرق الآمنة للتعامل مع المواد الكيماوية والخطرة لثلاثين مشاركاً من مختلف الوزارات والجهات المعنية.

■ يصل إلى صنعاء في التاسع من الشهر الجاري السكرتير العام لاتفاقية الأراضي الرطبة (رامسار) (petervredge water) في زيارة لليمن تستمر يومين يلتقي خلالها بالمسؤولين وبعض المختصين في وزارة المياه والبيئة والهيئة العامة لحماية البيئة، وذلك للإطلاع على مدى نفاذ الإجراءات الخاصة باستكمال التصديق على انظمام اليمن للإتفاقية.

- مجلس الوزراء وافق على الاتفاقية في ٢٠٠١م بقرار رقم (٢٩٥) وتناقش حالياً من قبل لجنة المياه والبيئة في مجلس النواب ليتم رفعها للمجلس خلال الشهر الحالي للتصويت عليها.

- كما تقوم حالياً وحدة الاراضي الرطبة للهيئة العامة لحماية البيئة بالتحضير للورشة الثانية الخاصة بالتعريف الكامل للإتفاقية من حيث الجوانب القانونية والإلتزامات والحقوق الخاصة بالإتفاقية والتي تعتبر امتداد للورشة الولى التي اقيمت في عدن نهاية العام الماضي.

■ تلقت اليمن دعوة للمشاركة في الاجتماع التاسع عشر للفريق العربي المعني بمتابعة الاتفاقيات البيئية الخاصة بالنفايات الخطرة خلال الفترة من ١٦-١٧ ابريل، والذي ينعقد في مقر الامانة العامة للجامعة العربية..

وكان الفريق العربي قد خرج بعدد من التوصيات خلال الاجتماع الذي عقد في القاهرة منتصف سبتمبر الماضي، منها: متابعة اتفاقية استكهولوم بشأن الملوثات العضوية، متابعة استكمال الإجراءات الدستورية للتصديق على اتفاقية روتردام بشأن الموافقة المسبقة على علم لبعض الكيماويات والمبيدات الخطرة المتداولة في التجارة الدولية، ومتابعة إتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود.

..■

الفساد ومحاربته

محسن العمودي
angalh@homail.com

● كثر الحديث في اليمن عن الفساد وعن محاربته، وتشكلت هيئة وطنية "مستقلة" لمكافحة الفساد المالي والإداري لا نعلم حتى الآن قوام اعضائها ولا هيئاتهم ولا مدى استقلاليتهم.

● تفيد التقارير أن حجم الفساد في اليمن يبلغ حدودالخمسة مليارات دولار امريكي، مع العلم أن الدين الخارجي يعادل نفس الرقم، ترتيب الجمهورية اليمنية في الدول الأكثر فساداً وصل إلى المرتبة (١٠٣) والسودان الأكثر فساداً منا في المرتبة الأخيرة (١٤٤) الفارق ليس كبيراً مع اختلاف ظروف البلدين، اليمن استطاع أن يحل مشاكله الحدودية وقام بترسيمها مع كل دول الجوار بسياسة واعية وحكيمة واستطاع التغلب على الكثير من المنغصات الداخلية وآخرها احداث"صعدة" الدموية، بينما السودان لا يزال يستنزف، فمن حل مشكلة الجنوب وتقاسم الثروة والسلطة معه، إلى ملف "دارفور" المفتوح إلى تاريخنا هذا، والتدخل "الإرتيري" شرقا و"التشادي" غرباً حيناً آخر.

●الفساد في اليمن ليس ظاهرة، فالظاهرة دوماً قابلة للزوال والافول، الفساد لدينا مؤسسة قوية متجذرة وبعمق، قد لا تتحمل السلطة الحالية مسؤوليته ولكنها وبكل تأكيد تتحمل المسؤولية الكاملة عن عدم البدء بمحاربته وتجفيف منابعه أو على الأقل كبح جماحه.

●وهم من يظن أن المؤسسات الحاليةوبتركيبتها الحالية، سواء من الأحزاب والتنظيمات السياسية أم بقية منظمات المجتمع المدني، يمكن أن تكون أداة لمكافحة الفساد أو محاربته، فهي وإن لم تكن كلها قد غرقت في بحر الفساد المغري، إلا أنها وفي معظمهاتفتقد للآلية والإرادة وإن امتلكت الرؤى النظرية التي تبقى حبراً على ورق والتي تستخدم احياناً لابتزاز السلطة او تستخدم حيناً لتقول إننا موجودون في الساحة كما يفعل الواهمون ومن لف لفهم، عبر البريد الإلكتروني أو مواقع "الإنترنت"، فكما يقول المثل الحكيم "تجريب المُجَرب نقصان عقل"، ومن لم يستطع تربية أبنائه فلن يستطيع تربية ابناء الآخرين.

● رغم سوداوية الصورة، يبقىأن نقول بأن تشكيل "هيئة لمكافحة الفساد"، مؤشر إيجابي يدل على أننا بدأنا نقر ونعترف بوجوده، وبضرورة مكافحته وهي خطوة أولى إن صدقت النوايا والتوجهات.

● وتبقى مسؤولية الجميع في تبني استراتيجية وطنية لمحاربة الفساد، نابعة من قوى المجتمع الفاعلة وليست بقرار سياسي صادر من أعلى الهرم. ويبقى التساؤل: من يُصلح مِلح الأرض إذا الملحُ فسد؟!

إجراءات وزارية توتر قطاع التوجيه التربوي

■ كتبت - سعادة علايه:

توتر حاد يعم الموجهين في أمانة العاصمة بعد صدور قرار تنظيم الترشيح والالتحاق بالعمل في التوجيه التربوي في اطار توجهات الوزارة لمعالجة الاختلالات النوعية والكمية للعاملين في التوجيه التربوي.

حيث ان المؤشرات النهائية للعاملين كانت على النحو التالي:

١ - عدد المقبولين الذين تنطبق عليهم شروط العمل في التوجيه التربوي (١١).

٢ - عددالعاملين في التوجيه المقرر دخولهم امتحانات تحريرية وشفوية (١٢١).

٣ - عددالعاملين غير مستوفين لشروط العمل، في التوجيه التربوي والمقرر إعادة توزيعهم للعمل في الوظائف التدريبية (٢٤٧).

٤ - عدد العاملين الذين عليهم نواقص في الوثائق والحالات الاخرى (الاجازات بدون مرتب- الاجازات الدراسية- الانقطاع- الحالات المرضية، وفاقة... الخ(٧٨).

ظلم

بداية كان معنا مسعد احمد علي- مدير عام شعبة المناهج والتوجيه في مكتب التربية بأمانة العاصمة الي تم انزاله إلى الميدان برغم سنوات الخبرة اكد لـ"النداء" أنه لا يعرف على اي اساس كانت تلك القرارات "وصرح أن القرار كان فيه بعض الظلم ولم يعط كل ذي حق حقه" واضاف أنه سيتم فتح باب التظلمات وستشكل لجنة من شعبة التوجيه وبعض رؤساء المكاتب الفنية بالاضافة إلى لقاء مع المختصين في قطاع التوجيه لمناقشة اوضاع المتظلمين.

ردمان قدري- نائب مدير التوجيه بمكتب التربية الذي شمله القرار وأعيد إلى الميدان، أن القرار لم يبين على المعايير المحددة في لائحة الالتحاق للعمل في التوجيه التربوي، حيث ان معظم الموجهين في الامانة لديهم قرارات وزارية من ديوان عام الوزارة ويعملون منذ فترة طويلة في التوجيه.

وأضاف:إن القرار الجديد خالف لائحة التوجيه التي صدرت ٢٠٠٣ والتي عالجت الحالات الاستثنائية، حيث ان هناك اسماء اعتمدهم القرار لا تنطبق عليهم المواصفات والمعايير التي بموجبها تم إصداره.

واختتم حديثه قائلاً إن الاصل ان تلغي القرارات المخالفة للمعايير واللائحة بدلاً من زيادة الاخطاء إلى الاخطاء السابقة وبهذا تتضح المزاجية، على حد قوله، في اتخاذ مثل هذه القرارات.

تدهور التعليم

وذكر لنا عبدالمؤمن- موجه عاد إلى الميدان- أن قرار نزول موجهين الصفوف الاولية والانشطة، لا يتمشى مع اللائحة واستراتيجية التعليم الاساسي، التي تتضمن وجود معلم من الفصل الاول إلى الفصل الثالث يتبعها وجود موجه قسم الاشراف الفني.

وزاد أن هؤلاء الموجهين نفذوا دورات تدريبية في مجالاتهم ولديهم مؤلفات وإهتمامات في هذه المجالات واكد على أن مثل القرار سيؤدي إلى تدهور التعليم في زمن نحتاج فيه إلى تنمية الميول والاتجاهات.

وخالفت إحدى موجهات مادة الاحياء الرأي السابق والتي تم تثبيتها قائلة:إن القرار كان صائباً وجاء بحسب المعايير مع مراعاة موجه الصفوف الاولي.

اما انتصار محمد بكالوريوس هندسة كهرباء عملت في التوجيه فترة طويلة استنكرت القرار واعتبرته ظلماً في حقها.

واكدت ان القرار لم يكن اساساً ومعياراً، واضافت انها دربت اجيال وتعمل كموجه منذ ١٥ عام ويصدر الآن قرار بعودتها إلى التدريس، وطالبت بعدم تطبيق القرار على القدماء وأن يختاروا لهم المكان المناسب.

فيما افادت نفيسة محمد الجعدبي موجهة" جاء ترشيح في التوجيه من مكتب التربية وبناء على إحتياج لذلك وعملت في التوجيه لمدة ٦ سنوات واستطردت حديثها بالرغم من ذلك تم إنزالي إلى الميدان لا أدري على أي أساس؟!!

محمد الفضلي مدير عام مكتب التربية بأمانة العاصة تحدث إلينا قائلاً:"إن القرار كان لصالح التعليم وخطوة جريئة من الوزير لاصلاح الاختلالات في مجال التوجيه، وإن القرار كان على عدة شروط: وهي ان يكون خريجا جامعيا، وموجها في نفس التخصص، لابد أن يعمل في التدريس لمدة خمس سنوات قبل تعيينه موجهاً، وان يخضع لمقابلة شخصية فيها معايير ذاتية، وأن يرافق احد الموجهين القدامى حتىيكتسب الخبرة.

وأضاف "سيتم اعادة النظر في التخصصات النادرة إضافة إلى الانشطة والذين لديهم خبرات، وأشار إلى انه سيتم تشكيل لجنة اخرى غير اللجنة السابقة منوهاً أن هذا القرار سيسري على باقي المحافظات.

محاكمة سلمان

(تتمة الصفحة الأولى)

الزميلان سلمان وحسان أقرا واقعة النشر، إلا أنهما نفيا التهم الواردة في عريضة الادعاء.
وتعقد الجلسة القادمة في 1مارس القادم،وكانت نيابة الصحافة والمطبوعات حركة الدعوى بناءً على شكوى تلقتها من وزارة الدفاع بشأن ما ورد في ثلاثة مقالات مطولة للزميل نائف حسان حول القوات المسلحة.
ومن المقرر أن تنطق هيئة المحكمة ذاتها اليوم بالحكم في الدعوى المرفوعة من محمد طاهر مدير عام مكتب المالية بتعز ضد الزميل سلمان والكاتب عبدالرحمن الجعفري.

المقاطعة

(تتمة الصفحة الأولى)

في الرياض، تضمنت استقالته، وقال المصدر إن الرسالة طالبت الحكومة الدانمركية بالاعتذار العلني عما نشر عن الرسول الكريم بعد أن أعرب القنصل فيها عن استنكاره واحتجاجه الشديدين.
وتعد مجموعة شركات هائل سعيد انعم التي يشغل الحاج احمد هائل سعيد فيها، نائباً لرئيس مجلس الادارة، من أكبر الشركات اليمنية التي تمتلك وكالات عالمية بينها وكالات لشركات دانماركية كبيرة.
إلى ذلك طالب تجمع الاصلاح في بيان مستقل صادر عن الدورة السابعة لمجلس شوراه الاثنين الماضي بقطع العلاقات العربية الدانمركية، بينما تقرر تنظيم مسيرة نسائية احتجاجية صباح اليوم الاربعاء، تنظمها مؤسسة الصالح للتنمية الاجتماعية.

الاصلاح يدرس

(تتمة الصفحة الأولى)

الماضي، اعترافاً واضحاً من اعضاء اللجنة بمخالفة قانون الانتخابات، وطالب بتطبيق المادة (126) من القانون، والتي تنص على معاقبة عضو اللجنة العليا بالحبس مدة لا تزيد عن أربع سنوات وفصله من عضوية اللجنة وسحب كافة الامتيازات التي حصل عليها بسببها!!
الجندي قال في تصريحاته إن الاصلاح يعلم جيداً ماحدث في الدائرة (281) محافظة عمران، انتخابات 2003م، رافضاً الخوض في التفاصيل، إلا اذا كان الاصلاح ينوي ذلك، طالباً من قياداته "أن تقسم يميناً" أنها لاتعلم بما حدث!!
وجدد مجلس شورى الاصلاح،عبر بيانه الاخير الصادر عن الدورة الاعتيادية السابعة، التي اختتمت امس الأول، مطالبته ضرورة اعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، بما يضمن التوازن بين اطراف العمل السياسي، والعمل على ايجاد الضمانات الكفيلة بنزاهة العملية الانتخابية في كافة مراحلها، بعد تجديده اتهام اللجنة بعدم الاستقلالية، وانحيازها للحزب الحاكم وممارستها خروقات تخالف الدستور والقانون، مشيراً إلى انتخابات الدائرة (227) التكميلية بمحافظة ريمة، وكلف مجلس الشورى كلا من هيئة الاصلاح العليا وامانته العامة دراسة موضوع المشاركة في الانتخابات القادمة من عدمها في ظل ماوصف بانحياز اللجنة العليا الكامل إلى الحزب الحاكم.

خلافات مسؤولين

(تتمة الصفحة الأولى)

وطالبت الرسالة التي تحمل توقيعات الأهالي، وحصلت "النداء" على نسخة منها، بسرعة توجيه الجهات ذات العلاقة، لتكليف لجنة ميدانية من أجل عمل اللازم تفادياً للخطر قبل وقوعه.
وأعرب مجموعة من اهالي بيت الصريمي لـ"النداء" عن قلقهم من التوسع المستمر للتشققات الجبلية المطلة على القرية، وقالوا إن الرعب من إمكانية سقوطها على مساكنهم، ازداد، بعد مأساة أهالي قرية الظفير- بني مطر.
ويأمل سكان القرية، في استجابة الرئيس لمناشدتهم. فيما حمل بعضهم الجهات الرسمية المسؤولية في حالة تأخرها عن عمل ما يتوجب في الوقت المناسب.

اعتبرتها سابقة خطيرة

نقابة الصحفيين تدين التنصت على الشلفي

استنكر مجلس نقابة الصحفيين ما تعرض له الزميل احمد الشلفي مراسل قناة الجزيرة في صنعاء من تنصت على مكالماته الهاتفية، ونشرها، واعتبر ذلك سابقة خطيرة تندرج في اطار الجرائم التي يتعين تعقب المتورطين فيها وتقديمهم للعدالة، ودعا الجهات المختصة إلى ضرورة الكشف عن الجناة الذين مارسوا انتهاكاً فضاً لأبسط حقوق الانسان، حسب البيان، الذي أضاف: بل وتمادوا في الخصوصيات الفردية المحظور الاقتراب منها ناهيك عن التنصت اليها وتسجيلها علاوة على تعميمها عبر البريد الالكتروني والهواتف النقالة.

كما أدان المجلس، ما أقدمت عليه صحيفة (جيلاندبوس) ومجلة (مجازينات) الدانمركيتان، من نشر رسومات كاريكاتورية مسيئة للرسول محمد (صلى الله عليه وسلم).
ودعا البيان، اتحاد الصحفيين الدانماركيين إلى التدخل السريع في معالجة القضية الحساسة التي طالت بالاساءة إلى مليار وثلاثمائة مسلم في انحاء العالم، معتبراً مانشر أنه يندرج في اطار التحريض والكراهية، وتحقير الاديان المحظورين في الاعلان العالمي لحقوق الانسان وكافة المواثيق الدولية، نافياً أن يكون لهذا العمل صلة بحرية التعبير التي تتذرع بها الصحيفة.

● الشلفي

اكثر من (٣٠) مدير مدرسة في وصاب يناشدون المحافظ إنقاذ التعليم

شكى أكثر من (30) مدير مدرسة بمديرية وصاب العالي- محافظة ذمار، من سوء اوضاع المديرية التعليمية.
وقالوا في رسالة وجهوها إلى محافظ المحافظة رئيس المجلس المحلي، الاسبوع الماضي، إن التربية والتعليم بمديريتهم مازالت في فشل ذريع حتى الآن، وان العملية التعليمية في جميع المدارس لم تستقر.
وسردت الرسالة التي تضمنت توقيعات مدراء المدارس وختوماتهم، وحصلت "النداء" على نسخة منها، الاسباب التي قالت إنها أدت إلىتلك الاوضاع السيئة، ولخصت في سبعة اسباب منها تعرض مرتبات العاملين في ادارة التربية من رؤساء اقسام وموجهين ومختصين ومدرسين إلى الابتزاز الشهري والخصم والتوقيف دون اسباب قانونية.
إلى جانب اعداد خطة توزيع للمدرسين شهرية من قبل مدير ادارة التربية بالمديرية، وانتقال المدرسين من مدرسة إلى أخرى، خلافاً للمعايير في التوزيع، وخلق إزدواج ومشاكل من خلال عمل تكاليف لمدراء اخرين للعمل، وكذا فتح مراحل جديدة في بعض المدارس العامة، ومدارس تحفيظ القرآن الكريم، رأت الرسالة أن الهدف من ذلك هو تشتت القوة التعليمية ووضع المدارس في عجز مستمر يصعب معه المعالجة.
وطالبت محافظ المحافظة بإيجاد الحلول المناسبة اذا كانت التربية والتعليم في المديرية تهمه (حد تعبير الرسالة).

ضابط في المرور يحتال على مواطن بلوحة مزورة

شكا المواطن رمزي امين قائد إلى الأخ وزير الداخلية من تعرض لعملية نصب واحتيال من قبل احد ضباط ادارة مرور أمانة العاصمة ويدعى (م.أ. ع) باعة لوحة أجرة أمانة العاصمة بمبلغ (220.000) مائتين وعشرين ألف ريال، وبعد استلام المواطن لأوراق اللوحة، وجد أنها مزورة وكان قد سلمه المبلغ كاملاً.
وقال في شكواه إن الضابط- الذي نحتفظ باسمه ورقم موبايله- التزم بتسليم اللوحة امام مجموعة من الشهود بينهم نائب شؤون ادارة مرور الامانة.
ويشير في رسالته إلى أن الضابط المذكور اختفى بعد تاريخ 2005/12/14م وأغلق تلفونه. ورجا في رسالته وزير الداخلية سرعة ضبط المذكور واسترداد حقه منه.

اجمل التهاني والتبريكات للشاب الخلوق
محمد عبدالولي الرياشي بزفافه الميمون
المهنئون: نبيل حامد، تميم شايف، عماد السعيدي ونبيل سبيع
•••
صخرالدبعي، ليث السقاف، زياد الفياض، عبده اسماعيل نصر،
احمد طه الغدرة يهنئون الاخ **بكيل هراش البوكري**
بزفافه الميمون.. الف مبروك وعقبى للبكاري
•••
نائف حسان، نجيب قحطان ووائل شرف
يهنئون الأخ **طارق شرف طه** بارتزاقه مولودة البكر
•••
حسين ناصر أبو هدرة وعارف هادي الغانمي
يهنئون الاخ **حيدر صالح أبو هدرة** بزفافه الميمون
•••
اجمل التهاني وأحر التبريكات للاخ العزيز
خالد يوسف الوليد بارتزاقه مولود جديد «ابراهيم»
المهنئون: فتحي الوليد، زياد فلاح، علي المغربي،
عصام عبيد، جميل المندي

«يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية، فادخلي في عبادي وادخلي جنتي»
صدق الله العظيم

ببالغ الحزن وعظيم الأسى وصادق المواساة
نتقدم بالعزاء إلى الاستاذ الفاضل
الدكتور عبدالعزيز المقالح
في وفاة المغفور لها بإذن الله
(والدته)
راجين ا لمولى عز وجل أن يتغمد الفقيدة بواسع رحمته
ومغفرته ويسكنها فسيح جناته
وأن يلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
الآسفون:
عبدالباري طاهر، علي سيف حسن، محمد الغباري، سامي غالب،
نائف حسان، نبيل سبيع، جمال جبران وأسرة «النداء»

الجوف، مارب، ابين، شبوة، وامتدادها الضمني في صعدة

المنطقة القبلية المتعثرة

مصطفى راجح
musraj 2003@hotmail.com

التجمعات التي مازالت في خانة المنطقة القبلية كثيرة في اليمن، غير أن الشريط القبلي الممتد من الجوف، مأرب، شبوة، إلى أبين وامتداده الضمني في صعدة، يشكل الآن المنطقة المتعثرة بالنسبة لليمن.

معمل ينطوي على كل مقومات إهتزاز الأمن، ليس فقط أمن المجتمع، بل وأمن نظام الحكم نفسه. خارج إطار هذا الشريط تصنف المناطق القبلية في احدى خانتين:

الأولى مسيطر عليها من السلطة لأسباب عديدة اهمها اندماج مصالحها، أو على الأقل نخبها، مع مصلحة التركيبة الحاكمة، واهمها مناطق حاشد، واجزاء عديدة من بكيل.

الثانية مناطق قبلية، شهدت توترات، أو تنطوي على احتمالات تفجر صراعات قبلية صغيرة بين وقت وآخر، غير أنها تبقى في مستوى أقل من الإضرار المباشر بنظام الحكم، ويقتصر ضررها على المجتمع. مثالها إقتتالات قبلية صغيرة حفل بها العام الفائت، وتناولتها الصحافة، في مناطق عديدة بينها القفر ويافع والجوف وغيرها.

صعدة تدخل ضمن المنطقة المتعثرة من بوابة حرب مستمرة منذ العام قبل الماضي، بين القوات الحكومية والحوثيين.

ويرجع هذا التوصيف إلى اعتبار أن السمة القبلية للمنطقة والعصبية المرافقة لها، فضلاً عن إنتشار السلاح، حيازة وتجارة، شكلا عاملين رئيسيين في استمرار الحرب، ربما أهم من العامل المذهبي السياسي الذي يشكل ثقافة الحوثيين وقوة دفعهم. البعد الخارجي، ووقوع المنطقة على الحدود، كان رافعة اضافية لإخراج التشظي الاجتماعي هنا إلى مستوى الفشل الذي لا يقتصر ضرره على المجتمع، ويبقى تحت السطح، بل ويصل إلى إلحاق الضرر بالنظام السياسي نفسه.

الدولة المتعثرة - المنطقة المتعثرة

وصل "الارهاب" العابر للقارات إلى ذروته مع تطاير شظايا برجيّ مركز التجارة العالمي صبيحة الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١.

تصاعد الدخان عالياً في الهواء، ومعه تبخرت نجاعة توصيفة نظام عالمي انتهى منذ ساعات. النظام الذي أصبح قديماً كان يعطي الأولوية لـ(الاستقرار) مقيماً تحالفاته مع أنظمة ديكتاتورية لاتعبر عن إرادة شعوبها. تحقق لامريكا مصالحها مقابل إهمال غياب الديمقراطية واتساع رقعة الفقر والبطالة في السياسة الامريكية الدولية. ومعها وصل الأمر إلى انسداد الآفاق أمام أجيال لا ترى أمامها مساراً للمستقبل.

على أنقاض البرجين أدرك الأمريكيون خطورة ما أصبح يسمى بالدول المتعثرة، وهي مناطق عدم الاستقرار، حيث يتوفر مخزون متكامل من عوامل التفجر الكامنة، تهدد باندلاع حروب أهلية أو انهيار دول: الفقر، البطالة، الاحتقانات المجتمعية، التسلط، الفساد، ضعف الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني.

أدى هذا الوضع إلى الاهتمام بالدول المتعثرة أكثر من الدول المستقرة، فمنها يأتي تهديد الاستقرار والمصالح الدولية.

الخارطة الجيوسياسية الجديدة فرضت أولوية دعم التحول الديمقراطي، والاعتراف بضرورة معالجة قضايا الفقر والبطالة والصراع العربي الاسرائيلي. وفي السياق تشكلت صناديق مثل "الألفية وقمة الثمان" ومشاريع وتوجهات عديدة.

ومع أن هذا التوجه الذي تأسس أصلاً على دراسات وبحوث قامت بها مراكز وجامعات عريقة، وأعلن عنها الواقع العربي بكل تفاصيله يواجه الآن انتكاسة وسؤال مصداقية، مع رعونة غزو العراق وما نتج عنه، إلا ان استمراره كسياسة معتمدة لامريكا والدول الأوروبية لم يعد مثار شك.

فهذا التحول لم يكن نابعاً من المشاعر الاخلاقية بقدر إرتباطه بالمصالح. هكذا اصبحت المعادلة: غياب الديمقراطية، الفقر، البطالة، مصادرة الحريات، كل هذا يضر بالأمن القومي الأمريكي - الأوروبي. وهذا بدوره يفرض استبدال معيار الاستقرار الراكد، بدعم التحول الديمقراطي والتنمية.

في اليمن، ومع فارق الساحة، والاطراف، يمكن القول إن السلطة مطالبة بتغيير سياستها مع المناطق القبلية. هناك ظاهرة لا تقبل تأجيل النظر إليها: المناطق القبلية، اصبحت ساحة للاختطافات، الخلايا الارهابية، انتشار السلاح إجمالاً، منطقة متعثرة بالنسبة للنظام السياسي والبلد.

ولا يحتاج الوضع إلى شدة ذكاء لاستنتاج أن هذا الوضع يعود إلى سياسة تغاضت عن ضعف سيطرة الدولة في المناطق القبلية، وانتشار السلاح، والثارات، مقابل بقاء تأثيره بعيداً عن أمن النظام السياسي. الآن لم يعد ممكناً الاستمرار من دون سياسة جديدة تركز على التنمية وتوفير فرص العمل، ونزع السلاح وبسط سيطرة الدولة وتشجيع العمل السياسي والمدني كبديل للعصبيات القبلية والمذهبية.

اختطاف السواح يفتح الغطاء

خبر صغير عن اختطاف سواح في اليمن يكفي لطمس جهد سنوات طوال من الترويج للسياحة والاستثمار، هذا إن وجدت بالفعل توجهات مدروسة لتقديم اليمن إلى المهتمين في العالم.

أهم من ذلك: تشكل خبرات السواح والمستثمرين في الواقع العملي الصفحة الأولى لأي برنامج ترويجي يتوخى النجاح.

آخر شيء تحتاجه اليمن فصل جديد من الإختطافات من هذا النوع الذي افتتحنا به عامنا الجديد.

العقاب الصارم، وفورة الغضب في الاعلام مطلوبان. الإجراء الأمني والعقاب الذي لا يعرف الرحمة والتهاون مطلب محل إجماع ولا يقبل التأجيل. غير ان ذلك لا يكفي للتعامل مع ظاهرة يتفق الجميع على إدانتها ويختلفون في تحليل اسبابها، واسلوب معالجتها.

الاختطافات غريبة عن اخلاق القبيلة، واليمنيين عموماً.

غير أنها ليست نبتة غريبة، بل ثمرة لحزمة سياسات أساسية في جدول أعمال تركيبة الحكم القائمة.

تبدأ هذه الحزمة بإهمال إنفلات المناطق القبلية وسيطرة الدولة، والتخفف من أعباء حضورها، امتداداً إلى التباهي الرسمي بحمل السلاح والإطراء على انتشاره.

استعاضت السلطة عن حضورها باعتماد رؤساء القبائل لتضمن الإستقرار. صفقة تربت فيها الأيدي على أكتاف النافذين، تلبى طلباتهم الخاصة، مقابل ضمان استقرار راكد يراكم تشظيات مجتمعية، تبقى مؤقتاً بمنأى عن الإضرار بالأمن السياسي للحكم. وبينهما تغييب الدولة بوظائفها المنتظرة في التعليم، التطبيب، الامن، توفير فرص العمل.

تشجيع حمل السلاح مثل سياسة موحدة لكبار المسؤولين والسياسيين في الحكم وبعض احزاب المعارضة، من الرئيس علي عبدالله صالح، والشيخ عبدالله الأحمر- رئيس البرلمان، إلى الشيخ عبدالمجيد الزنداني- رئيس شورى الاصلاح.

لم تعد هذه السياسة سراً، ويتباهى هؤلاء المسؤولون بتصريحات علنية: إن حمل السلاح جزء من شخصية اليمني.

الشيخ الأحمر متحمس لا يكل، ومحام دائم امام سؤال حمل السلاح المتكرر.

الرئيس تباهى قبل سنوات في مقابلة صحفية عن قدرة السلطة على جمع مليوني مسلح في يومين. والآن لعل الايام بينت للرئيس أن السلاح المنتشر لا يستخدم لصد عدوان خارجي، ولن يستخدم إذا ما حصل. وعوضاً عن ذلك يذهب إلى مكان آخر إلى أيد تستخدمه في حربها مع الجيش الرسمي في صعدة، وفي الاختطافات، والاحتراب والثارات القبلية.

مع كل هذه المؤشرات لم تتغير سياسة السلطة. اكتفت بالاجراء الامني المؤقت. مازال مشروع قانون حمل السلاح مهملاً في ادراج مجلس النواب. وتذهب المحاججة في عدم إقراره في منحيين: الأول أن القانون الحالي يكفي إذا توافرت الإرادة لتنفيذه والثاني أن الشيخ يقف عقبه أمام إقراره.

بمقدور الحزب الحاكم الذي يتوافر على أغلبية اعضاء مجلس النواب أن يقر القانون. غير أنه فضل استخدامه لإبتزاز الشيخ.

فمع حماس رئيس المجلس لحمل السلاح و(القبيلة) يظهر وكأنه الوحيد المناوئ لإقرار القانون.

الشريط المتعثر

تدرك التركيبة الحاكمة جيداً الآن أن الشريط القبلي اصبح مشكلتها الكبرى. المنطقة الممتدة من الجوف - مارب إلى أبين، شبوة، صعدة المشتعلة. في هذه الأخيرة اعتمدت سياسة بعث صيغة للمذهب الزيدي بالتوازي مع دعم السلطتين لضرب الطرفين ببعضهما.

في الوقت نفسه يتم التضييق على النشاط الأهلي للجمعيات ابتداء من جمعية الحضارم الخيرية، وإيقاف صحف جمعيات عديدة اهمها "القبيطة" و"الاعبوس".

والحد من النشاط المدني للمنظمات المدنية والاحزاب. مع أنها رافعة اساسية في الانتماء الوطني وتعزيزه. فيها يلتقي ابن صعدة وابن حضرموت على مشروع و طني واحد سواءً الاصلاح، الاشتراكي، وغيرهما.

لنسأل الآن: لماذا يجد الحوثي مئات، وربما آلاف الشباب ليقاتلوا إلى جانبه، ويموتوا دفاعاً عن مشروعه، بينما لاتجد الاحزاب عدداً كافياً للإشتراك في مظاهرة لمدة ساعة بين الشمس في صعدة أو مارب أو الجوف؟!

ابن دور النظام التعليمي في صياغة وعي الشباب والتأثير في جموع اليمنيين في هذه المناطق النائية، والبلد بشكل عام؟

بداية الوحدة كانت القبائل اكثر الفئات اندفاعاً للإنتماء إلى الاحزاب. بعد ذلك اثبتت السنوات عدم قدرة النظام السياسي والاحزاب على تلبية تطلعات الناس وتمثل قضاياهم. فقدت الثقة بالمكونات الحديثة، التي حوصرت تماماً لتؤول في النهاية إلى مقرات، بينما يغلب على صناعة القرار في البلد انتماءات ما قبل وطنية.

اعتماد معيار أمن النظام بدلاً من أمن المجتمع سياسة تؤدي إلى التخدير المؤقت غير أن فواتيرها ليست ديوناً معدومة، بل حساب متراكم واجب السداد مع توافر بيئة مناسبة لإنبعاث تراكماته كما هو حاصل الآن.

إتخاذ اجراءات رادعة يبدو ملحاً الآن مع عودة الاختطافات؛ بحادثتي السواح الألمان والايطاليين.

ويوفر قانون الاختطاف الصادر عام ٩٨ تشريعاً كافياً للتعامل مع الظاهرة. غير أن إقتصار سياسة الحكومة على هذا لاجراء العقابي لا يكفي.

إنفلات المناطق القبلية

إنفلات المناطق القبلية كان مسرحاً لجماعات إرهابية خارجة عن القانون. في أبين قتل ثلاثة بريطانيين، عام ٩٨ في قضية ما عرف بـ"جيش عدن - أبين الاسلامي". في منطقة بيت الجلال قتل ٢٣ جندياً اثناء حملة عسكرية هناك، لها علاقة بتتبع عناصر مشتبهة بالارهاب عقب ١١ سبتمبر.

وفي نفس المنطقة في مارب وجهت طائرة بريدتور من دون طيار صواريخها إلى سيارة "الحارثي" ورفاقه الستة في عملية قتل خارج نطاق القضاء لقيت إدانة عالمية واسعة.

إلى ذلك مهد هذا المناخ لازدهار تجارة السلاح، وتهريبه. استمرار النظر إلى المؤشرات وفق المقاربات الأمنية يؤدي إلى مضاعفة تأثيرها على البلد والنظام السياسي معاً.

عوضاً عن ذلك نحتاج إلى سياسة موازية للإجراء الأمني تركز على التنمية وحظر السلاح وتوفير فرص العمل، والمشاركة السياسية، تشجيع الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني بدلاً من حصارها خلال الثلاث سنوات الماضية اهتمت السفارة الامريكية بإقامة بعض المشاريع التنموية في مجالات التعليم والصحة في محافظات الجوف، مأرب، شبوة. غير أن السلطات اليمنية التي أبلت بلاءً حسناً في التعاون الأمني لمكافحة الارهاب، أبدت ضيقاً واضحاً بهذه التوجهات الأمريكية. ونسجاً على نفس التناقض غاب الحماس امام النصائح الامريكية والأوروبية باتخاذ خطوات متقدمة للاصلاح السياسي. وغالباً ما وصفت السلطات اليمنية والاعلام الرسمي المرحبين بهذا التوجه الخارجي من اجل الديمقراطية بالعملاء الذين يستقوون بالخارج ضد بلدهم.

كانت الشراكة قوية مع اليمن في الجانب الأمني. بينما ضعفت في مرحلة مكافحة الارهاب سياسياً واقتصادياً، طوال العام الماضي توالت التقارير الدولية بتقييمات سلبية، خلصت في نهاية المطاف إلى تأجيل تأهل اليمن لمشروع الألفية، إلى حين الوفاء بالمعايير التي يتبعها الصندوق المذكور. الفتور ايضاً اصاب الدول المانحة على شكل تخفيض في القروض والمساعدات، واهتزاز ثقة البنك الدولي بالاقتصاد اليمني، وهي الثقة التي تعد بمثابة ترمومتر لتعامل جميع الدول والمنظمات المانحة مع دول العالم الثالث. كبار المسؤولين في الحكومة كشفوا في تصريحات علنية أن الاقتصاد اليمني كان منهاراً عام ٩٥ عقب الحرب. وأن انقاذ البلد وإقتصاده تم وفق برنامج إصلاحات اقتصادية بالتعاون مع البنك الدولي والدول المانحة يوم كانت الثقة قائمة.

تغيير هذا الوضع الآن ليس صعباً، إذا ماوضعت الاسباب التي يطرحها فوق الطاولة: الاصلاح السياسي، انتشار الفساد، الاستثمار، والحريات الصحفية.

العرب ودرس أمريكا الجنوبية

عبدالباري طاهر

تعيش الأمة العربية فترة من أسوأ فترات تاريخها الطويل. فالاستبداد والفساد يطبقان الطوق عليها من الماء إلى الماء. وليست اسرائيل ولا الامبريالية الأمريكية او الاستعماران: القديم والجديد، مسؤولة عن كل ما لحق هذه الامة من تمزق وتخلف. فالعوامل الداخلية تمثل الارضية الصالحة والخصبة للتحولات الكبيرة بأي اتجاه. فلم يات الاستعمار بالتركيبة القبلية والعشائرية والاسرية الى المنطقة وانما وجدها قوة فاعلة فبنى عليها مشاريعه وخططه وزكى مصالحها وثقافتها وشجع تسيدها، وقد يغير وجهة النظر اذا ما بدأ التحرك الشعبي في كل قطر على حدة وفي المنطقة بشكل عام.

والاهم اعارة الاهتمام للداخل في ترابطه العميق بالخارج وقراءة جوهر الفساد. فالمستبدون واتباعهم يحاولون إلقاء التبعة كلها على الخارج والبراءة ونفض اليد من جرائم مسخ ارادة الامة. وفرض منطق الهزيمة عليها. وجعل التخلف والتمزق ونهب الثروات والخيرات قدرا ابديا. فالخارج الاستعماري، والاحتلال، لايمكن فهمه الا بالترابط الجدلي والعميق مع داخل واقع مستبد مفكك وفاسد وضعيف. كانت التجارب العربية مريرة قومية كانت او يسارية ماركسية او اسلامية او لبرالية. فقد كانت اللبرالية منذ النشأة الاولى معلولة ومدخولة بالاحتلال، لذا امكن القفز عليها ووأدها وادانتها.

اقامت التجربة القومية " الثورية " العسكرية حكمها على الاساسين: الواحد والوحدوي. فقد جعلت من شعار الوحدة متكأ لإلغاء التنوع والتعدد، وجرمت الاحزاب السياسية وشككت في الديمقراطية باعتبارها "مؤامرة " استعمارية، وتدخلا في الشأن الداخلي، واعاقة لقطار: الوحدة و الاشتراكية والحرية. وجعلت من الوحدة والاشتراكية " المفقودتين طبعا " ذريعة لمصادرة الحريات العامة والديمقراطية، وحرية الراي والتعبير. اما الانظمة التقليدية فانها رغم محافظتها الشديدة قد استطاعت تحقيق معدلات نمو محدود بفضل الثروات النفطية لهائلة وبفضل الامن والاستقرار الذي تحقق ايضا بالتحالف مع امريكا. ولكن تطورها في مجال الحريات وحقوق الانسان والتعدد السياسي والحزبي مازال بعيداويسير بخطى خجولة ومتعثرة.

والمازق ان التجارب العربية، ثورية كانت او محافظة قد انتهت كلها الى تسيد الفساد والاستبداد، والعجزعن الاسئلة التي طرحتها على نفسها.

وعلى العكس تجارب امريكا اللاتينية التي ظلت على مدى قرن ونصف بمثابة الحديقة الخلفية لامريكا. وكانت مجال نفوذ واسع له في مختلف مناحي الحياة. وقد تناوب على امريكا الجنوبية مستعمرون مختلفون ابتداء من اسبانيا والبرتغال وصولا الى امريكا.

واللافت ان هذه المنطقة قد وقعت شأن الوطن العربي في قبضة الدكتاتورية العسكرية منذ مطلع القرن الماضي وعلى مدى ثمانية عقود كانت الولايات المتحدة تدعم وبقوة دكتاتوريات هذه البلدان. ونماذج سلزار في نيكاراجوا وبينوشيه في الشيلي ودفاليه في الهندوراس تشهد على مدى اعاقة الولايات المتحدة للديمقراطية حسب المفكر الكبير " نعوم تشومسكي". ويشير بعض مؤرخي امريكا اللاتينية ان بعض هذه الدكتاتوريات القامعة كانت تلف اليساريين في بطانيات وتقذف بهم في اعماق المحيط الاطلسي.

وشهدت الخمسينات والستينات موجة من المد الثوري الاشتراكي في كوبا وبوليفيا وتشيلي ويعتبر انموذج «كاسترو وجيفارا» حرب الغوار والحرب الثورية " نموذجا خاصا بالمنطقة في مرحلة معينة.

كما مثل انموذج السندنستا في نيكرجوا تحولا مهما في الجمع الخلاق بين المقاومة المسلحة وقبول الاحتكام الى صناديق الاقتراع تطورا مهما في العمل الساسي والتطور الديمقراطي وهو ما يجعل السندنستا مرشحة للعودة الى الواجهة بعد ان اقصيت بحرب ضاربة مدعومة من امريكا وبعض الدول التابعة. ولاتزال تجربة «سلفا دور الليندي» تشع في القارة كلها.

ولعل اهم تحية "لليندى" هو عودة الديمقراطية عام ٩٠ الى شيلي. وفوز طبيبة الاطفال ميشيل باشليه في الانتخابات الاخيرة. لقد شهدت الثمانينات تحولات مهمة في القارة تمثلت في تفاقم ازمة الدكتاتوريات العسكرية، واشتداد ضغط الطبقة الوسطى الكبيرة نسبيا عنها في المنطقة العربية.

كما ان تطورا مهما شهده فكر اليسار الاشتراكي، وهو الاتجاه نحو الديمقراطية، والابتعاد عن إلقاء تبعات العجز والقصور على الامبريالية الامريكية كما يفعل اليسار العربي، والمواجهة الحازمة مع الدكتاتوريات العسكرية -الاستعمار الداخلي- حسب الرؤية الامريكية الجنوبية. وهو ما مكن العديد من شعوب القارة من اسقاط هذه الانظمة بسرعة مدهشة، واعتبار الديمقراطية هي الطريق الوحيد لتحقيق الحرية والعدالة والاشتراكية. من الخطل بمكان رد اسباب التساقط المتسارع للدكتاتوريات العسكرية في امريكا اللاتينية الى انشغال امريكا بالشرق الاوسط وانصرافها عن دعم ومساندة هذه الدكتاتوريات.

فالاهتمام الامريكي مؤثر فعلا، سلبا او ايجابا، ولكن العوامل الداخلية وارادة الناس وصواب تكتيكاتهم وارتباطهم بقضاياهم واشواقهم هي الاساس في الانتصار. فهناك ارادة واضحة وقوية لجعل القارة قوة قادمة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. وهناك دأب للسير نحو التكامل بين مختلف دول هذه القارة الغنية بثرواتها النفطية والزراعية والصناعية. ومصدر تفوق وقوة القارة لايتأتى من ذهنية المؤامرة او الاحتكام الى السلاح، او العداء مع الولايات المتحدة الامريكية، وانما قوتها الحقيقية التي مكنتها من الانتصار السريع نسبيا هوالتخلي عن الاحتكام الى السلاح. وتقديم برامج تستجيب لحياة غالبية السكان وبالأخص المضطهدين والمقموعين. وبناء انموذج ديمقراطي يمزج بين اللبرالية الحديثة وبين العدالة الاجتماعية: انموذج فنزولا وبوليفيا وربما تشيلي. فاعطاء الشأن الداخلي الاهتمام الكافي ورص صفوف الناس لمواجهة قضاياهم هو الطرف الاول في بناء تجربة مهمة وقادرة.

في الوطن العربي فإن تجربة المغرب بالدرجة الاولى في التناوب تثير الاهتمام، خصوصا نقد تجربة الماضي وادانة التعذيب واعادة الاعتبار وتعويض الذين طالهم التعذيب والسماح بمشاركة حقيقية تعد الاولى من نوعها في عالمنا العربي.

اللافت والفاجع في آن هو انتخابات العراق وفلسطين تحت الاحتلال. فلربما مثلتا الانموذج الافضل الديمقراطي في انتخابات بلدان المشرق العربي سواء من ناحية الاقبال و سلامة الاجراءات، او الاشراف الدولي وقلة الطعون التوافق العام عليها.

تجربة امريكا اللاتينية الصديقة للعرب لابد وان تكون درساً كتجربة انسانية معاصرة ومائزة. والافادة قدر الامكان من دلالاتها الانسانية والديمقراطية. واليسار العربي بمختلف مشاربه مطالب بنقد تجربته التي اصابها التبلد والجمود، والخلاص من ارث الماضي الوبيل الذي جعل منه جلادا وضحية. فإرث الاستبداد وباء اصاب مختلف التيارات السياسية حتى المعارضة.

ومن البؤس الرهان على امريكا لاصلاح النظام العربي. فالنظام العربي، المستبد والفاسد، لايمكن اصلاحه الا بالارادة العامة للمواطنين، والتصدي وبشجاعة لحكم الغلبة. واعادة بناء شرعية جديدة تستند الى صوت الناخب واراة الناس الحرة.

تنويه واعتذار:

في العدد الماضي نشر مقال الدكتور محمد عبدالملك المتوكل مبتوراً بسبب خلل فني أدى إلى إسقاط الفقرات الأخيرة من المقال.
أسرة «النداء» إذْ تعتذر للدكتور المتوكل وللقراء عن خطأ غير مقصود، تعيد فيما يلي نشر المقال كاملاً.

ثارات واختطاف وحروب واصلاح سياسي

د. محمد عبدالملك المتوكل

اتصل بي صديق وسألني اذا ما كان بالإمكان أن أقوم بزيارة للمعهد الديمقراطي الامريكي. وفي المعهد التقيت بالسيدة روبن مدريد –مديرة المعهد، وصحفي من صحيفة "واشنطن بوست".

كان الحديث عن موضوع الثأر والحروب القبلية، والحاجة إلى إجراء دراسة عن جذور هذه الصراعات والعوامل المساعدة على إثارتها، وأفضل السبل للتغلب عليها، على أن تغطي الدراسة محافظات ثلاث هي: مأرب، الجوف، وشبوة. وكنت قبل اللقاء قد تابعت عن كثب جهود السيدة روبن في إنشاء منظمة سلام تجمع قيادات قبلية من المحافظات الثلاث، واطلعتُ على وثائق ورشات العمل حول وسائل الحوار وسبل حل المشاكل بالوسائل السلمية. وهي جهود طيبة تشكر عليها السيدة روبن التي تبذل جهداً مخلصاً وبروح تبشيرية في سبيل حقن الدماء واحلال السلام وتحقيق التنمية في هذه المناطق الهامة، ومنطلقة من روح الشراكة التي وقع عليها الاخ رئيس الجمهورية مع الدول الثمان عند حضوره اجتماعاتها في الولاياتِ المتحدة الأمريكية.

كنت وأنا استمع إلى السيدة روبن أجدني حائراً بين تعاطفي مع مشروعها بل وحماسي للتعاون معها وحرصي على تشجيعها، وبين ما أعلمه من واقع مرير سوف يعترض مشروعها الانساني كما تم اعتراض اقامة مجلس محلي في مارب لأن الناس انتخبوا مرشحي المعارضة.

ولم يكن لديَّ بمستغرب ان تقف السلطة ضد هذا الجهد المبرر للسيدة روبن لأن احد المرتكزات الاساسية في مفهوم النخبة الحاكمة لاستقرار حكمها هو أن يتلهى الشعب ببعضه البعض.. ولعل السيدة روبن لا تعلم ان عدداً من المتصارعين في هذه المناطق قد التقوا مرات عديدة أمام مخزن واحد يمول الطرفين بالسلاح. ولا تعرف ايضاً أن جهداً كبيراً قد بذلته النخبة الحاكمة لإثارة ثارات في شبوة قد مر عليها تسعون عاماً وكانت قد نُسيت قبل دخول الشرعية.

لا يقتصر خلق الصراعات على القوى القبلية بل تعمل السلطة على اثارة النعرات العنصرية والطائفية، وما حرب صعدة إلا احداها، فهي التي دعمت الشباب المؤمن ليكون ضد الاصلاح والسلفيين وهي اليوم تقوم بجمع السلفيين ودعمهم ليشنوا الحرب على الشباب المؤمن. والصحف التي تمولها تقوم بدعاية عنصرية متخلفة وتشرف عليها قيادات من النخبة الحاكمة المسكونة بالحس العنصري والطائفي.

ولا يقف عبث النخبة الحاكمة بالمجتمع عند ذلك، بل هي تعمل بنشاط على شق الاحزاب وتمزيق قواعد مؤسسات المجتمع المدني. والأدهى من كل ما سبق انها تتعمد خلق الصراعات داخل مؤسسات الدولة وبين العاملين فيها فتخلق الصراعات بين الوزارات ثم بين الوزراء، وبين الوزراء وبين النواب والوكلاء، بل ويصل الأمر إلى المدراء ومدراء المدراء. والهدف ان تكون النخبة هي المرجع، فالكل يلجأ إليها من الكل. وهي إلى جانب ذلك تشجع الفساد لكي تضخم ملفات اصحابه ليستخدم حين يظن مسؤول أنه شيء ما.

ان الأنظمة الفردية والفاقدة للشرعية والمرتكزة على العصبية تعمل على تهميش مؤسسات الدولة وتقوم باحتكار السلطة والثروة، ولا تشعر بالأمان إلا في ظل مجتمع يتحول إلى عصبيات وطوائف وشلل متناحرة ليكون الجميع ضعفاء امام عصبية تمتلك المال والسلطة والسلاح.. وعليه فما نراه اليوم من صراعات قبلية ومناطقية وطائفية ليس إلا نتاج جهد تخريبي مقصود وممول على حساب الشعب المسكين الذي ما يقرب من ثلثي سكانه تحت خط الفقر.

من منطلق ما سبق يأتي ضيق السلطة من سعي المعهد في سبيل وضع حد للصراعات في هذه المناطق، وتأتي الصعوبة التي تواجه مشروع السيدة روبن مدريد. والمثل اليمني يقول: "مخرب غلب ألف عمار" وبشكل خاص في ظل وعي محدود وفقر مدقع وعصبية جاهلية، واستعداد للاستنفار عند اطلاق رصاصة قد يكون مطلقها مأجور قصد اثارة الفتنة.

اما الادعاء بموضوع السيادة والتدخل في الشؤون المحلية، فكان الأحرى ان يكون عند قيام الأباتشي بقتل المواطنين في مأرب، لا عند مشروع يخدم مصالحهم.

وأنا على يقين من أنه لو كانت هناك مؤسسات دولة يطمئن اليها المواطن، وقضاء مستقل يثق الناس بنزاهته وعدالته لما لجأ الناس إلى عصبياتهم أو سلاحهم. فالناس لا يلجأون إلى ذلك إلا حين يغيب العدل والحرية والمساواة وسيادة القانون وحق المشاركة.

ما ينطبق على الثأر ينطبق على الاختطاف سيئ السمعة.. لقد لجأت اليه القبائل– للأسف– حين ادركت انه الوسيلة الوحيدة التي ترغم السلطة على تحقيق مطالبها.. ولو كانت هناك مؤسسات دولة تحق الحق وتمحق الباطل ما شهدت بلادنا هذه الظاهرة السيئة التي تسيء إلى سمعة اليمن واليمنيين وتحرم اليمن من صناعة السياحة التي تدر دخلاً يتوزع بين العاملين في الوكالات وقطاع المواصلات والاتصالات والفنادق والمطاعم ومحلات التسويق وتعيش عليه اسر عديدة. ولابد من توعية ابنائنا في الريف بوسائل النضال السلمي التي قد تكون اكثر جدوى واقل ضرراً على سمعة اليمن. ولابد من تطوير وسائل التنسيق بين الحركة المدنية الديمقراطية في المدينة ومثيلتها في الريف والتي بتكاملها تتحقق نقلة مهمة في حركة النضال الديمقراطي. وعبر التاريخ اليمني لم يتحقق تغيير إلا بالتكامل بين الريف والمدينة. وحتى في بلدان الديمقراطيات العريقة لم تتمكن مجتمعاتها من الحد من سلطات الملوك إلا بالتنسيق بين القوى الحية في المدينة والريف.

أيتها السيدة الطيبة روبن مدريد! رغم تعاطفي مع مشروعك الانساني وتشجيعي لك على المواصلة إلا أني على يقين أن النجاح لن يتحقق كما تتمنين إلا حين يتم بناء دولة المؤسسات ويترسخ النهج الديمقراطي وسيادة القانون.. وفي هذا المجال الهام يجب أن ينصب جهد المعهد من خلال دعم مؤسسات المجتمع المدني في المدينة والريف ومن خلال الرقابة الحازمة والصادقة لضمان نزاهة الانتخابات وهذه المهمة هي حجز الزاوية في تحقيق السلام والاستقرار وسيادة القانون.

لقد أكد برنامج "الاصلاح السياسي والوطني" للقاء المشترك– بعد تجربة عميقة ومريرة – ان الاصلاح السياسي هو البوابة للإصلاح الشامل.. وكم يكون مفيداً لو نسق المعهد الديمقراطي مع احزاب اللقاء المشترك في كل مايتعلق بترسيخ النهج الديمقراطي وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني بما فيها منظمة السلام في المحافظات الغالية على قلوب جميع ابناء اليمن وبمشاركة المؤتمر الشعبي العام، لو أحب، والمثل اليمني يقول: «ما حملته الرقاب خف.. واليد الواحدة لا تصفق»، ولا نريد لك أن تشعري بالإحباط ما دام العمل لمصلحة اليمن وأهله.

الدانمارك تحت الإرهاب الاقتصادي

نبيل سبيع
nabilsobea@hotmail.com

لا يكف سؤالا الحرية والاستبداد عن البروز كقطبين رئيسيين لأية قضية يختصها الفضاء العربي لنفسه. قد تتغير المسميات والعناوين من قضية إلى أخرى، وقد تتلون وجوهها وبراويزها، لكن السؤالين لا يبرحان موقعهما ومعمدانيتهما، سواء تعلق الأمر بـ"القضية الفلسطينية" أو محاكمة صدام أو رد الفعل العربي على دزينة الكاريكاتيرات المنشورة لدى يومية "جيلاند بوستن" الدانماركية.

في سياق هذا الاخير، بدا العربي أبعد ما يقف عن إدراك معنى وحصانة حرية التعبير في الغرب، وأنأى ما يكون عن التفريق بين الكاريكاتير والجبنة الدانماركية. فكلاهما بالنسبة له عدو يتوجب إلقاؤه في المحرقة، في تجسيد شديد لواحدية وشمولية قل نظيرهما في رؤية العالم ودراسة الأمور. والحال أنه من الخروج هائجاً إلى الشوارع وحرق آلاف النسخ من رواية "آيات شيطانية" لسلمان رشدي إلى مقاطعة المنتجات الدانماركية، يثبت العربي كونه سادن محارق، بامتياز. فكأنما لا يطمح إلا لكونه "أنتي – حرية"! وكأنما قطع على نفسه عهداً مقدساً بألا يبرح كونه "بادي جارد"، بدوام كامل، لدى عطالة التفكير والفهم والاختلاف!

لقد فتح الضغطان العربيان، الرسمي والشعبي، على الدانمارك هذا العضال إلى اقصاه ونمذجا له على أعرض وأجلى ما تكون الصورة. فمثلما حمل كلاهما من الجهل المتعمد وغير المتعمد ما دفعهما إلى افتراض توأمة استبدادية قمعية بين كوبنهاجن الديمقراطية ومعاقل الاستبداد العربية، وصلا ببلطجتهما حدود تحميل الدانمارك كلها تبعات ما اعتبراه جريمة اقترفتها صحيفة هناك. فإذْ توجها، هكذا دفعة واحدة، لمطالبة كوبنهاجن بمعاقبة الصحيفة، متجاهلين ان الدانمارك مملكة دستورية منذ العام ١٨٤٩ تعتبر في حرية التعبير عمودها الفقري ويحظر قانونها أي تدخل حكومي في الاعلام، انكشف جذر الاستبداد العربي بضراوة، وتعرت العلاقة القمعية بين الانظمة والاعلام.

منذ بداية الأزمة صعودها الحاد، وضح رئيس الوزراء الدانماركي اندرس فو راسموسن صيغة الاعلام الراسية في بلده: قال في رسالة جوابية على طلب ١١ سفيراً اسلامياً هناك إنه لن يتدخل في شؤون الاعلام "لأن حرية التعبير في الدانمارك واسعة جداً وتكاد لا تحدها حدود" مضيفاً أن عليهم اللجوء إلى القضاء "إذا كانوا يشعرون بتعدي وسائل الاعلام عليهم". بيد أن المسألة شائكة هنا: إذ كيف يمكن لسفراء بلدان لا تحترم حرية التعبير ولا القضاء استيعاب منطق اندرس فو راسموسن!

لا يملك راسموسن سلطة تذكر على الاعلام. ولا تتجاوز صلاحياته حثّ مواطنيه على ممارسة حرية التعبير بشكل لا يحض على الكراهية، كما حصل منه مؤخراً. وقد اضطر ووزير خارجيته بيير ستيج مولر التوجه إلى أمين عام الجامعة العربية عمرو موسى برسالة تشرح الموقف الدانماركي واحترامه للاسلام، قبل أن يشير الثاني، في تصريح لوكالة الانباء الدانماركية، يوم أمس الأول، إلى أن موسى فهم أن حكومة الدانمارك تدعو إلى الاحترام المتبادل بين الاديان وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لوسائل الاعلام. هنا يؤكد مولر ما كان سبق واكده راسموسن من ان وسائل الاعلام في بلده لا تخضع لسلطة الحكومة. ولئن انضم معظم الاحزاب البرلمانية الدانماركية بشقيها الموالي والمعارض إلى موقف الحكومة، فإنما لكون حرية التعبير مسألة لا يمكن التنازل عنها في بلد كالدانمارك. وسيتضح هذا اكثر، في التزام الأحزاب الدانماركية المعروفة بمواقفها المنصفة للمسلمين هناك عدم توجيه أي انتقاد مباشر للصحيفة.

يعيش في الدانمارك نحو ٢٠٠ ألف مسلم انحدروا من عدة دول اسلامية، ونشروا مساجدهم في كبريات المدن هناك. وهم احتجوا على ما نشرته الصحيفة، في عددها الصادر بتاريخ ٣٠ سبتمبر الفائت، بعدة طرق، كان ابرزها مظاهرة في ١٤ اكتوبر شملت آلافاً منهم. لكنما الاحتجاج صعد الآن ليشمل ما يزيد عن مليار مسلم لم يلتفتوا إلى أن عشرات الأعمال المصورة والمكتوبة الصادرة هناك لم توفر شيئاً في انتقاد المسيح والإطاحة بقداسته على نحو أشد ضراوة مما حملته دزينة الكاريكاتيرات التي طالت النبي محمد. والأخطر أنه إحتجاج نصب محارقاً باهضة للإقتصاد الدانماركي على امتداد الكرة.

بعد ١٩٤٥، تحولت الدانمارك من بلد زراعي إلى صناعي، غير أن الزراعة ما زالت تلعب دوراً مهماً في اقتصادها. فعلاوة على أن نسبة ٧٥٪ من أراضيها مستغلة زراعياً، تمثل الثروة الحيوانية والألبان أهم منتجاتها. وعليه، فإن الدانمارك، التي تخصص جزءاً كبيراً من ميزانيتها لمساعدة الدول النامية، تتعرض الآن لمحرقة اقتصادية مريعة. وهي محرقة تصب، بوجهها الآخر، ضد حرية السوق غير المنفصلة طبعاً عن حرية التعبير. من هنا، وعبر أكثر من منظار، يتكشف أن الفضاء العربي نذر نفسه للمعركة ضد الحرية قبل أي شيء آخر.

فضماً إلى محارق الحرية والفردية وحقوق الانسان، جاءت محارق الكوكا كولا وأطعمة ماكدونالدز انتهاءً بالمنتجات الدانماركية. وفي تقديري أنَّ إخضاع السوق لسطوة العقائد وجه آخر لمعاداة الليبرالية والديمقراطية والحق في الاختلاف. فالسوق يمثل الحيز والتجسيد الليبرالي والديمقراطي الأبرز. إذْ أنه، وقبل ان يكون حيزاً سلمياً لتبادل السلعة، يأتي كحيز سلمي لتبادل الحوار واللغة والوجود. ولعل معاداة السوق في الثقافة العربية، عبر استعمال لفظة "سوقي" ومشتقاتها مثلاً بهدف الشتم والتحقير، أسست للمعنى الدموي الذي أعطاه العرب للسوق ووجد تجلياته في مثل "قاطعوا الجبنة الدانماركية" و"قاطعوا الكوكا كولا"، الخ... ولا أدري حقاً إذا ما كنت بحاجة لأن أسوق تدليلاً آخر أجده في التجريم الثقافي العربي الراسخ للتجار والتجارة إجمالاً.

لم يقدم العربي، بعد، نفسه كمنتج أو حتى متلق إيجابي للحضارة الحديثة. إنه لا يجد نفسه إلا في معاداة ومحاربة نتاجاتها، إنْ عبر اعتبارها من علامات يوم القيامة كما تقول مناهج التعليم اليمنية أو من خلال مقاطعتها. بعبارة أوسع، لايحضر العربي في العالم إلا كإرهابي عقيم، سواءً بإخراجه تفجيرات ١١ سبتمبر أو مقاطعته الجبنة الدانماركية، مضافاً إلى هذا اضطهاده للمرأة ومعاداته الحرية وحقوق الإنسان، الخ... ولئن كان الراجح أن العربي لا يجد نفسه سوى في المقاطعة والتحريم والإرهاب، فالأرجح أن نشاطه الوحيد الآن انحصر على انتاج الجحيم.

عن الكويت وأميرها

عبدالمحسن الرحبي

في مسيرة الكويت منذ الاستقلال وحتى اليوم: هي الكويت التي عهدناها داعمة للثقافة والأدب ومجمل القضايا الوطنية والعربية وأبرزها القضية الفلسطينية. ورائدة للصدع محلياً وإقليمياً ودولياً بخبرة ومهارة وحنكة الأمير (صباح) الأحمد الجابر الصباح باعتباره خبيراً السياسة الكويتية على مدى ٢٥ عاماً متواصلة وقدر له اليوم أن يكون الأمير الخامس عشر لهذا البلد الذي قدم الكثير تجاه أشقائه دون من أو أذى ورغم ذلك كان الكويت ضحية للغزو المباغت من قبل الحرس الجمهوري العراقي قبل خمسة عشر عاماً مضت...، وقد اظهر الحرس الجمهورية الغازي أي ثقافة وفكر يحملها وبالمقابل فقد اظهر الكويت أميراً وشعباً مدى الصبر والجلد اللذين تحملاه جراء تلك المحنة والفاجعة التي ألمت بهم ومعهم شعوب المنطقة والعالم دون استثناء فعاشوا المحنة لحظة بلحظة حتى زوال العدوان.

وللمرء أن يتصور كم هي الخبرة المكتنزة للأمير صباح الأحمد سواء عندما كان على رأس الدبلوماسية الكويتية يذود ليل نهار دون كلل بغية تحرير الامارة من براثن الحرس الجمهوري أو عندما كان رئيس دائرة المطبوعات والصحافة والنشر عام ١٩٦١ وكذا عندما كان وزيراً للإرشاد والاعلام عام ١٩٦٣ إلى جانب توليه مسؤولية وزارة الخارجية ووزارة

● صباح الأحمد

النفط عام ١٩٦٧ثم وزيراً للداخلية ونائباً لرئيس الوزراء عام ١٩٧٨ ثم مارس صلاحية الأمير جابر الأحمد وولي عهده اثناء مرضهما العضال لعدة سنوات بعد الغزو ولهذا فهو الأمير الوحيد الذي قدر له أن يتقلد عدة مناصب هامة في وقت واحد لم ينس أياً من واجبات الكويت تجاه مختلف القضايا التي تدعمها ومنها القضايا الثقافية بمختلف أنواعها، فكم هي الاصدارات القادمة من الكويت إلى مختلف البلدان العربية تأليفاً وتحقيقاً وترجمة بأسعار تكاد تكون مجانية ولم تقتصر تلك المطبوعات على الكبار بل شملت الصغار ايضاً وهذا ليس بغريب على إمارة يحكمها أمير حسب رأي (هيجل) الذي أفاد وهو في صدد نعته العنيف للثورة الفرنسية بأنه لا مناص من توريث الحكم لأمير أو على حد تعبير (غوغول) أنه في ظل حكم الملوك والأمراء تزدهر الثقافة ولا تضطهد تطلعات النفس النبيلة الرفيعة ولا تحتقر وتلاحق ابداعات العقل فلم يزدهر أدب شكسبير و(موليير) إلا في ظل حمايتهم ورعايتهم المخلصة بينما لم يستطع "دانتي" أن يجد له مأوى في وطنه الجمهوري فرنسا، كذلك فان العباقرة الحقيقيين ما كان لهم الظهور إلا في زمن اصحاب السمو الأمراء الذين حسموا في الكويت بسرعة متناهية مسألة تولي الإمارة دستورياً وأسرياً وإسنادها للأمير صباح الأحمد مما كان له الأثر البالغ في طمأنة النفوس محلياً كما هي عربياً على مستقبل هذه الإمارة الصغيرة مساحياً، الكبيرة في رعايتها للثقافة والادب وفي صبرها وقت الشدائد والملمات وفي صفحها عن الذين أساءوا لها بقصد أو بدونه عملاً لقوله تعالى: "فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه وليٌّ حميم" صدق الله العظيم.

خطاب أصولية الوهم و.. التضليل

نائف حسان
naifhassan5@hotmail.com

انتصرت حماس. هذا جيد للديمقراطية، لكنه ليس كذلك بالنسبة لخالد مشعل،ورفاقه في قيادة الحركة، يقتضي الجلوس في كرسي الوزارة برنامجاً اقتصادياً يختلف عن جمع التبرعات الخيرية وتوزيعها. وتتطلب ادارة الدولة عقلاً علمياً منفتحاً يختلف تماماً ويتعارض مع ذهنية الدعوة والوعظ.

لحماس كوادر في مختلف التخصصات، بيد أنها محكومة بعقلية الخطابة وحلقات الدرس والتعبئة. في المؤتمر الصحفي، الذي عقد السبت بدمشق، أكد رئيس المكتب السياسي للحركة ذلك. لم يتحدث الرجل عن برنامج اقتصادي محدد. لم يتحدث عن رؤية سياسية واضحة، ويبدو أنه لم يكن مدركاً النصر والالتزامات المترتبة عليه.

كان الزمن لديه ثابتاً، وبدا منطق العمليات الانتحارية مسترخياً في حديثه وحركاته. وإذ لم يكن مطلوباً من خالد مشعل قراءة التحولات وتوقعها، فإن أبسط مقومات العمل السياسي هي القدرة على فهم المتغيرات والتعاطي معها.

وقف الرجل عند مسألة التهديد بقطع المساعدات. تحدث بفخر:" إن شعبنا لن يعيش على التسول". هاجم:"شعبنا موجود من قبل امريكا وعاش دون الحاجة إليها". تودد:" الدول العربية والاسلامية لن تبخل علينا". المضحك كان رده على مخاوف قطع المساعدات بابتهالة ايمانية: «سنتكل على الله»..!! مستحضراً "ولله خزائن السماوات والأرض".

هذه العقلية رسخت السلبية والإتكالية والخرافة في الوعي العربي، وساهمت بشكل كبير في اتساع رقعة الدجل والتضليل.

الإتكال على الله أمر جميل، لكنه لا يعدو كونه تضليلاً في قيادة الدولة وادراكها. للاقتصاد لغة وللسياسة كذلك. في ادارة الدولة تحضر الخطط والعقول الاقتصادية والسياسية. لكل شيء سبب و"خزائن الله" لاتفتح لمن يكثر بالدعاء ويؤكد مبتهلاً اتكاليته على الله.

امام الحكومات اختبار ليس الله طرفاً فيه على الإطلاق. حتى العمل الخيري يقوم على طرق وخطط واساليب معروفة. ويدرك مشعل ورفاقه أهمية اللحية والصلاة في التسول بقضية شعب اقتلع من أرضه وشرد.

ما أسوأ أن تُجرّد للحديث عن السببية في القرن الواحد والعشرين، ولا أفدح من الاستماع لرجل يتأهب لقيادة "دولة" بالإبتهال الديني!

إن عدالة القضية، أياً كانت، لا تعني أبداً تشريع الإتكال على الآخرين، والتظاهر الديني لا يعني الاكتفاء باللحية، وأداء الصلوات الخمس في قيادة شعب هو في أمس الحاجة للعلم الحديث ومناهجه. كان مقرراً أن تقدم امريكا لفلسطين نحو ١٥٠ مليون دولار هذا العام. هذا هو المهم لا مسألة من وجد قبلاً. ان القول بأن الشعب الفلسطيني وجد قبل امريكا أقرب إلى المناجمة الهوجاء منه إلى السياسة والمنطق. فلسطين محتاجة كل دولار والسياسي الناجح هو الذي يستطيع الحصول على أكثر من ذلك، بالمواءمة بين المطلوب والممكن تحقيقه.

لا داعي لإحتقار التسول فالهبات والمساعدات لا تخرج عنه. طوال خمسين عاماً ظلت التبرعات تجمع وتتدفق على القيادات الفلسطينية دون أن يعرف احد كيف وبأي طريقة تم انفاقها. لقد ألزم العرب والمسلمون بدفع تلك الأموال، وظلت "عدالة القضية" حاجزاً لمعرفة كيفية صرفها. ويعرف الجميع أن الأموال صرفت بشكل انتقائي مع انها جمعت تحت «يافطة» الشعب الفلسطيني ككل.

عيش على القضية.. عيش على الاكاذيب

في المؤتمر الصحافي قام فلسطيني مخاطباً مشعل:" عمري خمسون سنة ومازلت أحمل هوية مؤقتة، أريد منك ان تقول لاطفالي، أطفال الشتات، إنهم سيعودون إلى القدس". رد رئيس حماس كان صاعقاً، مليئاً بالغطرسة الفارغة وقلة العقل:"بشر اولادك.. كلنا عائدون"!! قال للمواطن ذي الهوية المؤقتة، الذي لا اعرف كيف دخل مؤتمراً خاصاً بالصحافيين: «التقيت باحد الفلسطينيين في احد المطارات العربية، وقال لي: يا أخ خالد! انا كلما اشوفك او أشوف احد اعضاء حماس اعرف أننا سنعود إلى القدس"!! وبعد أن سأله عما يراه هو في و جهه أكد مشعل لمواطنه: «إن من يركب قطار حماس سيصل إلى فلسطين.. سنعود إلى كل قرية..»!!

هكذا يُباع الوهم والتنطع في آن. أهذه هي الواقعية؟ تحدث مشعل كما لو أنه قائد فتح مكة. والمنتصر، الذي يمثل الاسلام لم ينس اصوليته المتعصبة، إذ احتكر كل شيء في ذاته: "نحن الحاضر والمستقبل في فلسطين"!

في الجانب السياسي كان كلام مشعل مطاطياً:" ستلتزم بالتزاماتنا التي تخدم شعبنا ولن نرضخ للضغوط". لم يقل لنا الرجل ماهي الإلتزامات التي سنلتزم بها حركته، المعارضة لجميع الإلتزامات والاتفاقيات التي ابرمتها "فتح" مع اسرائيل، بدءاً في أسلو وانتهاء بخارطة الطريق.

قال رداً على مخاوف قطع مسيرة السلام:" نحن نعيش العالم كما هو وليس كما نريده نحن"، فيما تحدث عن الثوابت التي لا تراجع عنها!! قال انه ورفاقه يؤمنون "بالتدرج والواقعية"، فيما رفع سقف مطالبهم: «التمسك بتحرير الأرض كلها بما فيها القدس، التمسك بحق العودة..».

الرجل الواقعي يحلق أبعد من كامب ديفيد الثانية و١٩٦٧. الرجل الذي يؤمن بالتدرج ردد كثيراً:" سنفرض ارادتنا"،والشعب الفلسطيني ليس بحاجة، في المرحلة الراهنة، لشعارات عن قوة الارادة.

قوة الإرادة احدى أكبر الكذبات العربية، إذ كانت مرادفة للعجز والفشل وعدم الاحتكام للعقل.

سُحل الفلسطينيون، شردوا، فتم الحديث الحماسي المفرط عن قوة الإرادة. اقتلعت قرى، احتلت مدن، رُفضت اتفاقيات بعودة اكثر من نصف الأرض، أملاً بقوة "شعب الجبارين". قامت الانتفاضة الثانية، رُفض عرض ٩٧٪ من الضفة وقطاع غزة في كامب ديفيد الثانية رهاناً على قوة ارادة المطالبين بالقدس وحق العودة. أنهك الفلسطينيون تحت دعوى مواصلة الانتفاضة ولازال خالد مشعل يتحدث عن "قوة الإرادة" وامكانية فرضها بالقوة على اسرائيل!!

أين يعيش خالد مشعل ورفاقه حملة راية الاسلام؟ وكيف يفكرون؟ ليست المشكلة في الافكار المنغلقة المتطرفة، كما هي ليست في قوة الاخلاص للقضية والأرض الفلسطينية. انها أبعد من ذلك: مصالح شخصية مباشرة.

أفرحني فوز "حماس" ليس حباً في الديمقراطية فحسب، بل رغبة في وضع الحركة على المحك انتقالاً من دورها الشعبوي المضلل.

أظن "حماس" ستفشل في ادارة الدولة، وذلك سيضع حداً لتوسعها الشعبي، الذي يظهر كما لو أنه رسالياً. الفشل سيتحول إلى ممانعة ومحاولة لتفجير الوضع، كي يتمكن "الأخوة" من العودة إلى دورهم السابق.

سيعود خالد مشعل ورفاقه للمعارضة وتفجير أي تسوية للصراع دفاعاً عن مصالحهم المتمثلة في التعيش بالقضية واهلها. ان مقر حركة حماس في صنعاء افخم وأفضل من مقرات الاحزاب اليمنية، باستثناء الاصلاح والمؤتمر. للاخوة المجاهدين في سبيل فلسطين من صنعاء دور مع التبرعات بفرش "الكشائد" في المساجد، وقضم اقساط من رواتب الموظفين، وجمع ملايين عن طريق المهرجانات والتجار، ونشر الحصالات النقدية الشفافة في البقالات ومراكز الاتصالات. وليس بمقدورهم التنازل عن ذلك حتى بعودة كافة الاراضي الفلسطينية، ورمي شارون وشعبه في البحر.

● خالد مشعل

بين شعبين احدهما ميت

بعد العراق، قدمت فلسطين نموذجاً جيداً للديمقراطية. للأمر إرتباط مباشر بالخارج. في الأولى ضمن التدخل الأمريكي حدوث انتخابات بعيدة عن السيطرة الطائفية والعسكرية فيما كان لاسرائيل دور اساسي في التغيير الذي حصل في الثانية. وإذا ما أغفلنا دور اسرائيل في ارتفاع رصيد المتطرفين وسيطرتهم على المجلس التشريعي، لن يكون بإمكاننا تجاهل أثرها المكاني والإنساني والديمقراطي: في معرض تباهيها بماجرى، قالت قيادات فلسطينية إنها أثبتت أن اسرائيل ليست الديمقراطية الوحيدة في المنطقة. كثيرون كرروا ذلك بصيغ اخرى. الديمقراطية هنا ليست خياراً ذاتياً وانسانياً، بل مجاراة مفتعلة للارتفاع إلى المستوى الانساني والديمقراطي لـ"العدو"!!

منذ ١٩٦٩ وحركة فتح تسيطر منفردة على "الذات الفلسطينية". وحتى ١١ نوفمبر ٢٠٠٤ ظل "أبو عمار" هو بطل الفلسطينيين وصوتهم. حسبة بسيطة تظهر أن "الختيار" ظل مغيباً لـ"شعبه" ٣٥ سنة. مقابل هذا الموت الجماعي كانت اسرائيل تضج بالحياة والتطور: تعددت الكيانات والادوات النضالية وتنوعت قياداتها: اللجنة التنفيذية الصهيونية، الوكالة اليهودية، التي تنقل منها بن غوريون، إلى رئاسة كيانات أخرى قبل ان يتولى الاعلان عن قيام دولة اسرائيل عام٤٨.

لم تقف اسرائيل عند وعد بلفور. لم تقف عند المحرقة أو العصور الأوروبية/ الانسانية المظلمة.

تجاوز الاسرائيليون البطل والقائد المؤسس: بن غوريون، الذي تولى رئاسة المجهود الحربي والأمني للدولة اثناء سنوات التأسيس الأولى، شغل منصب رئيس الحكومة ووزير الدفاع لفترتين فقط انتهت باستقالته من وظائفه الحكومية في يونيو ٦٣، ثم انتقل إلى المعارضة ومات وهو خارج العمل الرسمي.

حضور ياسر عرفات طغى على المؤسسات المفترضة. على الطرف الآخر كانت الحياة السياسية والاجتماعية تسير دون هيمنة شخصية: تداول الحكم احد عشر شخصاً: بن غوريون، شاريت، اشكول، جولدا مائير، رابين، بيجن، شامير، بيريز، نتنياهو، باراك، شارون. من هنا يمكن ملاحظة الفارق الكبير بين الشعبين: فارق القوة والعجز، الحياة والموت، احترام الانسانية والدوس عليها.

ان شعباً يسيطر عليه رجل واحد لـ(٣٥) عاماً هو شعب لا يمكنه إلا ان يكون في الهامش. ليست المشكلة في "البطل" وإنما في الشعوب التي لا تحترم حياتها وتتنازل عن حقوقها لآخرين.

لأبي مازن دور في النصر الديمقراطي الذي جرى في فلسطين. لو كان عرفات موجوداً لتخذت نتائج الانتخابات مساراً آخر: شخصية "الختيار" كانت ستتدخل نفسياً أوأمنياً.

يستخدم العرب شعار "قوة الارادة" في غير موقعه، شأن خالد مشعل. والحاصل ان شعباً حياً تبدأ إرادته من احترام ذاته، واجبار مستبديه المحليين على ذلك.

عندما تغيب ثقافة الحكم

دانات الديمقراطية وأفلام «حجر الأساس»

احمد عبده علي

المطّلع والمتابع لمجرياتٍ ومسارات الحكم في كل بلاد الدنيا، باستثناء انظمة الحكم –مجازاً نقول أنظمة– في بلدان العالم الثالث، يجدٍ أن بمقدوره على الأقل أن يشم رائحة الحكم، سواء كان هذا المتابع مؤيداً أم معارضاً، بل بالامكان أن يُلحظ عند المؤيد أو لدى الناقد مجال لصحة رؤيا التأييد أوصوابية منحى النقد.

وما سبق وجوده في دول العالم المتقدم اتى نتاجاً طبيعياً لوجود محددات نظام الحكم المستند إليها الحاكم والمحكوم، وقواعد صيغت بشكل موضوعي وعقلاني حتى أضحت مكوناً عاماً لدى الرأي العام ومحور ارتكاز عند النخب السياسية بمختلف اطيافها مهما تغايرت في الثقافة أو اختلفت في الايديولوجيا، إلا أنها– وهو ما يميزها عن النخب العربية– لا تغير (تنقلب) على البنى الاجتماعية لشعوبها أو النظم الجارية (القوانين السارية المفعول)، فتلك النخب تتداول الحكم "سلمياً" دون الانقلاب أو التغيير لتكوينات قواعد النظام أو مكوناته.

الرؤية العامة للنظام السياسي واضحة وشفافة ومتفق عليها عند دول العالم الأول؛ لأن ذلك النظام منبثق من الجميع ومشاع للجميع ويستفيد منه الكل، بغض النظر عن انتمائه الجغرافي أو العقدي أو اللغوي، ولذا أمكن لتلك الدول أن تنعم بالأمن الداخلي والاستقرار الاقتصادي وأتيح لها بشكل غير مسبوق الإبداع والاختراع، ونتجت تبعاً لذاك سيادتها على العالم تكنولوجيا وثقافياً وعلمياً، واقتصادياً، وسياسياً.

وخير دليل على ما سبق، السيادة الأمريكية على العالم رغم تعدد النخب السياسية والايديولوجية والعرقية واللغوية ورغم تغير شخوص الحكم فيها؛ وسبب ذلك وجود ثقافة الحكم ومنهجية المعارضة ووعي الجمهور الأمريكي لمعايير اللعبة السياسية واحترام القوانين والأنظمة وعدم مخالفة محددات ومعايير النظام السياسي. ولو أخذنا تلك المحددات والمعايير كمقاييس لنحكم بها على "الحكم في العالم الثالث" فإن النتيجة المنطقية هي "اللاحكم" نتيجة لعدم تعمق ثقافة الحكم وقيمها فينا بمختلف انتماءاتنا وتوجهاتنا.

ما دفعني لكتابة ما سبق هي "الشقشقات" التي تردد في كل مقيل (شعبي، اجتماعي... الخ) أو لدى أبهة النفوذ في سدة الحكم أو عند طلبة مدرسة الفرجة،في المعارضة. شقشقات مثل: "سيمفونية التبادل السلمي للسلطة، منجارة المسؤول المغربلة في فيلم "حجر أساس"، دان" أوبريت" الديمقراطية، أناشيد المعارضة (المعارطة) ومفارقاتها في مسلسل "الرأي والرأي الآخر".

عندما تغيب ثقافة الحكم عند (الحاكم والمعارض) يكون اللاحكم وهو ما نراه واضحاً في الوطن العربي وجلياً في اليمن من..... بتفعيل لدور المؤسسات والقانون، والأمور كلها ما شية باتجاه القات والفلوس والسلطات المشيخية وأمزجة الافراد ذوي النفوذ القبلي والسياسي، الجميع منشغل في الحكم بالدفاع عن حقوق "الشخوص الحاكمة" بدل المطالبة بحقوق المواطن، مجلس الشورى يناقش حقوق اعضائه، ومجلس النواب مهموم برفع رواتب اعضائه واصدار مرسوم بتثبيتها حتى الموت، والمالية والخدمة عند اقرارها الاستراتيجية "العجين الوظيفي" اهتمت بدرجة كبيرة بالمستويات العليا (درجة وزير ومدير عام) وكأن الحالة الاقتصادية لغالبية الناس ليست على الحديدة.

عندما تغيب ثقافة الحكم وقيم المسؤولية وإرادة العمل المنظم.. فالذي يحصل هو تضخم الذات والآنا السلطوية والتفكير الفردي وانحسار الحكم والتفكير الجمعي وتمدد "ثقافة الحاكم"بدلاً من "ثقافة الحكم" وفي ظل الثقافة الأولى يبقى الحكم ومظاهره ديكوراً لتجميل صورة الحاكم "الأحادية" أياً كان "وكل في موقعه حاكم" ويستطيع الحاكم في ظل هكذا وضع ان يلبس عدة لبوس ليغطي بها سوأة الديمقراطية مادامت توجد ألوف من الأرواح ستغذيه (كرها وطوعاً).

واستغرب من وجود معارضة في ظل وجود ثقافة الفرد "الحاكم"؛ لأنها تبقى مجرد تحصيل حاصل بل تضاف إلى الديكورات التي تجمل صورة الحاكم في الخارج وترفده بالقروض والهبات. وتبقى مقولة "المعارضة هي الوجه الآخر للحكم" أو "الحكم والمعارضة عملة واحدة ذات وجهين" اسطوانة مشروخة لأنه كيف سيكون للوجه الآخر (المعارضة) وجود في ظل غياب الوجه الأول (السلطة) كثقافة ومنهج.

في بلادنا –مثلاً– السلطة والمعارضة لا توجد لكلتيهما "ثقافة حكم"، بدليل عدم وجود آليات واضحة للحزب الحاكم في مكافحة الفساد ولا لدى المعارضة برامج منهجية لمكافحة ذات الفساد في حال انتقالها للسلطة، ولذا الجميع –الحاكمين والمعارضين– عائشون في "اللاحكم واللا دولة" بدليل عجز "الحاكم" عن محاربة الفساد وتحسين الوضع الاقتصادي وتفعيل دور المؤسسات والقانون وضبط الحالة القضائية وضمان استقلاليتها، وعجز (المعارض) عن تبني سياسات شفافة وواضحة، قادرة أولاً على معالجة الصراعات الداخلية لديه وارساء القيم الديمقراطية في كيانه.

ولذا تسير البلاد إلى الفوضى والانهيار لأن السياسات والقرارات تبنى على امزجة الفرد "الحاكم" ورضاه وغضبه وليس على أساس انظمة وقواعد وخطط مرسومة بمنهجية عصرية وعلمية.

خطابٌ مفتوح إلى (نابشي القبور)!!

الخضر الحسني
alkhader73@yahoo.com

نعم، تلك هي العقلية العَفِنة (المُتعفّنة) التي ألفت العيش، بين الجيف، تستنشق روائحها النتنة (المقززة)، لتمنحها الانتعاش ومزيداً من الإجهاز على كل ما هو جميل وأصيل ونافع ومفيد!! عقلية ملوثة، قذرة، متسخة، بالية، مُتحللة!!

فاذا كان العقل زينة للإنسان فعند نابشي قبور الموتى لأغراض دنيوية (إنتهازية) عفنة، يصبح ذلك العقل و(حاملهُ) أشبه بالزبالة المتحركة على رجلين تقودانها إلى مآلها المحتوم (...)!!

● لم نكُ نرغب بأن ننزل هذه المنزلة (المنفرة) لولا إنقيادكم إلى تلك المقابر التي عمرتها احداثكم المتوالية الاكثر إيلاماً والأوغر وخزاً في الضمير الانساني (الحي)!!

● يمكن لكم، أن تنبشوا في ملف أحداثكم الأكثر مأساوية في ذاكرة الإنسانية، فهناك، فقط، قد يبدو لكم، أنكم ارتكبتم حماقة في حق (آخرين) أقل منكم سفوراً وبطشاً وعنجهية!!

● خير لكم، أن تتواروا عن ذاكرة التاريخ.. عن حاضرنا.. عن عصر يبحث عن نابشين للتفوق.. للعلياء.. لملاحقة ومواكبة ثورة المعلومات والتكنولوجيا، لا العيش بين الحفر– ياهؤلاء!!

● طبيعي جداً، أن يتبع العمل السيء، ما هو أسوأ منه، وماحدث لجمعية ردفان الخيرية بعدن، إلا دليلا يقطع الشك باليقين، على أن من نبش القبور، قد يجرؤ على الإغلاق والتجميد وإلحاق الأذى بالمتصالحين المتسامحين، الذين يتقاطعون (معه) خُلقاً وتخلقاً. إنها حقاً (المفاجأة) غير السارة لهؤلاء أن يجدوا من نُبشت قبور صراعاتهم الماضية، أكثر انسجاماً وتسامحاً ومحبة!

فهل، حقاً، بلغكم الدرس الاكثر إفحاماً؟!

تطرقنا في الحلقة الثانية في الرد على حجتين رئيسيتين لمقال عبدالله غانم تمحورت الاولى منها في تأكيده ان رئيس الجمهورية لم يمارس من الاختصاصات والمهام إلا ما حدده له الدستور إجمالاً وتفصيلاً وبينا في هذا الصدد أن الاصلاحات الواسعة التي يتمع بها رئيس الجمهورية في الدستور جاءت في مجملها بناء على طلبه، فضلاً عن القوانين التي وسعت بدورها من اختصاصات الرئيس دون ان ينص عليها الدستور مثل قانون السلطة القضائية والانتخابات العامة.
وفي المحور الثاني أجبنا على محاولة عبدالله غانم اظهار الرئيس صالح بأنه الاكثر حرصاً على الحد من صلاحياته لمصلحة تعزيز وتكريس النهج الديمقراطي، حسب ادعائه. وقدمنا عدة أمثلة تظهر عكس ذلك منها موضوع الولاية عددها ومدتها. وفي هذه الحلقة الاضافية سنقوم باستكمال استعراض بقية اختصاصاته الواسعة التي لم نتطرق اليها في الحلقتين السابقتين.

د. محمد علي السقاف

الرئيس يمارس مهاماً وصلاحيات خارجة عن الدستور (٣-٣)

ثانياً: هيمنة ونفوذ السلطة الرئاسية على مكونات الدولة

يمكن ايجاز مصادرها من الدستور والقوانين والممارسة السياسية على ارض الواقع تجاوزاً لما هو منصوص عليه في الدستور والقوانين اضافة إلى المواقع التي يحتلها في تركيبة السلطة السياسية.

١ - ثنائية ام وحدة السلطة التنفيذية في رئيس الجمهورية

في النظام البرلماني: رئيس الدولة غير مسؤول بمعنى عدم جواز مساءلته في شؤون الحكم امام البرلمان، الذي لا يحق له سؤاله أو استجوابه أو الاقتراع بعدم الثقة به لارغامه على الاستقالة قبل انتهاء مدة ولايته مما يترتب على ذلك نتيجتين رئيسيتين: الأولى انتقال السلطة الفعلية إلى يد الحكومة التي تتحمل المسؤولية السياسية عن اعمالها امام البرلمان اعمالاً بمبدأ حيث توجد المسؤولية توجد السلطة". والنتيجة الثانية ان رئيس الدولة لا يمتلك إلا اختصاصات شرفية ورمزية وحتى في اطار رمزية اختصاصاته لا يستطيع العمل منفردا في اغلبها؛ حيث يتوجب عليه ان يمارسها عن طريق الحكومة ويجب ان تكون قراراته بشأنها (ممهورة بتوقيع مشترك) مع رئيس الحكومة او الوزير المعني، إضافة إلى امتلاك رئيس الحكومة بالشرعية الشعبية عبر الانتخابات المباشرة، بعكس رئيس الدولة ورئيس الحكومة وحده، وليس رئيس الدولة، هو الذي يمتلك سلطة حل البرلمان. وفي النظام الرئاسي لا توجد ثنائية السلطة التنفيذية هناك رئيس منتخب مباشرة يحيطه عدد من المعاونين (الوزراء) وبرلمان منتخب مباشرة، لا يستطيع الرئيس حل المبرلمان ولا يستطيع البرلمان سحب الثقة من الرئيس ومعاونيه. في النظام المختلط وهو النظام السياسي القائم حالياً في اليمن (مختلط كما وصفه بحق الدكتور الارياني، وخطأ كما وصفه عبدالله غانم بالبرلماني) يجمع بين سمات النظام البرلماني بثنائية السلطة التنفيذية ومسؤولية الحكومة امام البرلمان، والرئاسي عبر الاقتراع العام المباشر في اختيار رئيس الجمهورية وامتلاكه صلاحيات واسعة كالنظام الرئاسي مع عدم مساءلته السياسية امام البرلمان وقد اخذ دستور الوحدة فكرة النظام المختلط من مبادئ وقواعد الدستور المصري عام ١٩٧١ في تقييم ثنائية السلطة التنفيذية، ومن الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨ أو تعديله عام ١٩٦٧ في التعديلات الدستورية لعام ١٩٩٤ فعلى مستوى ثنائية السلطة التنفيذية اعتبر الدستور اليمني مثل الدستور المصري، ووجود فرعين في السلطة التنفيذية: الفرع الأول رئاسة الجمهورية والفرع الثاني مجلس الوزراء (الحكومة في التسمية المصرية) وكلاهما يندرجان في تقييم الدستور تحت الفصل الثاني.

أما في الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨ فقد خصص مباشرة (دون اشارة إلى السلطة التنفيذية) الفصل الثاني لرئيس الجمهورية والفصل الثالث للحكومة. ولعل السؤال الذي يتبادر إلى الذهن عن اسباب هذا الاختلاف بين النموذجين.

ففي اطار النموذج الدستوري المصري- اليمني الذي يمتلك رئيس الدولة لصلاحيات واسعة مقابل اختصاصات ضئيلة وهامشية للحكومة تظهر غياب مشاركة حقيقية في الاختصاصات بين الرئيس والحكومة. في الدستور الفرنسي يختلف عنهما في امرين: الاول وجود اختصاصات واسعة ايضاً لرئيس الدولة، إلا أن البعض منها مقيد في ممارستها بضرورة توقيع رئيس الحكومة أو الوزير المعني على قرارات الرئيس وهو الشيء الذي لم ينص عليها دستورا مصر واليمن.

والأمر الثاني: ان الدستور الفرنسي اوجد تمييزاً في الاختصاصات بين اختصاصات رئيس الوزراء مباشرة، والاختصاصات الأخرى للحكومة، وهذا الأمر لم يضعه دستورا مصر واليمن بشكل صريح ومباشر إلا ما ندر. وفي تعديلات الدستور اليمني لعام ١٩٩٤ أخذ من الدستور الفرنسي ذي النظام المختلط فكرة انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة، بينما لم يتبن ذلك الدستور المصري إلا في انتخابات الرئاسة في منتصف عام ٢٠٠٥ بتعديل المادة ٧٦ من الدستور. وفي حين اجري في فرنسا تعديلاً دستورياً في عام ٢٠٠١ بتعديل مدة الرئاسة من ٧ إلى ٥ سنوات لمعالجة الاثار الضارة والخطيرة من التعايش بين الاغلبية الرئاسية والأغلبية البرلمانية حين ينتميان إلى طيف سياسي متعارض، عمدت اليمن بالتعديلات الدستورية لنفس سنة ٢٠٠١ إلى زيادة ولاية الرئيس من ٥ إلى ٧ سنوات بدلاً من الاخذ بعين الاعتبار احتمال حدوث ما جرى في فرنسا أن يحدث ايضاً في اليمن، كما حدث مؤخرا في فلسطين البرلمان والحكومة من حماس ورئيس السلطة من فتح.

وسيلاحظ أن التعديل الدستوري في مصر في طريقة انتخاب رئيس الجمهورية لم يعمد ايضا إلى تعديل مدة ولايته إلى ٧ سنوات، وبالتالي انفردت اليمن في العالم بتمديد المدة سنتين اضافيتين نفذت هذه الزيادة بأثر رجعي على الولاية النافذة بدون انتخاب كما ينص عليه الدستور؛ لأن الرئيس انتخب في عام ١٩٩٩ على اساس ٥ سنوات وليس ٧ سنوات؟!

وسنرى فيما يلي ان ثنائية السلطة التنفيذية ليست في واقع الامر والممارسة إلا وحدة السلطة التنفيذية في شخص رئيس الدولة مثل النظام الرئاسي وبعكس النظام الرئاسي يمتلك الرئيس سلطة حل البرلماني وسلطة التشريع واقعياً التي لا يمتلك رئيس الولايات المتحدة الامريكية.

أ) في تشكيلة الحكومة هل هي حكومة رئيس الوزراء ام حكومة الرئيس؟!

يتمثل الاختصاص المطلق للرئيس في تكليف من يشكل الحكومة أي في اختيار رئيس الوزراء. اما فيما يخص اختيار اعضاء الحكومة فقد اعطت المادة (١٣٢) من الدستور الاختصاص لرئيس الوزراء في "اختيار" اعضاء وزارته "بالتشاور" مع رئيس الجمهورية، وهذا يعتبر من بديهيات الامور ان يختار رئيس الوزراء اعضاء حكومته ليشكل بهم حكومة متجانسة (باستثناء حالات الائتلاف الحكومية) حتى يستطيع تنفيذ برنامج الحكومة وتحمل تبعات المسؤولية السياسية امام مجلس النواب، الا ان بعض النصوص الدستورية وواقع الحياة السياسية تفرغ مضمون النص الدستوري "في حق رئيس الوزراء (اختيار) اعضاء حكومته، فعلى مستوى النصوص اعطت المادة ١١٩ الفقرة ٤ من الدستور لرئيس الجمهورية سلطة تكليف من يشكل الحكومة وإصدار القرار الجمهوري بتسمية اعضائها، فاذا لم يأخذ رئيس الوزراء المكلف بترشيحات الرئيس بإمكانه الامتناع عن اصدار القرار الجمهوري بتسمية اعضاء الحكومة وتشكيلة الحكومة لن ترى النور. كما بإمكان رئيس الدولة بصفته رئيس الحزب ان يطلب من اغلبيته البرلمانية رفض إعطاء الثقة للحكومة المشكلة. بجانب ذلك قضت المادة ١٤١ من الدستور انه يجوز لرئيس الوزراء ان يطلب من رئيس الجمهورية ان يطلب إعفاء احد اعضاء مجلس الوزراء، الذي يتبين له استحالة التعاون معه، وتجربة الدكتور فرج بن غانم ماثلة في الاذهان في عدم تجاوب رئيس الدولة اعفاء عدد من اعضاء حكومته لصعوبة التعاون معهم. اذن النصوص الدستورية وواقع الحال يجعل من تشكيلة الحكومة هي حكومة الرئيس وليس حكومة رئيس الوزراء!

ب) في اختصاصات الحكومة وحدها من الناحية النظرية

في اقتراح مشاريع القوانين بموجب نص المادة (٨٢) من الدستور "لعضو مجلس النواب وللحكومة حتى اقتراح القوانين واقتراح تعديلها على ان القوانين المالية التي تهدف إلى زيادة الغاء ضريبة قائمة او تخفيضها. فلا يجوز اقتراحها إلا من قبل الحكومة (وأضع خطا تحت العبارة الأخيرة) أو ٢٠٪ من النواب على الاقل". برغم صراحة ودقة هذا النص الدستوري فإن قرار تخفيض الضريبة العامة على المبيعات من ١٠ إلى ٥٪ لم يتخذ في أطار مجلس الوزراء وانما اتخذ من خلال اجتماع الرئيس يوم السبت ٢٠٠٥/٧/٩ برئيس واعضاء الاتحاد العام للغرف التجارية وجمعيات رجال الاعمال وبحضور رئيس الوزراء، بعد ذلك اتبعت الاجراءات المتمتعة شكليا في مجلس الوزراء وفي مجلس النواب!!

ومثال آخر في تدخل الرئاسة في اختصاصات الحكومة ما نصت عليه المادة (١٣٧) الفقرة (ج) من الدستور باختصاص الحكومة في "اعداد مشاريع القوانين والقرارات وتقديمها إلى مجلس النواب أو رئيس الجمهورية وفق اختصاص كل منهما" وان وزير الشؤون القانونية الدكتور رشاد الرصاص الوزير المختص يصرح انه "تم تشكيل لجان متخصصة لمناقشة (لاحظ مابلي) مشاريع القوانين المحالين من رئاسة الجمهورية الخاصين بمكافحة الفساد والمزايدات والمناقصات ويتم تقديمها قريباً إلى مجلس الوزراء لاقرارهما ومن ثم إلى مجلس النواب، (صحيفة ٢٦ سبتمبر بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٢) بموجب أي نص دستوري يعطى لرئاسة الجمهورية اختصاص اعداد مشاريع القوانين التي هي من اختصاص مجلس الوزراء وحده في السلطة التنفيذية وفق الدستور. في النظام البرلماني اعداد مشاريع القوانين من اختصاص الحكومة وكذا في النظام المختلط الفرنسي والمصري، وفي النظام الرئاسي فقط يختص البرلمان بذلك. فكيف يمكن تصنيف النظام السياسي في اليمن على ضوء هذين المثالين؟!

في قضية شركة المنقذ: صرف لها مبلغ تعويض على دفعتين باجمالي مليار و٨٠٠ مليون ريال (الميثاق العدد ١٠٦٤) برغم اتهام بعض اعضائها بعملية اختطاف "اكينيت وايت" المهندس الامريكي وصدور حكم قضائي ضدها من محكمة الاموال العامة بعدن بتاريخ ١٩٩٩/٩/٦ بتزوير اوراق رسمية بادعائها امتلاك اراضي كالتكس التي تتبع الدولة. ومع ذلك تم عمل تسوية معها بموافقة رئيس الدولة بتعويضها من الاموال العامة برغم ما قضته المادة (١٣٧/ج) من الدستور في اختصاص الحكومة على متابعة القوانين والمحافظة على الاموال العامة ناهيك عن مخالفة قرار التعويض في المادة (١٤٩) من الدستور في حظر التدخل بأية صورة في القضايا وفي شأن من شؤون العدالة!!

ج) في الشراكة النظرية في بعض الاختصاصات:

في نطاق السياسة الخارجية الداخلية مبدئياً ونظرياً تختص الحكومة مع رئيس الجمهورية في اعداد الخطوط العريضة للسياسة الخارجة والداخلية. الحقيقة غير ذلك دور الحكومة يقتصر في تنفيذ السياسة الخارجية والداخلية التي يتم رسم خطوطها بل تفاصيلها في الرئاسة وليس في اطار الحكومة. وتقليديا كان الاهتمام الرئاسي منصباً على الشؤون الداخلية لما في ذلك من علاقة مباشرة في توطيد دعائم النظام السياسي وأمن النخب السياسية وادارة اللعبة السياسية والصراعات الداخلية بمايمكن استمرارية النخب الحاكمة في السلطة. وفي السنوات القليلة الماضية فقدت الحكومة عبر وزارة الخارجية الهامش الضيق الذي كانت تناور فيه لرسم التوجهات الخارجية اليمنية لتصبح الرئاسة هي التي ترسم وحدها السياسة الخارجية كما يستدل ذلك في مطلع القرن الجديد لسيل المبادرات الاقليمية والدولية التي اطلقتها اليمن في جميع الاتجاهات دون ان تكون اغلبها مدروسة أو ذات جدوى!! وهو ما رأت فيه صحيفة "الشموع" المقربة من اطراف في السلطة بتاريخ ٢٠٠٥/٩/١٥) إلى ما اعتبرته دافع بسبب فشل وزارة الخارجية وتقصير الحكومة في السنوات الأخيرة مما دعى إلى تدخل رئاسة الجمهورية ممثلة برئيس الجمهورية لانقاذ السفينة الدبلوماسية مراراً" وتجسيداً لهذا التدخل صدور تكذيب رئاسي لما صرح به وزير الخارجية عن نية اليمن ارسال سفير يمني إلى بغداد عقب زيارة وزير خارجية العراق إلى صنعاء!!

تداخل الصلاحيات في مجال اتخاذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على أمن الدولة الداخلي الخارجي من اختصاص الحكومة وفي (المادة ١٣٧/هـ) من الدستور وهي من اختصاصات مجلس الدفاع الوطني ايضا الذي يترأسه ويسمى أعضاءه رئيس الجمهورية وذلك برغم عضوية رئيس الوزراء فيه، وفي نطاق آخر من اختصاص رئيس الجمهورية تعيين وعزل كبار موظفي الدولة من المدنيين والعسكريين، في حين تختص الحكومة في تعيين وعزل "الموظفين القياديين" صعوبة التمييز بين العبارتين "كبار الموظفين والموظفين القياديين" في الغالب يعطي ذلك لرئيس الدولة نطاقاً اوسع في التعيين من الحكومة.

مكتب رئاسة الجمهورية: استشاري أم حكومة موازية لمجلس الوزراء؟ يتبع المكتب مباشرة رئيس الجمهورية ويهدف إلى مساعدة رئيس الجمهورية في الأضطلاع باختصاصاته ومهامه الدستورية. الملفت للنظر في البناء التنظيمي للمكتب الرئاسي وجود دوائر موازية في التخصص للوزارات المختلفة في الحكومة إلى مستوى تقسيمات الدوائر نفسها في كل وزارة وعلى سبيل المثال الدائرة الاولى في المكتب هي دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية يتفرع عنها الادارات العامة للشؤون العربية ولشؤون الجزيرة العربية ولشؤون آسيا وافريقيا واوروبا والامريكيتين واستراليا... الخ، وهذه التقسيمات هي نفسها الموجودة تقريباً في وزارة الخارجية وهكذا...لبقية وزارات الحكومة. ورأينا في اطار الاختصاص الحكومي في اعداد مشاريع القوانين مبادرة الرئاسة في اعداد مشاريع القوانين بدلاً من الحكومة والخاصة بمكافحة الفساد والمناقصات التي ستكون حتماً قد اعدت في دائرة الشؤون القانونية في مكتب رئاسة الجمهورية!! في بعض الدول المتقدمة مثل فرنسا انشئ في عهد الرئيس "شارل ديجول" السكرتارية العامة في رئاسة الجمهورية بهدف مساعدة الرئيس في متابعة انشطة الوزارات في الحكومة الفرنسية ومع ذلك اذا حدثت تجاوزات من قبل مسؤولي السركاتارية العامة للرئاسة في التدخل في شؤون وزارات الحكومة، كما حدث في عهد ميتران، الذي صرح حول هذا الامر انه حين ابلغ بحدوث ذلك قام مباشرة بتوجيه توبيخ شديد اللهجة للمسؤول الذي ارتكب ذلك الخطأ، فعلينا تصور ما يحدث في الدول النامية في علاقة مكتب الرئاسة بالوزراء والوزارات والتدخل في شؤون اعمالهم مستغلين موقعهم وعلاقتهم برئيس الجمهورية!!

٢- سلطات واسعة في يد جهة واحدة

حين يقوم رئيس الوزراء بأعمال رئيس الجمهورية

من المفارقات العجيبة والغريبة في الشان اليمني أن ما هو منصوص عليه دستورياً من اختصاصات رئيس الوزراء (في تشكيل الحكومة) واختصاص مجلس الوزءا (في اقتراح مشاريع القوانين) يتم مصادرتها لصالح رئيس الدولة في حين يتم تكليف رئيس الوزراء بمهام لم ينص عليها الدستور ضمن اختصاصاته للقيام بها كالقرار الذي صدر من رئيس الجمهورية رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٣ "بتكليف الاخ عبدالقادر عبدالرحمن باجمال بالقيام باعمال رئيس الجمهورية وذلك خلال تواجد رئيس الجمهورية خارج الوطن" والصادر بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٠، والمنشور في الجريدة الرسمية (العدد ١٤ بتاريخ ٣١/ ٢٠٠٣/٧) والأدهى في هذا الامر أن ديباجة القرار الرئاسي استند إلى العبارة التقليدية "بعد الاطلاع على الدستور قرر..." الاشكالية هنا أن الدستور لم ينص على ذلك اطلاقاً!!

وفي العادة يفترض ان نائب الرئيس وفق مسمى وظيفته هو الذي ينوب عن الرئيس حين يتواجد خارج الوطن ولم يعالج الدستور حالة غياب نائب الرئيس بدوره خارج الوطن كما حدث اثناء صدور القرار المذكور القضايا التي نص عليها الدستور تتعلق بخلو منصب الرئيس او عجزه الدائم عن العمل (المادة١١٦) وقد حددت معاني خلو منصب الرئيس في الدستور.

اما في حالة وفاته او تقديم استقالته (المادة ١١٥) أو تقررت ادانته بالخيانة العظمى طبقا لنص المادة (١٢٨) في هذه الحالات يتولى الرئاسة مؤقتاً نائب الرئيس وفي حالة خلو منصب الرئيس ونائبه يتولى مهام الرئاسة مؤقتاً رئاسة مجلس النواب واذا كان مجلس النواب مُحالاً حلت الحكومة محل رئاسة المجلس، كان من المفترض اذا الاستناد إلى هذه الآلية الدستورية لمعالجة حالة الغياب خارج الوطن للرئيس ونائبه بتكليف رئاسة مجلس النواب والحكومة ونائب رئيس الحكومة وحده خلافا لنصوص الدستور. المفارقة الاخرى أن رئيس الحكومة نفسه عبدالقادر باجمال تعرض بعد نحو عام من هذا التكليف الرئاسي مرتين لمحاولة اعتداء مسلح عليه في ٢٦ سبتمبر و٢٦ ديسمبر ٢٠٠٤، وإلى هجوم اعلامي مكثف هو وحكومته دون صدور اي بيان رسمي يدين تلك الاعتداءات والهجوم الاعلامي، بل والبرلماني من اعضاء الحزب الحاكم تضامناً مع سياسة الحكومة التي لا يمكن ان تقوم بتنفيذها الا بموافقة رئاسية عليها، وهذا ما حدث في حالة الثورة الطلابية في مايو ١٩٦٨ ضد الحكومة وقف الجنرال ديجول متضامناً مع رئيس الوزراء جورج بومبيد وحكومته، بينما طرف آخر محدد انتقد الرئيس ميتران السياسة الاقتصادية للحكومة التي شكلها اليمين المحافظ. ما نراه هنا في اليمن هو الانتقاد العلني للرئيس لأداء الحكومة وتهديد محاسبة اعضائها ويكون ذلك مشروعا اذا كانت سياسة الحكومة وتشكيلها هي مسؤولية رئيس الحكومة بينما الواقع كما رأينا غير ذلك!

٢- رئيس الجمهورية بصفته رئيس الحزب الحاكم:

انتقد عبدالله غانم ما جاء بشأن التنظيم الدستوري لسلطات الدولة في مشروع اللقاء المشترك واعتبر دعوتهم إلى اقامة نظام سياسي ديمقراطي تعددي برلماني ليس الا تحوير في الصياغة للمادة ٥ من الدستور وبالتالي محاولة للإيهام بأن نظامنا السياسي غير ديمقراطي ويرفض التعددية الحزبية والفصل بين السلطات ولا يتضمن الدستور ما يتعلق بالتداول السلمي للسلطة، وكدليل لوجود التعددية الحزبية وفق المادة ٥ من الدستور تساءل عبدالله غانم "فمبادا نفسر وجود الاحزاب السياسية المختلفة في الحياة السياسية اليمنية؟" ووجود عدد من ممثلي احزاب المعارضة في مجلس النواب؟ إلا أن عبدالله غانم أغفل تقديم مثال واحد بحدوث تداول في السلطة مثلماستشهد بوجود عدد من احزاب المعارضة في مجلس النواب كتجسيد لوجود التعددية الحزبية في الحياة السياسية اليمنية في الوقت الذي نصت المادة (٥) من الدستور، التي أشار إليها أن التعددية السياسية والحزبية وجودها يهدف إلى "تداول السلطة سلمياً، لماذا يحدث تداول في السلطة في عدد من الدول العربية والنامية ناهيك عن الديمقراطيات المتقدمة، لماذا إنتصرت "حماس" مؤخراً في الانتخابات البرلمانية أمام حركة "فتح" المسيطرة على مكونات السلطة الفلسطينية؟ لماذا هناك تداول للسلطة كما حدث في الانتخابات البرلمانية الاخيرة في لبنان او قبل ذلك في المغرب او في ايران في عام ١٩٩٧ في فوز خاتمي امام التيار المحافظ وعودة التيار المحافظ مؤخراً، وكذا الحال في السنغال فوز الرئيس الحالي عبدالله واد امام الرئيس السابق عبده ضيوف في مطلع العام ٢٠٠٠ وعشرات الحالات للتداول في كل من افريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا؟ لماذا المؤتمر الشعبي العام منذ إنشائه في مطلع عام ١٩٨٢ وهو في السلطة حتى الآن، اذا كان ذلك طبيعياً في العهد الشمولي فكيف يمكن تفسيره في ظل التعددية الحزبية خروج شركائه الاشتراكي ثم الاصلاح من الحكم واستمراره منذ قيام الوحدة حتى الآن شريكاً ثم منفرداً منذ ١٩٩٧ وأغلبية البرلمانية تزداد في كل استحقاق انتخابي مقابل تناقص مستمر لشريكيه السابقين وبقية الاحزاب، ناهيك ان الرئيس هو في الحكم منذ عام ١٩٨٧ حتى الآن اذن هناك اسباب عديدة لهذه الظاهرة منها اسباب تاريخية، تشريعية ومسؤولية احزاب المعارضة نفسها عن ضعفها.

أ) الحزب الحاكم يقوض التعددية: فالمؤتمر الشعبي العام بحكم نشأته في اغسطس ١٩٨٢ في ظل ج.ع.ي. يعد نموذجاً للحزب الذي ينشأ من خلال سلطة الدولة واجهزتها مما جعل صورة هذا الحزب أقرب إلى صورة جهاز الدول بحكم اختلاطه بهياكل الدولة ومؤسساتها وأصبح من الصعب التمييز بين الدولة والحزب مما جعل امكانيات الدولة المادية والمعنوية المختلفة المتغيب الاول منها. وماذا عن الحزب الاشتراكي ألم ينشأ كالمؤتمر من خلال سلطة الدولة، لماذا خرج الاشتراكي وبقي المؤتمر؟ سؤال كبير الاجابة الجزئية عليه تتمثل في نتائج الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٣، حيث اكتسح كل من الحزبين الدوائر الانتخابية في الشطرين السابقين قبل الوحدة التي كان كل منهما حزب الدولة ودولة الحزب مع الفارق السكاني من ١-٥ في تقييم الدوائر الانتخابية اعطى الأغلبية البرلمانية لصالح المؤتمر والاصلاح وبسبب قصر مدة الفترة الانتقالية، وحرب صيف عام ٩٤ والقاء مسؤوليتها اعلامياً على الحزب لم تعطه الفرصة مثل المؤتمران يختلط بأجهزة الدولة الادارية والتقنية اختلاطا يقترب من التوحد ممانتج عنه أن اجهزة الدولة كلها كانت ولا تزال في خدمة حزب المؤتمر الحاكم مما يجعله يختلف عن بقية الاحزاب الاخرى فيما يلي:١ - إنه الحزب الذي يرأسه رئيس الجمهورية وإنه الحزب الذي يمتلك الأغلبية الكاسحة في مجلس النواب وفي مجلس الشورى وفي المجالس المحلية، والحكومة هي المؤتمر وهذا الفارق الحالي هو فارق حاسم بين المؤتمر والاحزاب الاخرى يمثل إختلالاً شديداً لصالح المؤتمر. ٢- قانون الاحزاب لعام ١٩٩١ او لائحته التنفيذية ولدت اغلب الاحزاب من تحت عباءته في السنوات الاولى من الوحدة حين كان المؤتمر والاشتراكي يسيطران على لجنة الاحزاب وبعد انفراد المؤتمر بها اصبح يتحكم في التعددية الحزبية لامتلاك اللجنة تصاريح تشكيل الاحزاب واداة في التضييق وملاحقة الاحزاب القائمة في ممارسة انشطتها. فتشكيل لجنة الحزب يغلب عليه هيمنة التمثيل الحكومي من حزب المؤتمر (وزير شؤون مجلس النواب رئيساً وعضوية وزيري الداخلية والعدل واربعة اشخاص يرشحهم مجلس القضاء الاعلى، الذي كما رأينا جميعهم معينين من قبل رئيس الجمهورية. وهذا الجانب يثير مبدأ قانون صارم وهو مبدأ تعارض المصالح فكيف يمكن لوزراء يمثلون حزب الرئيس والحكومة أن يصرحوا لحزب او احزاب قد تشكل منافساً حقيقياً للحزب الحاكم. الا يحظر على مستوى الافراد ان يمثلوا في آن واحد شركتين متنافستين بسبب تعارض المصالح بينهما؟ لا يقتصر انتهاك مبدأ تعارض المصالح على مستوى لجنة الاحزاب....، بل يتكرر ايضا في نظام تزكية المرشحين لمنصب الرئاسة من قبل مجلس النواب الذي يمتلك فيه المؤتمر أغلبية كاسحة ومن مجلس الشورى المعينين جميعهم من قبل رئيس الجمهورية ورئيس حزب المؤتمر بحيث يكون من زكتهم الحكومة ورئيس الحزب في هذه الصفوبات هم من يزكونها في الترشيحات الرئاسية ويمنعون التزكية بالأغلبية المطولبة للمرشحين المنافسين لمرشح حزبهم؟

ب) رئيس الجمهورية ورئيس حزب الاغلبية لمجلس النواب: في الديمقراطيات المتقدمة يتم الفصل بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب وهذا تحديداً ما طالبت به وثيقة العهد والاتفاق في فبراير ١٩٩٤، لتفادي التداخل بين الوظيفتين. فحملات رئيس الدولة في خطبه العامة ضد احزاب المعارضة، أو دعوته في فترات قرب استحقاقات انتخابية الاحزاب السياسية لتحقيق اصطفاف وطني في فبراير ٢٠٠٣ قبل انتخابات ابريل لمجلس النواب لا يتلائم مع منصبه كرئيس الجمهورية وكرئيس الشعب اليمني كله ما لا يتلائم مع موقعه وفق نص المادة١١٥ من الدستور في تجسيد ارادة الشعب واحترام الدستور والقانون، تدخله في مجرى الانتخابات نفسها وفق تصريح محمد قحطان رئيس الدائرة السياسية للاصلاح "عن الاوامر التي صدرت بتاميم الدوائر باشراف الاخ الرئيس الذي اعترض على اتفاق امناء عموم الاحزاب في اللجنة العليا للانتخابات ("الصحوة" بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٨).

٣ - رئيس الجمهورية رئاسته وانتماؤه للمؤسسة العسكرية:

صمت دستور الوحدة في تحديد القائد الاعلى للقوات المسلحة وتم تدارك هذا التعصي في دستور ١٩٩٤ بالنص على أن "رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة" وهو نص معتاد في معظم الدول ولكن الاختلاف الرئيس عن الدول الديمقراطية المتقدمة ان المؤسسة العسكرية والأمنية في بعض الدول النامية القوة الفعلية المهيمنة على الحياة السياسية فيها. ولم يخطئ الرئيس في ذلك حين اطلق عليها تسمة "حزب الاحزاب" واحياناً حزب اليمن الكبير، حيث وظيفته وطموح اي حزب هو الوصول إلى السلطة ولأن رئيس الدولة هو القائد الاعلى للقوات المسلحة أو أحد افراد المؤسسة العسكرية ورئيس مجلس الدفاع الوطني الذي يسمي جميع اعضائه. وتبعية مجالس الدفاع في المحافظات والمديريات لمجلس الدفاع الوطني واختصاصات الرئيس في تعيين وعزل كبار موظفي الدولة من المدنيين والعسكريين وانشاء الرتب العسكرية وتبعية الأمن السياسي وجهاز الأمن القومي وتوليتها امام الرئيس يكون بذلك يمتلك الرئيس مصادر مؤسسية القوة خارج مثلث السلطات الثلاث (التنفيذية، التشريعية، والقضائية) التي هو اصلاً يسيطر عليها كما رأينا. السؤال المطروح هنا في كيفية امكان إحداث تغيير في النظام السياسي في واقع كهذا؟ الاجابة المختصرة لهذا التساؤل تتمثل في الآتي: تغير الظروف الدولية لن تسمح بتكرار التجارب الانتخابية التي جرت في اليمن سابقا.

٢- اظهرت التجربة الفرنسية للنظام السياسي المختلط مساوئ هذا النظام بوجود اغلبية برلمانية واغلبية رئاسية متعارضتين وانعكاساتها السلبية الشديدة على الحياة السياسية الفرنسية وهي دولة عريقة، فما بال الحال لو حدث مثل هذا الأمر هنا في اليمن. نشير إلى جزئين منه فقط. اذا افترضنا وفازمرشح اللقاء المشترك في سبتمبر المقبل لانتخابات الرئاسة لن يستطيع مع ذلك تغيير النظام السياسي إلى برلماني بتعديل الدستور لأن المؤتمر يمتلك الاغلبية في مجلس النواب. واذا حافظ المؤتمر على الرئاسة وفاز مرشحه وخسر لصالح المشترك في استحقاق الانتخابات النيابية في ابريل ٢٠٠٩ ستكون له أغلبية برلمانية وسيشكل حكومة لقاء مشترك مما سيمكنه من تعديل الدستور ولكن من دون امكانية المساس بمدة ولاية الرئيس ٧ سنوات واختصاصاته الدستورية المنصوص عليها في دستور ٢٠٠١، ويصبح التغيير في النظام السياسي معلقاً ويتوجب التعايش بين رئيس من المؤتمر وحكومة وبرلمان من اللقاء المشترك ومخاطر ذلك على الاستقرار في اليمن. فاليمن ليست فرنسا. إذا حافظ المؤتمر على الرئاسة والاغلبية في البرلمان سيعني ذلك تأجيل التغيير في اليمن لسبع سنوات قادمة لذلك الحل في اتفاق الطرفين قبل الانتخابات الرئاسية.

أزمة كرة.. أزمة وطن!

احمد زيد

ليس الوطن ابتسامات رئيس الجمهورية اليمنية، ولا هو أيضاً تكشيرات رئيس الجمهورية الصحيفة، بل هو التاريخ والأمكنة والاشخاص.

الوطن.. أمين المقطري وصلاح الدين الدكاك وفكري قاسم ورمزي الحكيمي، الوطن أنا وجموع المهمشين في قاع عصيفرة.

وأكثر ما يكون مجموعة البسطاء وحواري الجحملية واحداث سابقة ومتتالية، ومسابقة كرة القدم للدرجة الأولى التي تعتبر أهم حدث وطني رياضي تنتظره الجماهير الوطنية، وبتعطل لغة العقل بين اللجنة المؤقتة والأندية الرياضية والاشخاص غير المتنفيذين رسمياً تعطلت كرة القدم محلياً، من المفترض أن اللجنة المؤقتة جاءت لتعالج ما افسده سابقوها ومن ثم ترحل، ولكن الظاهر للمتتبع بأنهم – أي مجموعة اشخاص اللجنة– جاءوا ليظهروا من خلال إكثار إدلاءاتهم الصحفية فيما الأوضاع تزداد سوءاً وهذا حالة سائدة للّجان السابقة ولا يستثنى منها اتحاد الاعلام الرياضي المؤقت الذي جاوز قرابة العامين مع أنه جاء مؤقتاً وعلى خلفية أزمة يفترض انها حلت.

في العالم أجمع –وهذا متعارف عليه– إذا ما حدثت مشكلة ما أياً كان نوعها أسرعت الجهات ذات العلاقة والاختصاص للتعرف عليها، أولاً، ومساءلة المتسببين والمنشغلين، ثانياً، ومعالجة المشكلة، ثالثا، بما يضمن المصلحة العامة. مايحدث لكرتنا انها تخرج من أزمة لتتأزم أكثر. ولأن الرياضة أصبحت تعني الكثير فكرة القدم تعني كل تلك الجماهير التي تحترق للحظات استمتاع وتشريف الوطن بالرغم من الحرقة والألم فقط لتحتمي وراء انتصارات القدم ولترفع العلم مجددة بذلك هويتها وانتماءها للوطن أياً كان شكل ومضمون هذا الوطن.

ولان الكرة في هكذا بلد أكثر تأزماً بات البعض لا يؤمن برياضة تسير وفق مجموعة قرارات تتعارض مع مجموعة اشخاص والكل يحتكم لعقليته فقط، ملغياً من حسبانه الآخرين. ولأننا نرحل المشاكل دونما محاسبة أو إشارة بالاتهام إلى أشخاص بعينهم، لذلك تكبر المشكلة ويتأزم الموقف، بل ويتجاوز حدود اليمننة.

من منا ينكر بأن رياضتنا تعيقها الازمات، وبخاصة في الآونة الأخيرة؟ إلا أن المربك والمدهش في الامر أنه لم يكن ثمة موقف جاد يوقف الاطراف المفتعلة أو كبار المتسببين.

بالطبع أنا هنا لا أحاول خلق أكثر من أزمة أو نبشها، بل أرجو حلولاً لأزمة الكرة، التي جاءت على خلاف ازمات لم ينظر فيها بجدية من قبل المسؤولين على رياضتنا، فقد جاءت أزمة اتحاد الأخ حسين الاحمر على خلفية أزمة الكرة اليمنية في عهدها برئاسة الاسبق الاخ محمد عبدالله القاضي الذي للأمانة كان اتحاده موفقاً، ثم جاءت ازمة الاخ احمد العيسي على خلفية أزمة كانت في عصر اتحاد الاحمر، ثم جاءت اللجنة المؤقتة على خلفيةمشكلة اتحاد الكرة.إن كل تلك الازمات معني بالوقوف أمامها وزارة الشباب والرياضة والجمعية العمومية للاتحاد، المشكلة من الأندية الرياضية، إذاً فهل عجزت وزارة الشباب ووزيرها الاخ عبدالرحمن الاكوع، عن ايجاد حلول..؟ ولو كان كذلك– وهذا أقرب الظن– فهنا تكمن الأزمة الحقيقية وإلا لماذا ترحل المشاكل دونما حلول؟ بل لماذا تخول لمجموعة أشخاص غير مسؤولين مسؤولية مباشرة؟ لماذا العيسي؟ لماذا شوقي؟ وهل اختزلت كل عقول اليمنيين في شخصين، وخاصةأن الأول طرف في المشكلة؟! وهل يعقل أن يختلف الوزير مع القاضي، ومن ثم مع الأحمر، وكذلك هو الأمر مع العيسي، ليكون هو الصائب في النهاية؟! بالتأكيد هناك أياد تصفق في الوجه، وتلطم في الظهر.. عموماً الأزمة ليست أزمة كرة، بل أزمة وطن يفتقر لإدارة رياضية تنسق شؤون عملها وترتب أوضاع إدارة الرياضة عامة قبل أن يحدث ما لا يحمد عقباه.

فرمان استثماري

لإستصداره فرماناً رياضياً يقضي بدفع حوالى (١٠,٠٠٠) لإقامة مباراة ودية، ومبلغ (٢٥٠٠) ريال لإجراء مران واحد على ملعب الشهداء بتعز، ها هو مدمر الرياضة بتعز يخلق أزمة رياضية وبخاصة على الاندية ذات الامكانات المادية المحدودة، فهل الوزير والوزارة على دراية بالمبالغ التي تدفع وبسند رسمي؟ مع إنه معروف في عموم الأرض بأن أية شركة لأي عمل تتكفل بالضمان ولمدةعام على أقل تقدير وملعب الشهداء الصناعي يجبي من الأندية تكاليف صيانة غير مبررة.

بعد تدخل وزير الشباب.. وتلقي الأندية المقاطعة لوعود إلغاء العقوبات

الدوري ينطلق من الجولة الثالثة

■ كتب - طلال سفيان:

ينطلق عصر غد الخميس، الدوري العام لأندية الدرجة الأولى لكرة القدم والذي توقفت منه الجولتان الأولى والثانية نتيجة أزمة انسحابات العديد من الأندية من خوض غمار منافساته اعتراضاً على قرارات اللجنة المؤقتة للاتحاد اليمني لكرة القدم.

ويأتي هذا القرار بعد الاجتماع التشاوري الذي انعقد الاثنين قبل الماضي والذي ضم كل من عبدالرحمن الاكوع –وزير الشباب والرياضة– وابراهيم صعيدي – رئيس اللجنة المؤقتة لاتحاد القدم– ورجلي الاعمال شوقي احمد هائل –رئيس نادي الصقر وممثل الاندية الموافقة على اللعب في الدوري– واحمد العيسي –رئيس نادي الهلال واتحاد القدم سابقاً وممثل الاندية المقاطعة للدوري– وذلك لتقريب وجهات النظر والخروج بصيغة توافقية ترضي جميع الاطراف لاحتواء الازمة الاخيرة والالتزام بمشاركة جميع الأندية في الدوري العام لكرة القدم للموسم ٢٠٠٥–٢٠٠٦م. موافقة الأندية المقاطعة للدوري على المشاركة في منافسات الموسم جاءت بعد مبادرة وزير الشباب والرياضة بإلغاء العقوبات الصادرة من اللجنة المؤقتة على الأندية الممانعة خلال الجولة الأولى والثانية وانطلاق الدوري بدءا من الجولة الثالثة وترحيل لقاءات الجولة الاولى والثانية إلى ما بعد المرحلة الاولى للدوري، إلى جانب تلقي الأندية المقاطعة لإشارات تطمينية ووعود برفع العقوبات عنهاوالنظر في المطالب التي سبق وان تقدمت بها إلى اللجنة المؤقتة لاتحاد القدم.

ومن جانب آخر أكد مصدر في اللجنة المؤقتة لاتحاد كرة القدم لـ"النداء" أن الازمة التي صعدت من قبل الأندية المقاطعة للدوري العام قد تم احتواؤها في ضوء مبادرة وزير الشباب وموافقة جميع الاندية التي سبق وامتنعت عن خوض مباريات الدوري، موضحاً أنه لم يتم إلغاء العقوبات التي اتخذتها اللجنة المؤقتة بحق الاندية المقاطعة الاسبوع الماضي،وانما تم تعليقها مؤقتاً حتى اجتماع اللجنة المؤقتة مطلع الاسبوع القادم والتي ستطرح على طاولة النقاش للنظر في إلغائها على ضوء مشاركة هذه الاندية في الدوري مع الاخذ بعين الاعتبار استحقاقات الاندية التي التزمت بجدول سير الدوري والذي سينطلق غداً من نقطة المرحلة الثالثة، نافياً في الوقت ذاته صحة الاخبار التي ناقلتها بعض وسائل الاعلام المحلية عن خلافات حدثت بين اعضاء اللجنة المؤقتة مؤخراً، واصفاً هذه الأخبار بأنهاجزء من حملة ترويج تستهدف تشويه صورة اللجنة المؤقتة والتي لم تعد تحتمل المزيد من الازمات المفتعلة داخل الاسرة الرياضية التي يفترض منها الإسهام والتعاون مع اللجنة المؤقتة لإنجاح مهامها خلال الفترة المتبقية لهاوالتي ستنتهي مع دعوة الجمعية العمومية لإجراء انتخابات الاتحادا ليمني لكرة القدم في ٢٨ مارس القادم.

● الأكوع

● صعيدي

● شوقي هائل

● العيسي

استقالة.. سعدان

قدم الجزائري رابح سعدان، مدرب المنتخب اليمني لكرة القدم، استقالته من تدريب المنتخب، في رسالة وجهها الاسبوع الماضي إلى وزير الشباب والرياضة وإلى رئيس اللجنة المؤقتة لاتحاد كرة القدم، معلناً فيها عدم تحمله أي تقصير أو مسؤولية تجاه تردي مستوى المنتخب في الوقت الحاضر وذلك بسبب الصعوبات والعراقيل والقصور الاداري الناتج عن الإهمال والتصرف غير المسؤول وطغيان المصالح الشخصية التي تتعارض مع المصلحة العامة والتي جعلته يصل إلى طريق مسدود، ورغبته بالانسحاب من مسؤولية تدريب المنتخب اليمني الأول وبشكل ودي ومرضي للطرفين ابتداءً من اواخر يناير ٢٠٠٦م، موضحاً الأسباب الأساسية لتقديم هذه الاستقالة والتي تضمنت:

١- عدم التزام الاتحاد اليمني لكرة القدم بتقديم الامكانات والتسهيلات اللازمة لتدريب المنتخب بالشكل المطلوب لغرض الوصول إلى النتائج الايجابية حسب البرنامج المحدد.

٢- عدم قيام الأمين العام للجنة المؤقتة لكرة القدم الحالية بإبلاغه رسمياً أو بأي شكل من الاشكال بالمشاركة في بطولة كأس الأمم الآسيوية.

٣- قيام الاتحاد الآسيوي بتسليم الملف الخاص ببطولة كأس غرب آسيا إلى مدير المنتخب والذي بدوره سلمه إلى الامين العام للاتحاد السابق والذي لم يسلمه إلى اللجنة الأولمبية اليمنية مما أدى إلى إلغاء مشاركة المنتخب اليمني لكرة القدم في هذه البطولة التي أقيمت في قطر اوائل ديسمبر ٢٠٠٥م الماضي.

٤- وما يتعلق ببرنامج الدوري اليمني لكرة القدم والذي كان من المفروض وحسب المخطط أن يبدأ أول ديسمبر الماضي حتى يتمكن الجهاز الفني للمنتخب من متابعة وتقييم وتطوير مستوى اللاعبين إلا أن الدوري لم ينطلق حتى اليوم.

● سعدان

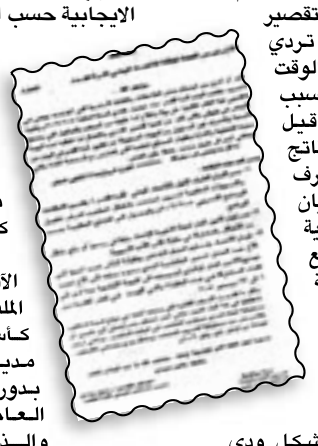

غداً.. اختتام مهرجان الحسينية السابع لسباقات الخيول والهجن

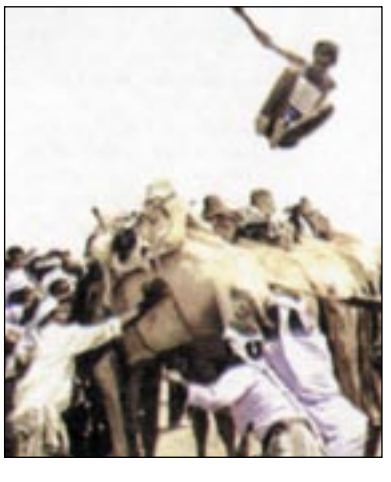

افتتحت يوم أمس الثلاثاء فعاليات مهرجان الحسينية لسباقات الخيول والهجن بمشاركة العديد من الفرسان والمتسابقين الذين يمثلون مختلف محافظات الجمهورية، حيث يتنافس ٢٠٣ فرسان في سباقات الخيول على المسافات ١٢٠٠و١٦٠٠ و٢٢٠٠كم، فيما يتنافس ٢١٠ متسابقين في سباقات الهجن على المسافات ١٢٠٠ و١٨٠٠ و٢٤٠٠كم، كما يتخلل المهرجان اقامة سباق القفز من فوق الجمال بتنافس ٣٨ متسابقاً، كما رصدت جوائز للفائزين وتبلغ: ٢٥٠ ألف ريال للمركز الأول و١٥٠ ألف للمركز الثاني و١٠٠ ألف للمركز الثالث في جميع المنافسات، ويتواكب هذا المهرجان مع افتتاح المضمار الدولي لسباقات الخيل والهجن والذي يعد الأول من نوعه في اليمن.

مبارك
«نشوان»
في غمرة الفرحة
بعيد الأضحى المبارك وبهجة
لقاء الأهل والأحباب
تزيَّن وادي الأشروح - قَدَس
بأجمل حلل وقناديل الفرح
بزفاف الشاب الخلوق
«نشوان»
نجل العم العزيز
هلال محمد غالب مغلس
التهاني الحارة موصولة
للهلال العزيز
والأمنيات الخالصة للعروسين
بحياة زوجية هانئة
وعقبى للبكاري
طارق عبدالله وحرمه

الأحزاب الحاكمة والأحزاب الإسلامية..

سباقاً نحو الإصلاح أم دفاعاً عن الإرث؟! (٢-٢)

نبيل الصوفي
nbil21972@hotmail.com

تطور برامجي ينتظر التنفيذ

وإذا كانت المشاركة السياسية للحركة الإسلامية في بعض الدول قد صقلت اهتمامات الإسلاميين بالكليات الخمس المختلفة من حيث الأصل، والبرنامج -كما هو حال إسلاميي: تركيا، والأردن، والمغرب، وحزب الإصلاح في اليمن مثلا- فإن الميراث النظري لايزال مقاطعا لهذا المبدأ والبرنامج.

ويمكن هنا الإشارة إلى أن الإخوان المسلمين في مصر رفعوا في آخر مشاركة انتخابية لهم شعار "الإسلام هو الحل"، مع أن مصر لم تعد تعيش -إن عاشت ذات يوم- صراعا يتعلق باحترام الإسلام، حتى من قبل الأقلية القبطية التي رحبت بالإسلام مبكرا، قبل تاسيس الإخوان بمئات السنين، حين التزم أتباعه بسنة وتوجيه نبيهم بأن العدل والمساواة هي الحل.

الحكم الرشيد وليس الحكم الإسلامي

فمشكلة مصر هي غياب الحكم الرشيد، وأي فئة سياسية لاتعرف شيئا عن مقتضيات الحكم الرشيد ليست هي مايمكن للمصريين: مسلمين وأقباطا، أن يلتفوا حولها. أو بالأصح لن تكون هي الحل للمعضلة المصرية. لا أقصد هنا أن الحديث عن: "الإسلام هو الحل" يعني الدعوة لدولة كهنوت، لكني لا أوافق من يقول إن شعار الإسلام كاف للتدليل على العدل والمساواة وكل متطلبات التنمية.

إن هذا القول يصح إن كنا في معرض التعريف بالإسلام، باعتبار الإخوان المسلمين وغيرهم دعاة له من حيث كونهم مبشرين دينيين لايهتمون بقصور الحكم كمبشري الديانات الأخرى. أما وهم يخوضون انتخابات فليس ذلك هو الشعار الملائم. وهو إنما يؤكد حاجة الحركة الإسلامية السياسية للإصلاح كي تخدم فعلا التوجهات الديمقراطية.

إن الانتخابات- بالنسبة لي كمسلم وملايين مثلي- ليست محطات للبحث عن أغلبية تعترف بسمو الإسلام وشموله وكماله، بل هي محطات ليتنافس بنو البشر أيا كانت ديانتهم- فضلا عنهم في مجتمع أحادي الدين كما لدينا- أيهم أقدر على إدارة الدنيا برشد يحقق به صلاحيته لوراثة الأرض.

وإذا كان الصراع في عقود القرون الماضية قد عرف خطابا لايحترم حق المسلمين كمتدينين أو كمحافظين في إدارة شؤون حياتهم بحسب ثقافتهم، فإن هذا لم يعد هو صراع اليوم الذي تحكمه انتخابات تعني أن يكون السبق لمن يقنع الأغلبية أنه يحترم خياراتها.

فالانتخابات تتيح لنا اختبار قدرات وأفهام من يستطيع -عن إدراك وليس فقط عن حسن التزام- إدارة شؤون بلادنا تنمويا. علما بأنه ليس كل من يؤمن بالإسلام هو "قرآن يمشي على الأرض" وإذا كان احترام الإسلام والتزام قواعد "الحلال والحرام" شرطا جامعا يوم كان ذلك الاحترام والالتزام مدعاة في بعض حالاته للسجن والاعتقال من قبل حكام مستبدين، سواء كانوا يساريين أو دعاة الليبرالية أو حتى بعضاً ممن كانوا يرفعون شعار الانتصار للإسلام ضد "الذين يتخذونه شعارا للوصول للحكم"، لأن مشكلتهم ليست إدعاء الإسلام بل السعي للحكم، فإن ذلك الرابط لم يعد هو المطلوب اليوم.

لقد صار واجبا الحديث عن روابط داخل ذات المربع، ليتنافس أصحاب الرؤى السياسية المختلفة تحت قواعد الصواب والخطأ، وليس الحلال والحرام. باعتبار مرجعية الأولى هي الناس ومصالحهم تحت إطار الحلال. وإلا فإن الحركة الإسلامية ليست سوى امتداد لتلك العوامل التي أسقطت دولة المسلمين عبر الحكم العضوض الوراثي، بحجة حماية دولة الإسلام وبيضته.

سأعتذر لإخوان مصر هنا، وأوافق من قال لي منهم إنه ليس من العدل أن نطالبهم بالتخلي عن الوسيلة الوحيدة التي تقف في وجه قمع أمني لعشرات السنين، فالشعار الديني يعين حامليه على تحمل القمع والسجن والتعذيب، وإنه قبل محاسبة إخوان مصر، الذين هم أفضل الحركات الإسلامية مقاومة للمعارك النظرية ومعطياتها، والتي يصدرها للحركات الإسلامية بعض المتدينين من غير حركات الإخوان، الذين من المهم استمرار اهتماماتهم النظرية، ولكن مع بقائهم بعيدا عن ملاعب السياسة والحكم، أقول: قبل تلك المحاسبة، علينا مساعدة مصر لتحصل على جو سياسي سليم، هو وحده أفضل من سيختبر الإخوان وقدرتهم على مشاركة المجتمع، أو سيعزلهم، كما هو حال حركات التاريخ الإنساني التي رفضت مشاركة مجتمعاتها متطلباته، مع أنها تريد حكمه.

الإصلاح أولا والإصلاح أخيرا

أعود للقول إن الحركات الإسلامية، بناء على ماسبق، بحاجة لأن تصلح مناهجها، وثقافتها، وليس فقط بنيتها- وليس بدونها طبعا- بما يعيد الاعتبار لمقاصد الإسلام، والذي كان هدفه الانتصار للجسد الإنساني الذي يحمل روح الله، في مقارعة الجوع والخوف، وهما نتيجة طبيعية لأي حكم غير رشيد، حتى لو كان دينيا. والرشد هنا ليس المقصود كهدف، بل كأدوات وآليات. علما بأن أسوأ الأنظمة، تلك التي كانت رشيدة الهدف، لكنها مفتقدة للرشد كآليات وأدوات، إذ يصعب حتى لفت انتباهها لفساد أدواتها بسبب وهج أهدافها.

وإذا كانت المشاركات السياسية للحركات الإسلامية كما قلت قد صقلت قدرة الأخيرة في مواجهة السلطات السياسية المستبدة، فإن التنمية ليست مجرد مواجهة مستبد، بل هي وقبل ذلك مواجهة الجهل بالكيفية التي تصنع بها الرفاهية للإنسان، باعتبار هذه الرفاهية هي مقتضى رحمانية البعث للعالمين: "وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين".

وهنا يحق لنا أن نسأل: كم كتابا ألفه الإسلاميون في دنيا الاقتصاد، والإدارة، ومؤشرات التنمية، وغيرها؟ لا أتحدث عن الكتب التي تفاضل بين اجتهادات علماء المسلمين وعلماء الحاضر، فهذه كتب مهمة لكنها كتب تاريخ ولست أتحدث عن هذه.

إنني أسأل: كم كتابا، بل كم مؤتمرا، بل كم لقاء نظمه الإسلاميون لمناقشة مؤشرات التنمية، ومتطلباتها؟

لست أختلف مع الأستاذ عبدالمجيد الزنداني على أن الإيمان هو طريق النجاة، ولكنه يتحدث عن طريق النجاة من سوء حياة بلا إيمان، ونحن متفقون في ذلك، ولكن إذا كان هذا هو هدف الحركة الإسلامية السياسية فإن سعيها للحكم ليس هو الطريق لتحقيق هذا الهدف، بل إنه يضره. وهي وحدها القادرة على تحديد ماهي الفريضة الناقصة في حياة المسلمين اليوم، وعليها أن تفصل بينها وبين الإسلام من حيث أنه لاصحة للقول إنه طالما أن الإسلام شامل فإن الحركة الإسلامية أيضا يجب أن تكون شاملة!!

إن مهام الأمس سهلت هذا القول للدفاع عن الإسلام- الدين، وقد حقق ذلك النجاح ثمرته، وصار النقاش اليوم عن الحركة الإسلامية وليس عن الإسلام. وهذا يتطلب التمييز بين الوظائف والأدوار. ويمكن لحركة الإخوان ومدارسها أن تعترف بخصوصية وأهمية الحركات الإسلامية الأخرى. ومقابل انشغال الأولى بالحكم والسياسة، فإن الأخيرة ستهتم بالمجالات الأخرى بحسب متطلبات المجتمعات والأفكار، من تعليم التجويد، إلى دراسة العقائد. وإلا فعليها أن لاترهق أبناءها في معارك سياسية، وتعيد كينونتها ضمن سياق تحالفي مع من هو الأقدر على تلبية احتياجاتها من موقعه كحاكم، لتتفرغ هي للحفاظ على الدين والعقيدة، وينشغل الحاكم بمعالجة الفقر الذي لايعالج عبر مزيد من الإيمان، بل بذات الطريقة التي عولج فيها في العهد الأول: "دلوني على السوق"!. فالفقر له أسباب ولن تعالج إلا بها، وكذا التخلف، والجهل والاستبداد... وإلا أصبح الحديث عن الإيمان بحثاً عن وسيلة لمخادعة سنن الله التي حددت لكل شيء أسبابا.

إنه لولا أن الإسلاميين موظفون في مؤسسات عملية عامة، لما علموا شيئا عن معطيات الحياة التي عمارها هو ميدان العبادة.

إن مراجعة بسيطة لمقررات لقاءات الإسلاميين التنظيمية، يكشف لك أن الإسلاميين يكتسبون خبرات ممتازة ليكونوا مرجعيات فقهية في شؤون بعض العبادات. ومع أهمية هذه الاهتمامات، وواجب أن تحترمها كل الأحزاب السياسية، وأن توفر لها المدارس والمعاهد المتخصصة، أو حتى أن يتخصص لها حزب بعينه مثلا لكن على هذا الحزب أن يحترم تخصصه وان لايعتقد أنه بطلاب هذه المعاهد يحق له أن يدير كل مجالات الحياة، ولا حتى أن يطالب بالحكم، فهو ليس أداة لهذا.

إن الأحزاب السياسية باعتبارها أدوات للحكم مهمتها الرئيسة بل والوحيدة هي إدارة متطلبات حيوات الناس، جميع الناس، لإطعامهم "من جوع" كل الجوع، وتأمينهم "من خوف" كل الخوف.

وللمعطيات التربوية والتعليمات الأخلاقية مؤسساتها، من دور النشر، إلى الأسر والمدارس والمحاضن التربوية المختلفة، والجمعيات المتخصصة، والمساجد، وحتى الأحزاب السياسية المتخصصة، وغيرها.

خاتمة

في اعتقادي أن أي مساع للإصلاح في بلداننا لن تحقق نجاحا كبيرا مالم تصلح هاتين المجموعتين. أو يمكن تصحيح العبارة كالتالي: إن مساعي الإصلاح في العالم العربي أمامها واجب محاولة إصلاح هذين التجمعين، قبل أي حديث عن الشراكة السياسية معهما. ومن سيتقدم دون مكابرة سيقودنا جميعا إلى أفق من التحديث والتحول نحو حكم يحترم خيارات مواطنيه. وأعتقد انه ليس هناك مواطن يختار البؤس والاستبداد طالما لايجلس على دبابة.

إن من السهل الاستمرار في عمليات الهدم لأي منهما، غير أن ثمن ذلك لن يقل فداحة عن القبول ببقائهما خارج مقتضيات الإصلاح.

إنهما- صحيح- مجرد بقايا لأحصنة صارعت مثيلاتها لينتصر التخلف في النهاية عليهم أجمعين، وتكبر التحديات، غير أن لملمة ما صمد قد يكون أسهل من هده. لنجرب! وإلا فإن حركة التاريخ لاتنتظر إذنا، كما أنها لا تحترم الإدعاءات، ولا المكابرة المغرورة. والله لايصلح عمل المفسدين.

فلسطين.. تجربة تؤكد النتيجة

فضل الإخوة في الصحيفة أن يقسموا أفكار مقالي هذا على حلقتين بما زاده على مافيه شتاتا،

وإن لم يقض مطلقا على أي جدوى منه لأنه لم يكتب ليكون حلقتين من الأساس. فآمل أن يلملم القارئ الجزئين ليقرأ فكرتي كما هي.

ومع أمنيتي أن يفعل ذلك، فقد مثلت نتائج الانتخابات الفلسطينية حافزا مهما لهامش بالنسبة لي يؤكد ماذهبت إليه. وهو هامش يتعلق بوضع الحركة الإسلامية في علاقاتها مع المحيط المحلي والإقليمي قبل الدولي.

إنه مع كل التقدير لتجربة كل من: حزب الله اللبناني المتخفف من سلبيات الخلط بين السياسي والفكري شيعيا، وحركة حماس الفلسطينية المتجاوزة كثيراً من سلبيات الخلط بين السياسي والفكري سنيا، ولأدائهما المتميز سياسيا ونضاليا، ومع تأكيد أن التحديات أمام السياسي في هذه المنطقة لم تعد مجرد الأيديولوجيات بل تتعلق بالنزاهة والجدية أولا وثانيا وثالثا، وتأتي رابعا القدرات المعرفية على إدارة شؤون الحياة، ويتجلى هذا في فوز أحمدي نجاد في إيران وحماس في فلسطين، دون أن يعني هذا إغفال أن فوز حماس في فلسطين يعطي مؤشرا إيجابيا عن علاقة الشارع بحماس التي أمل أن تكون الحزب العربي الأول الذي يكون فوزه حافزا لنجاحات أخر.

أعود للمعضلة الرئيسة وأقول إن المراقب- غير المحايد- طبعا يتمنى أن يسأل الإسلاميين -وبخاصة إسلاميي المنطقة العربية- أنفسهم عن السبب وراء هذا الإرباك والقلق الذي يثيره فوزهم، وأن لا يضيفوا ذلك إلى أدلة تميزهم، وسوء الآخرين وكفى.

ومع اتفاقي مع من يستغرب ضيق أي كان بنتائج معركة انتخابية مهما كانت نتائجها، وباستغرابي كثر من الذين يرفضون الآن وراهنا، احترام صندوق، بحجة أن نتائجه جاءت لصالح من قد!! يكونون ممن سيرفض الصندوق مستقبلا(!!!).

غير أن ذلك شيء، وأن يسأل الإسلاميون أنفسهم شيء آخر. خاصة وأن المسألة ليست ذاتها في كل العالم، بل هي خصيصة عربية، ابتداء من إنقاذ الجزائر مطلع التسعينات، وانتهاء بإصلاح وتغيير فلسطين.

إذ لايحدث ذات الأمر في تركيا مثلا، ولا حتى في اندونيسيا أو ماليزيا. أو لنقل إن هذه الحركات قد خاضت التجربة مبكرا وتجاوزت مسبباتها. وإنه يمكن أن تشكل تجربتها لن نقول قدوة ولكن مفتاحاً للقراءة والتأمل.

وأعتقد أن الإسلاميين العرب لو اعترفوا أن ثمة مشكلة أولا، وثانيا أنه طالما أنهم أحد أطراف المشكلة فهم أحد أسبابها أيضا بغض النظر عن حجم مشاركتهم، وثالثا لو أنهم رفضوا مناهج التفكير التي تسوق كل هذا بأنه مجرد عداوة لله ولرسوله وللمؤمنين، فيمكنهم إحداث تغيير فيه بما يجنب المجتمعات التي تثق بهم إرهاق هذا القلق الذي يجعلها تهنئ نفسها بفوز الإسلاميين و "أيديها على قلوبها".

الأمر يبدأ من تحسس جذور مخاوف الناس، وعدم السخرية منها. هذا إن أراد الإسلاميون فعلا حل مآزق المجتمعات. وإلا فإنها مجرد فورة كان لليسار مثلها، ثم ذهبت كلها وبقيت التحديات أكاما تحمل مثلها من الفشل والغصص.

وللمحلية مكان

كما أن ماحدث يوم إعلان النتائج في فلسطين أمام المجلس الوطني التشريعي، حين أسقط متحمسون من جماهير حماس أعلام فلسطين من على أبواب المجلس الوطني التشريعي رافعين بدلا عنها أعلام حماس، إضافة لطغيان أعلام حماس الخضراء، على أعلام فلسطين الدولة المفترضة. وليس قبل الفوز بل بعده وحتى على أكتاف شخصيات استطاعت أن تدير معركة اللحظة الأولى باقتدار يستحق الإعجاب كإسماعيل أبو هنية وغيره.

هذه القضية استدعت في وعيي اهتماما بالمحلية والوطنية الغائبة لدى الحركة الإسلامية. وهو الأمر ذاته الذي لامسه الزميل نائف حسان في مقاله الأسبوع الماضي عن العلاقة الملتبسة بين إيران وحزب الله وحسن نصر الله -مع اختلافي مع كثير مماتضمنه مقاله.

وهو ذاته الذي شكل لي صدمة وأنا أرى صور القائد الإسلامي صاحب التجربة الأهم سياسيا التي أقامت دولة -إضافة لتجربة الملك عبدالعزيز بن سعود في السعودية- عبر احترام وبالاستفادة من موروث الشعب الفكري في إيران، وهو الإمام الخميني رحمه الله على مكاتب وفي جدران الشيعة غير الإيرانيين، من لبنان وحتى البحرين، ومؤخرا -وبما هو أقل كثيراً وكثيراً جدا- في اليمن.

وهو ذاته حين تملأ عبارات الشهيد العظيم سيد قطب طيب الله ثراه، جدران المقرات الإصلاحية في اليمن.

لا أقول ذلك مناطقية، أو استخفافاً بقدرات وعظمة هؤلاء، كل لأصحابه، ولكني أتحدث عن حضورهم مقابل غياب مطلق للمحلي. وللإشارة إلى أن الحركات الإسلامية ماتزال وكيلة أفكار أكثر من كونها وكيلة نتائج صناديق إقتراع في بلد له شخصيته الوطنية، التي تحكمها معطيات قانونية وثقافية محلية ودولية.

يمكن تفهم ذلك بالنسبة للمؤسسات الفكرية التي تعمل على المجردات النظرية والتي أعتقد أن من واجبها الاستفادة من تجارب هؤلاء العظام، من سيد قطب، وعبدالقادر عودة، وحسن البنا، وعلي شريعتي، ومحمد حسين فضل الله، ومحمد مهدي شمس الدين، كما هو من سالفيهم من رجالات هذه الأمة العظيمة. طبعا إلى جانب الشخصيات اليمنية التي يطمر تجاربها النسيان رغم خصوصية تجربتها، وأميز اليمن لأنها الأكثر تجاهلا لتجارب أبنائها، وهو ذاته من إسلاميي هذه البلاد وغيرهم من المدارس الفكرية والسياسية.

أما ونحن نتحدث عن المؤسسات السياسية، التي تبحث عن مكانة تتيح لها استغلال الحكم في مجتمعاتنا، ضد هذا المنحى الذي راكم فيه الحكام وسلطاتهم الهزائم والإختلالات بيننا، أو هكذا يدعون، فأعتقد أن عليها واجباً مختلفاً تجاه تنمية الاهتمام بالحس والدولة الوطنية لدى أبنائها، وليس ذلك عبر تصريحات سياسية بل عبر المناهج الإدارية والتثقيف السياسي، وما يجعل المواطن في هذه الدولة أقرب للحركات الإسلامية من أي مماثل فكري لها خارج تلك الأوطان. فهو -أي المواطن- هو مصدر الشرعية الدستورية لهذه الحركات، وهو دافع الضرائب، وهو الدليل الوحيد الذي يحق له ومنه الشهادة عبر ذات الصندوق الإنتخابي عن نجاح أو فشل هذه الحركات، طالما تريد الحكم وتتحدث عن الدولة الديمقراطية.

ومع أن صديق لي رفض مني هذه الفكرة، مؤكدا عكسها وبخاصة لدى حركة حماس مثلا، حيث اعتبر ما اتخذته مطلع هذه الفقرة- طغيان العلم الأخضر على علم الدولة الفلسطينية- غير دقيق، متحدثا عن موقف حماس السياسي من منظمة التحرير، ومن ياسر عرفات، وغيرها كمؤشرات إيجابية.

مع ذلك فلازلت مصرا على ملاحظتي خاصة أني لا أتحدث عن حماس التي أقبل حديثاً عن تميزها، واعتبار نزع علم الدولة من باب المجلس الوطني مجرد خطأ من عضو غير راشد.

ولكني -وحتى فيما يخص حماس- أتحدث -في المسألة المحلية، والدولة الوطنية- عن الإرث الفكري والتربوي الذي أعرفه تماما، ويعرفه صاحبي هذا وينتقده في غير اوقات الجدل، فهذا الإرث يلحظ بسهولة عدم إكتراثه لهذه القضية.

وأعتقد أنه هو ذاته الخطأ الذي التهم الحركات الاجتماعية اليسارية التي كان يتحدث عن أنه إذا أمطرت في موسكو رفع الاشتراكيون المظلات في عدن.

إني أتحدث عن معضلة للحركات السياسية العربية، منذ هشمت التحالفات بين التغيير والمؤسسات العسكرية، ثم التغيير والحركات الأيديولوجية، هشمت وشائج النمو التقليدي، وأقصت التكنوقراط كفلسفة من الحياة اليومية.

وبما أني أتحدث عن الإسلاميين، فالأمر يستحق التنبيه بضرورة إصلاح هذا الاختلال، في سبيل إصلاح الواقع العربي والإسلامي.

علما بأن هاتين الأخيرتين: القلق، والانتماء الوطني، ليستا مشكلتين بالنسبة للأحزاب الحاكمة التي بدأت مقالي بالحديث عنها وعن الإسلاميين، كأدوات يجب إصلاحها من أجل التغيير في هذه البلدان.

وأمل أن يتاح لي التفكير مع القارئ بأولويات لإصلاح هذه الحاكمة؛ سعيا نحو تفكير لايستسهل الإقصاء لا للإسلاميين تحت دعوى التطرف واللاعقلانية، ولا للأحزاب الحاكمة تحت دعوى الفساد والترهل. فهما -من وجهة نظري- يمكنهما تشكيل محاور لتجديد الإصطفافات حول خيارات الإصلاح والتغيير بين القديم والجديد، والمحافظ والحداثي، نحو يوم مختلف في عالم تشبه بالخذلان.

ن. ص

الحديث من البطن مع رئيس الوزراء

احمد الظامري
aldamery@hotmail.com

لماذا لا يشعر الناس في هذا البلد بخير الدولة إن كان لها خير؟!

ولماذا يشعر الناس في هذا البلد أن الفقر سرطان ليس له علاج ورقعته آخذة في الاتساع.. فالامهات يلدن في كل دقيقة فقيراً يضيف معاناة لبلد عنوانه اقلب حجراً تجد مسؤولاً فاسداً وتجول بسيارتك تجد قصوراً أجمل من قصور غرناطه في تضاد يستفز مشاعر الفقراء؟!

هذا السؤال ثقيل ولاتكفيه مجلدات للاجابة عليه لكني اتوجه به إلى دولة الإخ عبدالقادر باجمال- رئيس الوزراء، المسؤول الأول عن ملاحظة ترمومتر معدة الفقراء وما اكثرهم.. وحقيقة لا أحبذ اطلاقا تخصيص المسؤوليات لان الكل شركاء في المسؤولية واولها الاقلام التي تكتب بحبر المجاملات، لكن الرجل- اقصد دولته- معني بالاجابة عن هذا السؤال، ولا اتمنى اجابة تتطرق لاستقرار سعر الصرف للدولار على اعتبار ان استقرار "الاخضر" لم يؤد إلى الحد من ارتفاع الاسعار التي نارها اصبح يكوي الفقراء ولا يؤذي الفئة التي تحمل في ملابسها المستر كارد والفيزا كارد وغيرها من العملات التي يتوارى امامها الريال اليمني خجلا.

جزء يسير من الاجابة على السؤال السابق أن الدولة تضيء الاشارة الخضراء امام جشع التجار والذي يترجم لانفلاتات سعريه رهيبة في الاسواق، فهل يدرك دولته ان الكيلو اللحمة تجاوز (١٤٠٠) ريال وأن الاسماك التي كانت تعد غذاء الفقراء اصبحت تردد الاغنية " انا اتحداك لو تقدر" حتى على ابناء السواحل التي ينحدر دولته منها- رغم ان البحر امامهم واذا ما استمر الحال فان الناس سوف تكتفي بمجرد مشاهدة اللحوم والاسماك في الفنتزينات.

ماذا توازي هذه الاسعار امام المرتبات التي يتقاضاها القطاعين العام والمختلط وكم مرة يمكن ان يقدم المرء لاسرته في الشهر هذا البروتين والغريب ان ننفق ملايين الدولارات على برامج التوعية الصحية ولا نعرف ان اصل الحكاية أن فقر الدم اساسه الاول قلة الطعام.. لذلك قال حكماؤنا: درهم وقاية خير من قنطار علاج.

ولا تقف الخطورة عند ترك الاشارة الخضراء مضاءة من الحكومة امام الانفلات السعري، خاصة للمواد الاساسية في الاسواق، لكن الخطورة عندما تهمل الحكومة حق الناس في رعاية صحية بعيدة عن ابتزاز المستشفيات الخاصة والعامة، وحق الناس في ايجاد مسكن معقول، بعيد عن وضع قانون الايجارات في ثلاجة الاهمال، وكهرباء لا تذكر الناس أن التضاد في الاوان اجمل ما يميز عيون المها، وقطرة مياه تستطيع شربها من حنفية الدولة.

واذا اراد دولته ان يتأكد من صدق حديثي، ما عليه إلا أن يستدعي إلى مكتبه حضرة «الروتي» الغلبان الذي تحول حجمه بعد الجرع المتعددة إلى اشبه ما يكون بالاصبع الصغير لليد. الروتي على ما اعتقد انه الترمومتر الحقيقي لاقتصادنا... كما هي معدة الفقراء الترمومتر لنجاح اي حكومة من عدمها.

النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء ٢ محرم ١٤٢٧هـ الموافق ١ فبراير ٢٠٠٦ العدد (٤٠) Wed. 2/1/1427 - 1 Feb. 2006 No. (40)

٦٢ طفلاً يتلقون العلاج

تحديد هوية وباء الجوف

■ «النداء» – خاص:

أكد حسن أبو هدرة منسق الترصد الوبائي في المنطقة الشرقية تمكن اللجنة الطبية، التي توجهت الأحد إلى مديرية خب والشعب محافظة الجوف من توصلت إلى المرض الذي أودى بحياة ١٢ طفلاً وإصابة ٦٢ آخرين.

وقال لـ"النداء" إن المرض هو "الشيجيال" وعوارضه حمى شديدة وطرش واسهال مصحوب بالدم.

وأفاد أن اللجنة الطبية المكونة من عدد من الصحيين وأربعة أطباء برئاسة الدكتور ياسين عبدالوارث- اخصائي الوبائيات، نجحت في محاصرة المرض والحد من انتشاره عن طريق عزل الـ(٦٢) طفلا واعطائهم العلاجات اللازمة.

ومازالت اللجنة تباشر عملها باشراف الدكتور علي حزام محمد- مدير عام مكتب الصحة بالمحافظة، إقامة طبية في عزلة اليتمة التي انتشر فيها المرض.

وكان الدكتور نائف الحيدري- عضو اللجنة الطبية، قال الاثنين لـ"النداء" إن عينتان أخذتا من المرض وارسلت إلى المختبر المركزي بصنعاء للتأكد من هوية المرض. مستبعداً أن يكون مرض "الكوليرا" الذي قال إنه يحدث في المناطق شديدة الحرارة، فيما الجوف اليتمة معتدل نسبياً.

وظهر المرض في المنطقة في الاسبوع الأول من الشهر الماضي، وقالت اخبار صحافية إنه أودى بحياة ١٤ واصابة اكثر من ٧٠ طفلاً.

دعوا إلى مسيرات ومظاهرات احتجاجية

المعلمون يستأنفون اضرابهم

دعت نقابة المعلمين اليمنيين، كافة المنتسبين للسلك التعليمي القيام بمظاهرات ومسيرات سلمية في كافة عواصم المحافظات، واستئناف الاضراب.

وحدد بيان النقابة الصادر يوم أمس الثلاثاء بدء المسيرات والتظاهرات السلمية بتاريخ ٢٠٠٦/٢/١٤م، والاضراب التدريجي بعد شهر واحد من تلك المسيرات ٢٠٠٦/٣/١٤م.

وجاءت دعوة النقابة، احتجاجاً على تجاهل الحكومة لما وصفته بالمطالب المشروعة والعادلة وبعد استنفاد كافة السبل، حد تعبيرها.

وكانت النقابة دعت إلى تعليق الفعاليات الاحتجاجية التي بدأت تنفيذها أواخر نوفمبر الماضي، بعد وعود تلقتها من الجهات المعنية بالنظر إلى مطالبهم.

واعتبر البيان أن اكتفاء مجلس الوزراء باصدار بعض القرارات بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/١٥م، أنها غير كافية لعدم تنفيذها على أرض الواقع أولاً، ولإغفالها بقية حالات الظلم جراء التطبيق الجائر لقانون الأجور، على ما قبل صدوره، والتي لم يُعد مجلس الوزراء النظر فيها ومعالجتها، وقال إن معظم تلك المطالب مازالت الحكومة تتجاهلها حتى الآن.

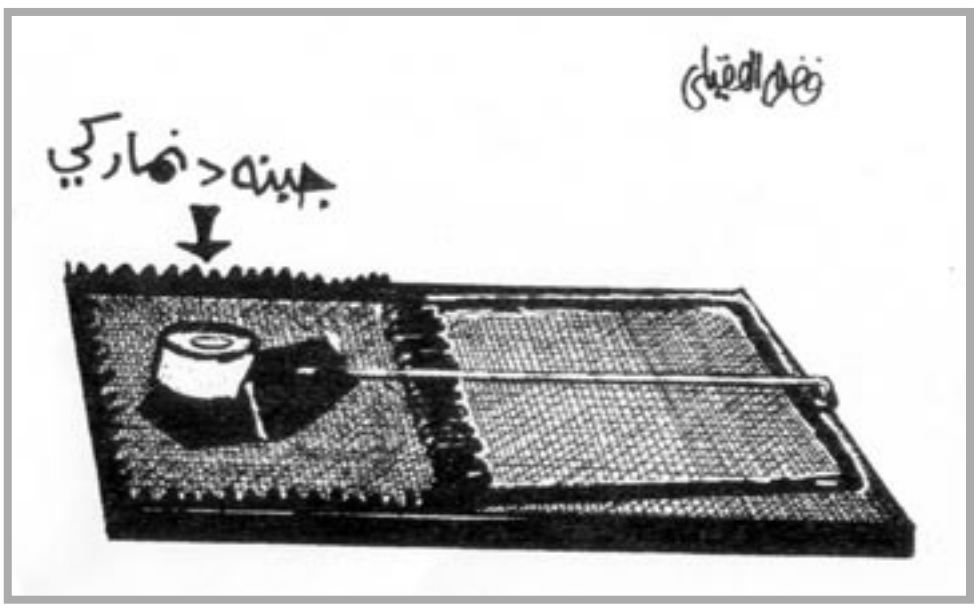

شيخ الليل.. اسواق صنعاء ومجتمعها

منصور هائل

صنعاء لاتنام

ستظل صنعاء محكومة بحالة الاضطراب والتوتر والقلق والارق، ماظلت معطوفة على "شيخ الليل" ومشفرة ببصمته، ومستلقية تحت ظلاله الرمادية الكثيفة المحبوكة الالتفاف عليها، والثاوية في اعماقها الاحشائية بالقدر الذي يسمح لها التناوم ويسلب منها النوم، ليس لانها تتوسد الجمر، أو لأنها تفترش الريح وتلتحف الغبار، أو لأنها أدمنت الحذر وارتقابات الخطر، ونداءات الحرب والنهب وانذارات صفارات "شيخ الليل" فحسب، بل لانها مفخخة بكل ذلك، ومشدودة الخناق بالشبكة المرئية والخفية المترامية لسلطة "شيخ الليل" الجامحة لصنعنة مختلف ارجاء البلاد، بعد إخضاعها. بعنت، لعمليات اعادة انتاج، وتقميشها على مقاس "شيخ الليل".

صنعاء الاقنوم والكيان الحامل لقدر جماعي عابر للقرون برسوه على زمن اسطوري إلهي وماض ذهبي وانخراطه بتاريخ مضطرب، حيث كان ومازال الاضطراب صفة ملازمة، وعلامة فارقة لصنعاء المدينة التي اثارت اطماع القبائل والمحتلين الاجانب (العثمانيين) والطامعين إلى الامامة الزيدية والحكام اليمنيين الآخرين، وكل ما من شأنه ان يفسر ندرة أوقات السلم والاستقرار التي نعمت بها هذه المدينة، وتواتر وتكرر عهود العنف فيها وعليها إلى اليوم. حيث تتوزع في صنعاء كل ليلة كثير من الحواجز العسكرية، الامر الذي لا يمنع تحولها إلى ساحة لتصفية الحسابات القبلية أو السياسية وكأن حضور السلطة المركزية المترافق بالتستر، يضمن الحصانة، وذلك في تناقض ظاهري.

والحق أنه كلما اتسمت لوحة تاريخية انثروبولوجية لصنعاء ذات الوجود الثابت منذ القرن الاول للميلاد إلى اليوم، ولم يسبق لهذه المدينة ان حظيت بعرض لابعادها واحوال مجتمعها واسواقها وحدودها التي تمتد إلى خارج اسوارها بجملة حداثية عميقة ورشيقة وحاذقة كما حصل مؤخراً في الانجاز المبهر وبالاحرى كتاب "شيخ الليل- اسواق صنعاء ومجتمعها" للباحث الفرنسي فرانك مرميه، الذي ابحر في العوالم الداخلية لصنعاء مهتدياً بالقول: من اجل الدخول إلى قلب مدينة، من اجل الامساك بأكثر اسراها دقة، ينبغي العمل بأقل قدر ممكن من الحنان وكذلك بصبر يدفع احياناً إلى فقدان الأمل. على المرء أن يلامسها من دون مراءاة، أن يداعبها من دون كثير من الافكار المسبقة، وذلك لعدة قرون من الزمن.

ومن هذه البوابة وعبر الترجمة المتسمة بلغة رفيعة، مركبة، واخاذة، للاستاذ القدير والخبير بالتاريخ اليمني الدكتور محمد السبيطلي يمكن القول بأن الكاتب فرانك مراميه تمكن من النفاذ إلى المدينة وكتابتها بشغف متسائل وكثافةمختزلة اثمرت نصاً بديعاً عن تاريخ المدينة واسواقها ومراحل تطورها الاجتماعي والاقتصادي ونظامها البلدي، ووضعها في محيطها القبلي، وفي علاقتها بالدولة على المستويات المؤسساتية والسياسية وعلى المستوى الرمزي ايضاً.

وتناول الفصل الثاني علاقة التراتبية الاجتماعية بتراتبية الحرف ضمن محاولة للاحاطة بخصوصيات النموذج المديني، و دراسة التراتبية في ابعادها العقدية وتصوراتها الاسطورية واثارها العملية في العلاقات الاجتماعية، وبعض انماط التغيير الاجتماعي على قاعدة المنظومة التقليدية للفئات ذات الأوضاع المحددة.

وفي الفصل الأخير عرض لأسس التنظيم المهني للسوق، وللتغيرات الاقتصادية وعمليات اعادة التشكيل الاجتماعي التي حدثت في الاسواق خلال السنوات العشرين الاخيرة، وكذلك محاولات الوسط الحرفي لاعاقة بروز احتكارات تجارية جديدة بوساطة انشاء التعاونيات.

وثمة اسئلة اخرى طاولها الكتاب ومنها:

.. هل اصبح شيخ الليل، المسؤول عن الحراسة الليلية للسوق والذي يبدو في عنوان هذا الكتاب شخصية شعارية للأسواق والمدينة، احداخر التحولات الرمزية لمدينة ولت؟ وإلى ما آلت وظيفة شيخ الليل في العهد الجمهوري وكيف حورت ووظفت؟ ولماذا خلعت على صنعاء صفة "الهجرة"؟ ولماذا ازدهرت وتوسعت صناعة صقل النصال وصناعة أغمدة الخناجر، بل وصناعة الجنابي بالدرجة الأولى في عهد الجمهورية وحتى اللحظة الراهنة لتبدو كـ"صناعة وطنية" مزدهرة أكثر من غيرها فيما انحسرت الكثير من الصناعات والحرف؟ وماذا عن " قانون صنعاء وشيخ مشائخ أسواقها وعقالها" واليهود والبينيان الذين كانوا ضمن مكوناتها السكانية وحراكها المجتمعي، وتنازع الشرعية الدينية مع الشرعية القبلية أو تزاوجهما؟ ولماذا استعادت وظيفة "شيخ الليل" ازدهارها بعد اغتيال الرئيس ابراهيم الحمدي واستمرت إلى حرب ١٩٩٤ ومازالت تتمظهر بشخص "عاقل الحارة" وكيف اثر نشوء المركز الحديث لاسواق صنعاء حول اسوار صنعاء وبالتمركز حول ميدان التحرير على المركز التقليدي لسوق صنعاء المتمركز حول الجامع الكبير؟ ومامبعث الحذر الشعبي من اقتحام القبيلة للسوق واشتغالها بالمهن المحتقرة كالتجارة وقول المثل "كفاك الله شر القبيلي اذا تمسوق"؟

وماذا عن اقصاء الفئات المهمشة: (المزاينة)، و(الاخدام) و(المرأة) واليهود وعن ممثلي الخمس وعن ارض صنعاء وعن طقوس الزواج والانساب؟

واخيراً: لماذا على الرغم من التغييرات التي نالت من سوق صنعاء، لا يزال هذا السوق يحتفظ بمركزية رمزية واجتماعية واقتصادية في المدينة؟

وفي الختام لابد من توجيه التحايا الحارة المقرونة بالتقدير الكبير للمعهد الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية بصنعاء على الدور المتميز والرائع الذي يقوم به في إظهار كنوز ودور التاريخ اليمني، وانتاج معرفة جديدة وجادة خاصة بهذا التاريخ واحوال المجتمع المدني.

وتحية للكاتب الذي بذل جهداً كبيراً في سبيل انجاز هذه الدراسة القيمة للحياة في العاصمة اليمنية صنعاء واستغرق الكثير من الوقت في قراءة مكوناتها الاجتماعية واسواقها واقتصادها ومفرداتها.

شيخ الليل وشيخ الاسلام وشيخ الربع وشيخ القطعات وشيوخ الارباع وصقالو العقيق والعاقل والطوائف الحرفية وامين السوق والجابي والجنبية، وتفاصيل اخرى كثيرة تستوجب وقفة اخرى.

يسار.. حكاية بلد

عبدالكريم محمد الخيواني

بدت السلطة مزهوة قبل فترة بعقد المصالحة الصومالية في مدينة عدن برعاية الرئيس. ومساعدة الإخوة في الصومال شيء رائع ولقاء المصالحة بين الأطراف الصومالية في عدن يحسب للنظام اليمني كما يحسب عليه تهم بيع السلاح للأطراف المتقاتلة هناك إن صحت التهم.

الزهو والاشادة ومبالغة الإعلام الرسمي طبيعية من نظام يبحث عن بطولات وانتصارات جاءت بعد ضجة لا تخلو من الافتعال عن اكتشاف المقابر الجماعية في عدن، والملفت للنظر ما ترافق وتلى الفرحة الرسمية بإنجاز المصالحة الصومالية من انفعال عبرت عنه افتتاحيات الصحف الرسمية في ذكرى مأساة ١٣ يناير ٨٦ م وصولا الى إغلاق جمعية ردفان والسبب الدعوة للتصالح بين أطراف مأساة يناير بعد٢٠عاما على المأساة.

السطلة متسقة مع نفسها حتى في أوج الزهو بتحقيق انتصار المصالحة الصومالية تبقي المصالحة في اليمن من المحرمات وان جاءت نتيجة وعي الاطراف المتصارعة، فمن الثوابت الرسمية ان تبقى الطغمة ضد الزمرة والعكس، أما أن تتجاوز خبرة الحزب الاشتراكي ودهاء الرئيس على ناصر محمد حاجز الثوابت الرسمية فغير مسموح ويتناقض مع قاعدة الحكم بالأزمات.

اذا أسباب الانفعال مكشوفة ولا تحتاج الى تعليق، السؤال.. هل تحمي السلطة الوحدة اليمنية بتوزيعها تهم الانفصال والطائفية أم العكس؟ هل تلغي تهم الانفصال والطائفية وجود مشكلة حقيقية تزايد صوتها ارتفاعا بايقاع جنوبي؟

لنتوقف أمام حادثة الطفلة الشهيدة "يسار" التي قتلت برصاص الأشاوس في الهجوم الذي قاموا به على الخيسة، منتصف يناير الماضي.. لا أعلم هل كان للشهيدة "يسار" مقعد في الفصل الدراسي؟ هل عرفت المدرسة؟ يسار ذات الثمان سنوات كانت تلعب امام المنزل لم يحذرها والداها من عاصفة امنية ورصاص همجي، يسار عمرها ٨ سنوات لم تدرك بعد معنى غياب الضمير والقانون وانعدام الانسانية والمساواة في المواطنة والحقوق، لا تعرف الرئيس ولا ٧يوليو ولا ١٧يوليو، والرئيس لا يعرفها بالرغم انها ستكون حاضرة بقوة في أذهان الناخبين بعدن في الانتخابات الرئاسية القادمة. ابتسامة يسار لدى والديها اغلى من منصب وزير الداخلية ومدير الأمن، لكن حياتها عند السلطة لا تكلف حتى التحقيق مع قائد الهجوم على الخيسة..يسار جنسيتها يمنية لكن مقتلها لا يحرج الرئيس أمام احد وبالتالي لا يكلفه قرار إقالة لأي ضابط.. يسار من عدن.. وأهالي عدن مدنيون مسالمون، إذا لا خوف من انتقام و(أو) ثأر، إذا المكتب القانوني لإدارة أمن عدن لديه سعة في إتهام محاميي الشهيدة بالطائفية وتصوير المعركة بأنها مقدسة ضد محرضين على السلطة، والهدف القبول بالأمر الواقع والتعويض، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

لا نحتاج أي ذكاء لمعرفة أن حادثة يسار ستزيد الكراهية للنظام، للسلطة، للوحدة، أما لماذا لا تأخذ العدالة مجراها؟ فأمر لا يتناسب مع عقلية القوة التي تسكن السلطة وتجعلها تتمترس وراء مجموعة أخطاء وممارسات خاطئة لا تلغيها اكتشافات المقابر الجماعية ولا ينفيها عقد المؤتمر العام السابع للحزب الحاكم، كما أن تصييف فخامته في عدن قطعا لا يستطيع تعويض غياب العدل ولا يثبت الوحدة.

هناك مشكلة جنوبية علينا الاعتراف بها جميعاً، قد نختلف على نتيجتها مع القائلين إن الانفصال هو الحل وإن كنا نتفق على صحة ما يشكون منه من ممارسات خاطئة تعتبر جديدة على أبناء الجنوب، بينما هي نهج وأسلوب وعقلية السلطة الحاكمة التي عرفها أبناء الشمال عموماً. وهاهي مأساة صعدة تؤكد أننا جميعا نفتقد المواطنة المتساوية والعدالة والنظام والقانون لا فرق بين عدن وتعز وصعدة، والطفلة يسار ليست الأولى، قبلها بأسابيع قتلت طفلة (٦) سنوات مع والدتها في صعدة، بعد أن هدمت دبابات أمراء الحرب المنزل عليهما.. ربما عرف الناس حادثة يسار لكن طفلة صعدة لم يعرف بحدوثها أحد ولم تهز جفن حزب أو منظمة إنسانية، وقبل أشهر دهس ضابط طفلة في إب بعد الفشل في اعتقال والدها، وكان الانتقام الإلهي أسرع إلى القاتل الذي كان يعتبر نفسه يؤدي واجبا مقدساً.

الشهيدة يسار.. حكاية بلد.. وهناك الكثير من المآسي تتوزع على مساحة الوطن.. وكلها تلزمنا بالتوحد لمواجهة الظلم والفساد القائم وتحقيق العدل والمواطنة المتساوية والقانون والانتخابات النزيهة والديمقراطية.

أما الشتات والتمترس والعصبية أيا كانت فهي خدمة مجانية لسلطة تستمد قوتها من ضعفنا كمجتمع واستمرارها من خلافات أبناء شعبها.

طبعت بدار المجد للطباعة والنشر ت: ٢٢٨٩٩٤